التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي

نحو تحقيق توسع حضري مستدام

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي

نحو تحقيق توسع حضري مستدام

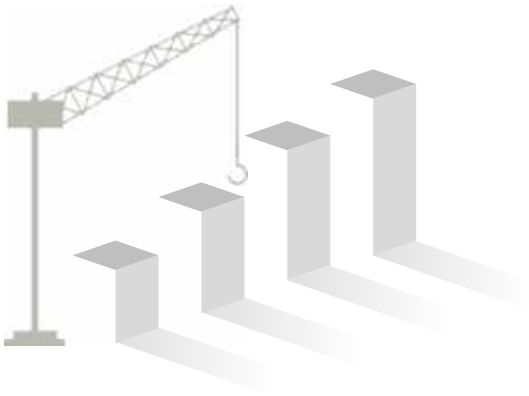

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

© ديسمبر 2019 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey
الهاتف +90 312 468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

جميع حقوق الملكية الفكرية للنشر تنتمي إلى سيسرك. يعطي سيسرك الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. للحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر بسيسرك.
كما توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

تم إعداد هذا العمل من قبل موظفي سيسرك. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة في هذا العمل وذلك لانتمائها للمؤلفين وحدهم.
تخل الوثيقة، وكذلك أي بيانات وخريطة مدرجة هنا، من مسؤولية وضع أي إقليم أو سيادته، أو رسم الحدود والحدود الدولية أو تسمية أي إقليم أو مدينة أو منطقة. يمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على موقع سيسرك.
يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2019). تقرير التوسع الحضري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: نحو تحقيق توسع حضري مستدام. دراسات تطوير البنية التحتية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-93-4
تمت ترجمة هذا التقرير من الإنجليزية من قبل فريق وحدة الترجمة العربية والمكون من إحسان الخليع ومحمد أمين عزاوي وأسماء أريجان، دائرة النشر، سيسرك.
تم تصميم الغلاف من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.
للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في سيسرك من خلال: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات iii

تمهيد iv

توطئة vi

شكر وتقدير viii

ملخص 1

1 فهم العوامل المؤدية إلى التوسع الحضري 7

1.1 نشأة المناطق الحضرية 8

2.1 خصائص التنمية الحضرية في العصر الحديث 13

3.1 الدوافع الرئيسية للتوسع الحضري في البلدان النامية 16

4.1 المنظورات الإسلامية في المدينة والتوسع حضري 20

2 التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الحالة الحالية وتحليل الاتجاهات 30

1.2 الاتجاهات في التوسع الحضري 31

2.2 التغيير في ديناميات المدن 34

3.2 نمو الأحياء العشوائية 38

4.2 قياس تنمية المدينة من خلال أضواء الليل 40

3 التوسع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة 43

1.3 ما الذي يجعل منطقة حضرية بشكل مستدام؟ 44

2.3 الالتزامات العالمية بخصوص التنمية الحضرية المستدامة 51

4 الأداء الاقتصادي وقابلية العيش في مدن منظمة التعاون الإسلامي 57

1.4 الأداء الاقتصادي 59

2.4 الجاذبية 69

3.4 الاستدامة 73

5 الآثار الاجتماعية للتوسع الحضري 81

1.5 الإسكان والتجمعات السكنية العشوائية 82

2.5 الاقتصاد غير الرسمي وعدم المساواة 87

3.5 الهجرات والتحديات الإنسانية 90
4.5 الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لمدن منظمة التعاون الإسلامي 95

6 الضغوط البيئية والمرونة الحضرية 100

1.6 الأداء البيئي 101
2.6 المدن وتغير المناخ 103
3.6 قابلية التضرر من الكوارث والتأهب لها 117
4.6 تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود في مدن المنظمة 122

7 الحوكمة والتشريعات في المناطق الحضرية 126

1.7 السياسات الوطنية في المناطق الحضرية 127
2.7 التشريعات واللامركزية في المناطق الحضرية 133
3.7 مالية الحكومات دون الوطنية 139

8 التخطيط لجعل المدن أكثر استدامة 144

1.8 التنمية الحضرية المتكاملة 145
2.8 إدارة توسع المدن من خلال الاستخدام الفعال للأراضي 150

9 قضايا السياسة العامة من أجل التنمية الحضرية المستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 161

المراجع 16p

المختصرات

BCE	قبل الميلاد
CCFLA	تحالف تمويل أنشطة مكافحة تغيُّر المناخ في المدن
CIMI	مؤشر حركة المدن
CO2	ثاني أكسيد الكربون
CSO	منظمات المجتمع المدني
EIU	وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست
EU	الاتحاد الأوربي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	غازات الدفيئة
GPCI	مؤشر المدن العالمية القوية
HLPF	المنتدى السياسي الرفيع المستوى
ILO	منظمة العمل الدولية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NASA	الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء
NUA	الخطة الحضرية الجديدة
NUP	السياسة الحضرية الوطنية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PIRI	مؤشر الأسواق الدولية للعقارات السكنية الفاخرة
PPP	تعادل القوة الشرائية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UCLG	المنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية
UN	الأمم المتحدة
UN-Habitat	موئل الأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNISDER	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
UNU-EHS	معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تمهيد

يشهد سكان المناطق الحضرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموا سريعا. فحسب توقعات الأمم المتحدة، ستبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في هذه البلدان من إجمالي سكان منطقة المنظمة ما يناهز 68% بحلول عام 2050. ويعني التوسع الحضري السريع أن عددا من مدن المنظمة باتت من المدن الضخمة أو في طريقها لتصبح كذلك من حيث أعداد السكان كما أن حجمها في تزايد مستمر. وأصبحت هذه المدن كذلك ذات أهمية متزايدة من حيث توليد الدخل الوطني وخلق فرص الشغل ومراكمة المهارات ورؤوس الأموال وأحدث التكنولوجيات. وتجعل هذه المعطيات من الحاجة إلى الاستفادة من التوسع الحضري، كوسيلة للتنمية الاقتصادية في دول المنظمة، أمرا ذا أهمية خاصة، وتكمن الحاجة أيضا في ضمان حياة جيدة في ظل الرخاء الاقتصادي والمساواة الاجتماعية والاستقرار الأمني واحترام البيئة.

هناك تباينات كبيرة بين مختلف مدن البلدان الأعضاء في المنظمة على مستوى تخصيص الموارد والأداء الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الحضرية. ومما لا شك فيه هو أن ارتفاع معدلات التوسع الحضري من شأنه أن يفضي إلى بروز تحديات إنمائية جديدة، بما في ذلك الفقر والتفاوتات الاجتماعية وتغير المناخ وغيرها من التحديات، لا سيما في المدن التي تعاني أصلا من تحديات مالية ومؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم التوسع الحضري في بعض مناطق المنظمة بالعشوائية، ومع تعاقب السنين يصبح الطابع غير الرسمي سيد الموقف وتوسع بذلك المدن أراضيها بوتيرة أسرع من وتيرة نمو السكان فيها، وهذا ما يوحي بأن عددا من دول المنظمة ستكون بحاجة إلى مزيد من الأراضي لبناء المدن وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالاستهلاك الحضري مع التزايد المتواصل للنمو السكاني.

يستكشف هذا التقرير اتجاهات التوسع الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس الوضع الراهن للتخطيط الحضري فيها. فإلى جانب أهمية تسليطه الضوء على التحديات الكثيرة المتعلقة بالتوسع الحضري، فهو يستعرض أيضا الفرص الوافرة التي تزخر بها البلدان الأعضاء في المنظمة. كما يقدم التقرير العديد من الأفكار حول كيفية التخطيط لمدن المنظمة وإدارتها وتعزيز الهيكل الخاص بحوكمة مجالها الحضري ومؤسساته. وتتمثل إحدى ميزات هذا التقرير في إمكانية المقارنة بين مدن المنظمة الأكثر تأثيرا، وهذا ما يخول للسلطات المحلية، بشكل عام، فهم المعطيات المتعلقة بتطور المدن التي تسيرها والتعلم من أفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة الواسعة من القضايا التي يغطيها التقرير، تجعله دليلا مفيدا للاستخدام في مساعي التنمية المحلية.

وفي ظل التوسع الحضري السريع، يتعين على دول المنظمة أن تكون مستعدة كامل الاستعداد لوضع أنسب وأنجع أساليب التخطيط لمواكبة وتيرة هذا التوسع. توفر الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها قادة العالم في 2016 خارطة طريق من أجل توسع حضري مستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وهنا أود أن أشجع دول المنظمة على وضع مسألة التوسع الحضري في صميم أولوياتها الإنمائية والإسراع في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتصبح المناطق الحضرية في دول المنظمة أكثر استدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأود في هذا الصدد التأكيد على أن المنظمة ستواصل الاستثمار في تعزيز تعاونها مع موئل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة.

ويوفر الإسلام الإرشاد والتوجيه بشأن الحياة والبيئة الحضرية اللائقة. فالتراث الإسلامي يقرن التوسع الحضري بالتوازن بين الاستدامة البيئية والتكافل الاجتماعي والعدالة الاقتصادية، وهذه أبعاد كلها مهمة يراعيها التصور المعاصر للاستدامة الحضرية. وديننا وحضاراتنا كلاهما بحر لا ينضب يمكننا أن ننهل منه الكثير للتوصل إلى إجابات للعديد من التحديات المرتبطة بهذا المجال.

خرج هذا التقرير إلى حيز الوجود بفضل جهود فريق الأبحاث في سيسرك وتفانيه وتسخيره لكل المهارات اللازمة. لذا نأمل أن يوفر التقرير أساسا يسترشد به صناع القرار والإعلام وعموم الناس وأن يحفز الحوار الثري بشأن المسار الحالي والمستقبلي لتنمية مدن منظمة التعاون الإسلامي.

د. يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام
منظمة التعاون الإسلامي

توطئة

تمر بلدان منظمة التعاون الإسلامي بما تمر به الاقتصادات النامية الأخرى من عملية توسع حضري كبيرة توفر فرصا لتحسين حياة الناس وتعزيز التنمية الاقتصادية في المدن. وعلى الرغم من أن التوسع الحضري لا يحدث بنفس الشكل أو الوتيرة في جميع دول المنظمة، إلا أنه يتفق العديد منها على حقيقة أن القوة الاقتصادية للبلدان تكمن في مدنها. وفي جميع الحالات تقريبا، تكون مساهمة المناطق الحضرية في الدخل القومي أكبر من نصيبها من السكان الوطنيين. ولهذا السبب، من المهم أن تتعامل حكومات منظمة التعاون الإسلامي مع التوسع الحضري على أنه ظاهرة إيجابية وتدمجه في أولويات التنمية الوطنية.

فمن منظور عالمي، يعيش عدد أكبر من الناس في المدن الآن مقارنة بأي وقت في التاريخ، فقد أصبحت التنمية الحضرية المستدامة شرطا أساسيا للتنمية المستدامة للبلدان. ولهذا تحظى المدن باهتمام أكبر في نظام التنمية العالمي، وخاصة من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وجدول أعمال التوسع الحضري الجديد واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب على جميع جوانب التنمية البشرية كما تم تبنيها في هذه الوثائق، مثل القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد وكذلك مكافحة تغير المناخ، أن تتحقق في المدن. وفي الواقع، فإن القرارات التي يتخذها الزعماء الوطنيون والمسؤولون المحليون والمطورون والمخططون اليوم ستحدد كيف سيعيش بلايين من سكان المدن على مدى القرن القادم.

وللأسف، فإن مسارات التوسع الحضري الحالية في مدن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تَعد بمكاسب الرخاء للجميع. تنمو بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي بسرعة كبيرة تجعل السلطات تكافح من أجل استيعاب الظاهرة. وإذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، فستواجه هذه المدن تحديات عديدة في تلبية احتياجات سكان المدن المتزايدين، بما في ذلك الإسكان الآمن والبنية التحتية والتوظيف والخدمات الأساسية. كما أنه يوجد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالفعل عدد كبير من الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ويتعرضون لمخاطر متعددة ويستبعدون من المزايا الحضرية التقليدية. ومن أجل مواجهة القضية بفعالية وضمان إشراك الجميع، يجب أن تركز الجهود على فهم السبب الجذري لهذا الاتجاه، وكذلك إبراز القيم الأساسية لسكان المدن من أجل إيجاد حلول مناسبة.

تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى معرفة كيفية التقدم نحو التوسع الحضري الأكثر استدامة. وغالبا ما يتم تقديم أفضل الممارسات المتعلقة بالتوسع الحضري من منظور البلدان المتقدمة، حيث يختلف السياق تماما. ومع ذلك، عند تقديم وصفات سياسية بشأن التوسع الحضري في البلدان النامية،

ينبغي للمرء أن يكون حذراً للغاية وأن يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية. وخلاف ذلك، قد تبدو توصيات السياسة غير ذات صلة في بعض الحالات.

إن الغرض من هذا التقرير هو توفير إطار لفهم عملية التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل أوضح وتعزيز مفهوم التوسع الحضري المستدام. ويطمح التقرير إلى إدراج مسألة التوسع الحضري على رأس جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي وإلى أن يصبح محركا لتغيير إيجابي في مدن المنظمة.

وهنا، أود التأكيد على أن الإسلام يشجع على اتباع نهج كلي تجاه التوسع الحضري، وهذا التقرير، في جملة أمور، يلفت الانتباه إلى بعض القيم والمبادئ الإسلامية الأساسية التي تمكن صانعي السياسة من إعادة تصور "المدينة الصالحة"، وتوجيه الحياة الحضرية والتخطيط وصياغة حلول جديدة للمشاكل الحضرية المعاصرة.

فهذا التقرير هو نتيجة لاستثمار كبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل فريق البحث بسيسرك. وأود أن أعرب عن تقديري له على مساهماته القيمة على أمل أن يجد القارئ الكريم هذا التقرير مثيرا للاهتمام ومفيدا وغنيا بالمعلومات.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

شكر وتقدير

قام بإعداد هذا التقرير فريق بحث أساسي في سيسرك برئاسة الدكتور إرهان توربدار والذي يضم عائشة سينا كوشغار، وجهاد باتالوغلو، وفادي فراسين، ومزهر حسين، والدكتورة نسليهان تشيفيك، وتزيين قريشي. وتم العمل تحت قيادة وإشراف المدير العام لسيسرك، نبيل دبور.

أعدت عائشة سينا كوشغير والدكتورة نسليهان تشيفيك الفصل الأول حول فهم العوامل المؤدية إلى التوسع الحضري. الفصل الثاني بعنوان التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الحالة الراهنة وتحليل الاتجاهات من إعداد جهاد باتالوغلو. وقام فادي فراسين وتازين قريشي بكتابة الفصل الخامس حول الآثار الاجتماعية للتوسع الحضري. كما أن مؤلف الفصل السادس حول الضغوط البيئية والمرونة الحضرية هو مزهر حسين. وكتب الدكتور إرهان توربدار الفصل الثالث حول التوسع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة، والفصل 4 حول الأداء الاقتصادي وقابلية العيش في مدن منظمة التعاون الإسلامي، والفصل السابع حول الحوكمة والتشريعات في المناطق الحضرية والفصل الثامن حول التخطيط لجعل المدن أكثر استدامة.

يقر الفريق بالجهود التي بذلها الدكتور كنان باشي في تخطيط التقرير وتنظيمه، ويشيد بمساهمات موظفي موئل الأمم المتحدة، ولا سيما جو هوبر، الذي رد على أسئلتنا خلال مرحلة الإعداد.

يتوجه الفريق بالشكر الخاص إلى السلطات المحلية العليا في منظمة التعاون الإسلامي التي شاركت في الدراسة الاستقصائية التي أجراها سيسرك على شبكة الإنترنت حول التوسع الحضري، أي المسؤولين من أفغانستان (كابول)، مصر (الإسكندرية)، والأردن (عمان، اربد، معان)، وقيرغيزستان (بيشكيك)، وماليزيا (كوالالمبور)، وباكستان (جيلجيت، إسلام أباد، كراتشي، لاهور، مظفر آباد، بيشاور)، والمملكة العربية السعودية (المدينة المنورة)، وتركيا (باليكسير، دنيزلي، ديار بكر، إزمير، كهرمانماراس، شانلي أورفا). وقاد الدكتور كنان باشي العمل على إعداد الاستبيان، بينما قامت تازين قريشي بجمع نتائج المسح.

كما يقر الفريق بدعم اتحاد بلديات تركيا، وخاصة تعاون Gülfem Kıraç Keleş في نشر مسح الاستبيان.

نوقش التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أسبوع "برشلونة للمرونة" بشأن بناء مدن مستدامة ومرنة، في الفترة من 11 إلى 16 نوفمبر 2018 في برشلونة. ويعرب الفريق عن امتنانه للمشاركين في هذا الحدث على نظرتهم البناءة والقيمة.

ملخص

يعتبر النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية السمة الرئيسية للعالم المعاصر. استغرق الأمر منذ بداية التاريخ حتى عام 1960 ليصل عدد سكان الحضر في العالم إلى مليار شخص، بينما استغرق فقط 26 عاما ليصل إلى ملياري نسمة في عام 1986. وبعدها استغرق الأمر 29 عاما للوصول إلى ما يقرب أربع ملايير في عام 2015، ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، فإن الحصة الحضرية لسكان العالم ستنمو إلى 66% بحلول عام 2050 مع 6.419 مليار شخص يعيشون في المدن.

يعود التاريخ الحضري إلى الماضي البعيد. وتقع أقدم المستوطنات الحضرية في العالم في منطقة منظمة التعاون الإسلامي اليوم. وعلاوة على ذلك، سار التوسع الحضري جنبا إلى جنب مع الحضارة الإسلامية. وكان الإسلام في أوجه أكثر حضارات العالم إبداعا كما شكَّل الحياة الاجتماعية للمدن. وإلى اليوم، يوفر نظام القيم الإسلامية مصدرا بديلا حيويا يمكنه تقديم حلول فعالة للتحديات والتحسينات في الحياة الحضرية.

كما يعزز التوسع الحضري العوامل الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. وبهذا، بدأت المدن الكبيرة في النمو استجابة للثورة الصناعية. فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح لدى العولمة أيضا تأثيرا متزايدا على التوسع الحضري في البلدان النامية.

هناك تحول في سرعة التوسع الحضري من العالم المتقدم نحو العالم النامي. ففي العقد الماضي، مع أكثر من 3% من معدل التوسع الحضري السنوي، عرفت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، توسعا حضريا أسرع من البلدان النامية غير الأعضاء واستضافت حوالي 22% من سكان الحضر في العالم. كما ازداد عدد سكان المنظمة في المناطق الحضرية بنحو 497 مليون شخص بين عامي 1990 و 2016. ومع ذلك، في عام 2016 كانت هناك 31 دولة فقط في المنظمة يبلغ عدد سكانها أكثر من 50% في المناطق الحضرية. كما تقع أوغندا والنيجر وتشاد وطاجيكستان وأفغانستان وجزر القمر وغيانا وبوركينا فاسو في قائمة الأماكن العشرين الأقل تحضراً في العالم. ومع ذلك، مع تزايد التوسع الحضري، بحلول عام 2050، من المتوقع أن يعيش 68.2% (1.7 مليار) من سكان المنظمة في المناطق الحضرية.

على الرغم من أن المدن الكبيرة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، مثل القاهرة ودكا وكراتشي وإسطنبول ولاغوس، تعمل كمغناطيس لملايين الأشخاص الذين يبحثون عن فرص معيشية أفضل، فإن المراكز الحضرية الأسرع نمواً هي المدن الصغيرة والمتوسطة. فقد بلغ عدد المدن التي يبلغ عدد

سكانها نصف مليون نسمة أو أكثر من 14 مدينة في عام 1950 إلى 202 مدينة في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 343 بحلول عام 2035. كما أن باتام (إندونيسيا)، واغادوغو (بوركينا فاسو)، ونيوي (نيجيريا)، فأبومي - كالافي (بنين) وباماكو (مالي) من بين أسرع مدن منظمة التعاون الإسلامي نمواً من حيث عدد السكان، وكلها تنمو بمعدل يزيد عن 6% سنويا.

لم يعد التوسع الحضري عملية ديموغرافية فقط، بل هي عملية متعددة الأبعاد حيث تتفاعل الدوافع غير الديموغرافية مثل شكل ومؤسسات وهيكل الحوكمة والأطر القانونية وأنماط الحياة والمواقف وأنماط الاستهلاك الحضرية وتضخيم التغييرات في المناطق الحضرية. ولهذا السبب، ستظل قدرة المدن على تسهيل النمو المستدام محدودة دون فهم أنماط التوسع الحضري المعاصرة بشكل صحيح.

نوقش مفهوم المدن المستدامة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة على مدى عقود في سياق جهود التنمية العالمية.ففي عام 2016، اكتسبت قضية التوسع الحضري المستدام زخماً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الموئل الثالث، من خلال اعتماد جدول الأعمال الحضري الجديد، الذي يوفر خريطة طريق للتوسع الحضري المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
وتعتبر التنمية في المدن أساسية لتحقيق معظم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وليس الهدف 11 فقط - الذي يدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة.

تكمن القوة الاقتصادية للبلدان في المدن، لأنها أماكن تحصل فيها أكبر حصة من التنمية الاقتصادية. وتميل البلدان إلى الركود عندما تفشل العديد من مدنها في بناء الثروة الاقتصادية. فضمن أفضل 10 مدن في منظمة التعاون الإسلامي ذات مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في عام 2016، احتلت إسطنبول وجاكرتا الصدارة بـ 277 مليار دولار و 254 مليار دولار، على التوالي، تليها الرياض (169 مليار دولار) وأبو ظبي (129 مليار دولار) وكوالا لامبور (127 مليار دولار). ومع ذلك، قد يتغير ترتيب الناتج المحلي الإجمالي لأفضل 10 مدن في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2035، حيث من المتوقع أن تقفز جاكرتا إلى المرتبة الأولى بـ 566 مليار دولار. ومع ذلك، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه بحلول عام 2035، لا يُتوقع أن تكون أي مدينة في منظمة التعاون الإسلامي جزءا من أكبر 10 تجمعات حضرية في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

وفقًا لجلوبال ميترو مونيتور 2018 (Global Metro Monitor)، بين عامي 2014 و 2016، احتلت إسطنبول المرتبة 12 من بين 300 أكبر اقتصادات حضرية في العالم من حيث الأداء الاقتصادي. وداخل منظمة التعاون الإسلامي، تلتها مدينة دكا (المرتبة 25) وجاكرتا (المرتبة 28). أما فيما يتعلق بالرفاه، تبدو الصورة مختلفة كثيرا، بحيث أن العين، والدوحة، والكبر، والدمام، ودبي، والرياض

وأبو ظبي هي مدن منظمة التعاون الإسلامي ذات مستوى معيشة مرتفع للغاية، حيث يعيش السكان في المتوسط أفضل من سكان نيويورك. وعلى الجانب الآخر، لا تتمتع غالبية مدن منظمة التعاون الإسلامي بنصف متوسط مستوى المعيشة في نيويورك.

إن أبو ظبي ودبي وإسطنبول وجاكرتا وجدة وكوالالمبور والرياض هي موطن لبعض أغنى الناس في العالم. وعلاوة على ذلك، أصبحت على نحو متزايد المحاور الاقتصادية العالمية. كما توجد 16 من أفضل 100 مدينة تمت زيارتها في 2018 ضمن بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فدبي (16.7 مليون الوافدين) وكوالا لامبور (13.4 مليون الوافدين) هما أفضل مدينتين من حيث أداء منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد وتحتلان مرتبتين بين أفضل 10 مدن الأكثر زيارة في العالم، مع المركزين الـ7 والـ9 على التوالي.

إن التنمية الاقتصادية والتحسينات في الرفاهية ليست سوى جزء من قصة التوسع الحضري لمنظمة التعاون الإسلامي. ففي كثير من الأحيان يستمر العديد من الناس في العيش في ظل ظروف صعبة، بسبب تركيز الثروة في جزء معين من المجتمع. وعلاوة على ذلك، يتضح من الحقائق على أرض الواقع أن العديد من مدن منظمة التعاون الإسلامي لا تعمل بشكل جيد. كما تشير العديد من المؤشرات التي تقيس استدامة المدن إلى أنه يجب القيام بالكثير من العمل في المنظمة للتحسينات الشاملة في التوسع الحضري المستدام.

فشل التوسع العمراني في العديد من مدن منظمة التعاون الإسلامي في تلبية مطالب الأعداد المتزايدة من سكان الحضر في ثلاث فئات: السكن اللائق، والوظائف الرسمية، والبنية التحتية والخدمات. ففي 35 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، يعيش أكثر من 232 مليون شخص في أحياء فقيرة، في سكن رديء النوعية، وغالبا ما يقع في أكثر الأراضي الحضرية خطورة. في كثير من الحالات، لا توفر الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية الوصول الكافي إلى الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي الملائم، والتخلص من النفايات. وغالبا ما يتم استبعاد السكان المقيمين في مستوطنات غير رسمية من فوائد التوسع الحضري ومن الفرص العادلة والمتساوية لتحقيق التقدم والازدهار.

في حين أن الفقر سبب للجوء إلى الأحياء الفقيرة، فإن انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية يؤدي بدوره إلى تفاقم الفقر وتوليد عدد أكبر من فقراء المناطق الحضرية، مما يخلق حلقة مفرغة من الفقر الحضري. ولهذا السبب، يظل تحدي الأحياء الفقيرة عاملاً بالغ الأهمية لاستمرار الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. أظهر الاستطلاع الذي أجراه سيسرك أن أهمية تقليل المستوطنات العشوائية وتوفير فرص للسكن بأسعار معقولة لا يؤخذ على محمل من الجد في منطقة المنظمة، حيث تحتل هذه القضية المرتبة الأخيرة من الأولويات المستقبلية لبعض مدن المنظمة.

بشكل عام، لا تبالي المستوطنات غير الرسمية باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أو النازحين واللاجئين أو الأقليات المختلفة أو المجموعات الثقافية. وإلى جانب تزايد التفاوتات الاقتصادية في المدن، من الإنصاف القول بأن النمو الشامل لا يزال من بين التحديات الرئيسية التي لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي.

تعتبر المدن معرضة بشكل متزايد للمخاطر البيئية، ليس فقط بسبب التركيز العالي للأشخاص والبنية التحتية والأنشطة التجارية في المناطق الحضرية، ولكن أيضا بسبب نصيبها في انبعاثات غازات الدفيئة. كما يتزايد إدراك مجتمعات العلوم والسياسات بأن المناطق الحضرية هي المحرك الرئيسي لتحديات تغير المناخ والاستدامة العالمية.

أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي شديدة التأثر بتغير المناخ، حيث أنها تشهد المزيد من الظواهر الجوية الشديدة المتكررة - الفيضانات والجفاف وموجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة المستقبلية في ظاهرة الاحتباس الحراري إلى تعزيز الظواهر الشديدة - مما يشكل تهديدات خطيرة للبشر والنظام الإيكولوجي، لا سيما في بلدان المنظمة والمدن التي تواجه تحدي في وضع الأمن المائي.

في سيناريو العمل، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى غمر الأراضي التي يقطنها حالياً أكثر من 164 مليون شخص موزعين على 44 دولة في منظمة التعاون الإسلامي. إذ تمثل أول 20 مدينة في المنظمة التي تضم أكبر عدد من السكان المعرضين لارتفاع مستوى سطح البحر حوالي نصف إجمالي المنظمة في جميع سيناريوهات الاحترار. (تتراوح من 1.5 إلى 4 درجة مئوية). وتقع المدن الساحلية الأكثر عرضة للخطر في بنغلاديش (سبع مدن) وإندونيسيا (ست مدن).

تواجه بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي ضعفا شديدا للكوارث الناجمة عن المناخ والأحداث الشديدة، ولكنها أيضا أقل استعدادا مع الحد الأدنى من قدرات إدارة الكوارث وأطر السياسات. ونتيجة لذلك، يؤدي الافتقار إلى قدرات التكيف والمرونة إلى تفاقم احتمالات الاستجابة الفعالة والكفؤة للكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة والانتعاش منها. تشير التقارير الحالية إلى أن العديد من دول المنظمة لا تولي اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية والمرونة المناخية.

دون وجود إطار قانوني ومؤسسي قوي وقدرات إدارة فعالة، ستواجه مدن منظمة التعاون الإسلامي العديد من التحديات وسط النمو الحضري المتزايد. ويجب على الحكومات الوطنية أن تقود التنمية الحضرية المستدامة، حيث تعمل عن كثب مع السلطات دون الوطنية والمحلية، وكذلك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وإن أول ما يجب القيام به في هذا الاتجاه هو وضع السياسة الحضرية الوطنية (NUP) التي من شأنها توجيه نمو المدن وإدارتها. فيما يخص مؤشرات السياسة الحضرية الوطنية، من المشجع أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 46 دولة قد وضعت عناصر جزئية على الأقل من السياسات

الحضرية الوطنية، مما يوفر أساسا يبنى عليه. ومع ذلك، في العديد من دول المنظمة، يجب القيام بالكثير من العمل لتسريع تطوير وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.

ترتبط السياسة الحضرية الوطنية بشكل وطيد بالتشريع الحضري، والذي لا يمكن تنفيذ السياسات المذكورة بدونه. لا يوجد مخطط للإصلاح القانوني الحضري في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، لأن أنظمة وضع القوانين في البلدان والسياقات السياسية وتحديات التوسع الحضري تختلف بشكل كبير. ومع ذلك، يوفر جدول الأعمال الحضري الجديد إطارا مهما لتوجيه إصلاحات التشريعات الحضرية الأساسية.

ينبغي أن تدعم السياسة الحضرية الوطنية والقوانين الحضرية ذات الصلة اللامركزية، أي تفويض كل من المسؤوليات والموارد إلى المدن. كما أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تدرك الحاجة إلى تمكين الحكومات المحلية، لكن الكثير منها لا يزال مركزيا. ويبدو أن إندونيسيا هي الدولة الوحيدة الأكثر لامركزية في منظمة التعاون الإسلامي، تليها ألبانيا وبروني وماليزيا ونيجيريا في فئة البلدان ذات مستوى متوسط أو مرتفع من اللامركزية. كما تترك الأدوار المؤسسية غير الواضحة والمهام الوظيفية والإيرادات المحدودة العديد من الحكومات المحلية لمنظمة التعاون الإسلامي تحت سلطة غير مؤكدة وتحد من سلطتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمعظم التزامات تقديم الخدمات.

لسوء الحظ، في بعض الحالات، لا يتماشى تمويل المدن في منطقة منظمة التعاون الإسلامي مع الطلب المتزايد على الخدمات الحضرية الأساسية، مما يعيق زيادة الإجراءات المحلية الواسعة والحكم الفعال. إذ تبحث الحكومات البلدية حول العالم بشكل متزايد عن طرق جديدة ومبتكرة لتمويل نفقاتها التشغيلية بالإضافة إلى الاستثمارات. وبهذا يجب على الحكومات المحلية بمنظمة التعاون الإسلامي، بدعم من السلطات الوطنية، تحسين فهمها لخيارات التمويل المتاحة.

على الرغم من أن تحديات التوسع الحضري قد تغيرت بشكل كبير، إلا أن أنظمة التخطيط في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي أصبحت قديمة وتساهم الآن بشكل متكرر في المشكلات الحضرية. فالطريقة التي يتم بها تصميم المدن والمستوطنات البشرية وتخطيطها وبناءها وإدارتها لها آثار بعيدة المدى على المستقبل المستدام. ولهذا السبب، من الضروري إنشاء نظام رشيد للتخطيط والحكم المحلي الجيد الذي يبدأ باعتماد نهج التنمية الحضرية المتكاملة. وينتقل العنصر الحاسم في التنمية الحضرية المتكاملة من تدخلات قطاعية صارمة ومعزولة إلى تدخلات متعددة القطاعات والأكثر مرونة وشمولا، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين الإسكان والنقل واستخدام الأراضي والبنية التحتية والبيئة والعمالة والتعليم والموارد الطبيعية ومجالات السياسة الأخرى. كما يجب أن يكون تخطيط الردود لنهج التنمية الحضرية المتكاملة استراتيجي، أي ذو رؤية وتشاركية ومتفق عليه ديمقراطيا، تمشيا مع أجندة التنمية العالمية، ويجب أن يكون أيضا أصلي وداعم للتاريخ والتقاليد والهوية والموارد والأهداف الإنمائية المحددة لمكان معين.

تعزز التنمية الحضرية المتكاملة كثافة المدن والتنمية الموجهة نحو العبور، والتي تدعو إلى إدارة التوسع المحيطي للمدن لصالح مدن أكثر إحكاما وكثافة. كما يمكن للتنمية الحضرية المدمجة إلى جانب كثافات السكن والعمالة العالية أن تقلل من استهلاك الطاقة، وأميال السيارات المقطوعة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى توفير الأراضي للزراعة والحياة البرية والموائل باستخدام مساحة أقل للتنمية الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء وتشغيل نفس البنية التحتية بكثافة أعلى يكون أكثر كفاءة وأكثر قابلية للتطبيق من الناحية الاقتصادية وغالبا ما يؤدي إلى توفير خدمات عالية الجودة.

في عام 2018، بلغ متوسط الكثافة السكانية (لكل كيلومتر مربع) لـ 217 مدينة كبيرة في منظمة التعاون الإسلامي 6501 شخصا، أي ضعف متوسط الكثافة السكانية في 217 منطقة حضرية كبيرة في البلدان المتقدمة (2980 شخصا)، ولكن أقل بكثير من متوسط الكثافة السكانية البالغ 630 منطقة حضرية كبيرة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8688 شخصا).

بين الفترتين 1999-2003 و 2010-2015، فاق توسع الأراضي الحضرية (40%) نمو سكان الحضر (31%) في 42 مدينة من دول منظمة التعاون الإسلامي اختيرت عشوائياً وتقع في مناطق مختلفة. ويدل هذا الاكتشاف على أن التوسع الحضري غير المضغوط يوجه مخططي المدن على مدار سنوات. إذ تعتبر كثافة مدن المنظمة في المتوسط أقل من نموها، ما يسبب امتدادا حضريا غير مخطط له، حيث أصبحت الأمور غير الرسمية أكثر شيوعا بمرور الوقت.

نظرا لأن المعدل الذي يصبح فيه السكان والغطاء الأرضي في المناطق الحضرية أسرع من أي وقت آخر في التاريخ، ينبغي أن يسترشد تحويل الأراضي من الريف إلى الحضر بسياسات فعالة، أي بما ينسجم مع الخطط أو اللوائح البلدية السليمة.

الفصل الأول

فهم العوامل المؤدية إلى التوسع الحضري

يعود تاريخ التوسع الحضري إلى الماضي البعيد. فقد كانت المدن سمة من سمات جميع الحضارات القديمة العظيمة، وهي صغيرة نسبياً حسب المعايير الحديثة، ومع ذلك، فقد قامت بتسهيل مجموعة متنوعة من الأنشطة على شكل مستوطنات بشرية بشكل أكبر من أي وقت مضى. على الرغم من التاريخ الطويل، فإن العديد من مدن اليوم هي استمرار للمدن القديمة من حيث الجغرافيا وشكل التوسع الحضري ووظيفته. ويدل هذا التواصل التاريخي على أن المستوطنات البشرية الأولى هي أمر حاسم لاكتساب رؤى حول التنمية الحضرية في عالم اليوم.

1.1 نشأة المناطق الحضرية

برزت أقدم المستوطنات البشرية قبل حوالي 10000 سنة. وجادل بعض العلماء بأن ظهور المستوطنات المبكرة كانت مدفوعة بالحوافز الكونية؛ بحيث استقر الناس حول المناطق التي دفنوا فيها موتاهم؛ وفي النهاية تحولت المقابر إلى معابد حيث تتم ممارسة الطقوس الدينية.

فأول مستوطنات دائمة، من ناحية أخرى، ظهرت بسبب حوافز زراعية وعلى شكل قرى. وتم تمكين ظهور القرى من خلال ظهور العصر الحجري الحديث. فحتى عصر العصر الحجري الحديث، كان الناس القدامى في الأساس صيادون رحل. ومع ارتفاع درجة حرارة الأرض في العصر الحجري الحديث، أصبحت التربة صالحة للزراعة، مما أتاح زراعة الحبوب البرية والمنزلية. وبذلك ظهرت أول مستوطنات دائمة في التاريخ، مع الأغراض الزراعية. وبعبارة أخرى، كانت الأراضي الزراعية الخصبة أول محرك للتوسع الحضري في التاريخ (Mumford, 1956).

بالمقارنة مع القرى المبكرة، ظهرت المدن الأولى بعد حوالي 5000 عام في أودية النيل ودجلة والفرات، وسند (الخريطة 1.1). وتستند أسس القاهرة الحالية إلى العاصمة القديمة لميمفيس، واحدة من أقدم المستوطنات الحضرية في العالم، والتي ازدهرت بين 5000 و 2500 قبل الميلاد (Martin, 2004). وخلال النصف الأول من الألفية الرابعة قبل الميلاد، توسع السكان في حوض نهر دجلة - الفرات، بسبب الثروة الزراعية في المنطقة، وانتقلت أعداد من بلاد الرافدَين من قرى الريف إلى مراكز أصبحت في نهاية المطاف مدنا (Tigoner et. al, 2011). كانت إحدى أولى المراكز الحضرية في العالم هي مدينة أوروك القديمة، التي تقع على فرع من نهر الفرات، مع أكثر من 10000 شخص بحلول أواخر الألفية الرابعة قبل الميلاد. وكانت إريدو ونيبور من أوائل المدن في هذه المنطقة. وفي أقصى الشرق، حوالي 2500 سنة قبل الميلاد، نشأت مدن مثل هارابا وموهينجو دارو على طول نهر إندوس.

كانت المدن الأولى تختلف عن مستوطنات القرية السابقة من نواح كثيرة. فكان، أولاً، حجم السكان وكثافتهم أكبر في المدن. وثانياً، اكتسبت جميع المدن الأولى مكانة كمراكز دينية وثقافية واقتصادية، وكما هو موضح في الخريطة 1.1، فقد كانت مرتبطة بشبكات تجارية واسعة، بما في ذلك التجارة لمسافات طويلة. وعلاوة على ذلك، خدمت المدن الأولى اقتصاداتها الزراعية المحلية، حيث وفرت الأسواق والسلع التي أتاحت التخصص والتبادل المحلي.

الخريطة 1.1: المدن القديمة وطرق التجارة (الألفية الثالثة قبل الميلاد)

المصدر:

Robert Tignor et al., Worlds Together, Worlds Apart: A History of the World from the Beginnings of Humankind to the Present, W. W. Norton & Company: New York, 2011.

شملت أنشطة المستوطنات الحضرية المبكرة إلى حد كبير الصيد والجمع والزراعة وصيد الأسماك والبستنة والرعي (Childe, 1950). كما قدم الإنتاج الزراعي الفائض الغذائي. وكان لهذا العديد من النتائج المهمة فيما يتعلق بتكوين المدينة. فأصبحت، أولا، المجتمعات مستقرة تماما واعتمدت طريقة حياة مستقرة. وثانياً، أصبح الحفاظ على الفائض الزراعي مسألة يجب حلها، الأمر الذي يتطلب التعاون بين سكان الحضر. وثالثا، برزت الزيادة في حجم الفائض "تنويع الأنشطة الإنتاجية" وتقسيم العمل (UN, 2008). ونتيجة لذلك، ظهر نوع جديد من السكان غير الزراعيين، وكان معظمهم منخرطون في التجارة أو الإنتاج الحرفي أو الشؤون الدينية (Gottdiener et al., 2014). وفي نهاية المطاف، سيصبح هؤلاء السكان في نهاية المطاف لبنات البناء في المدينة.

يوجد بعد حاسم آخر للتاريخ الحضري وهو ميلاد الإسلام. فقد سار التوسع الحضري جنبا إلى جنب مع الحضارة الإسلامية. وبين العالم العربي والإسلامي، لعب الإسلام دوراً هاماً في تعزيز طريقة الحياة الحضرية. وبحلول القرون الأولى من الإسلام، تم إنشاء حوالي 20 مدينة من قبل المسلمين من المحيط الأطلسي إلى الصين وهي البصرة والكوفة والفسطاط ونيسابور وسمرقند وبخارى وما شابه (Alver, 2017). وفي سياق مواز، غير الإسلام هيكل المدن الحالية مثل مكة والمدينة.

الصورة 1.1: منظر عام للقاهرة الحديثة ونهر النيل عام 2018

المصدر: صورة من مجموعة الصور الشخصية للسيد إرهان توربيدار.

ملاحظات: تطورت القاهرة في موقع مدينة ممفيس القديمة، واحدة من أوائل المستوطنات الحضرية، التي يرجع تاريخها إلى 5000 قبل الميلاد. فحتى القرن الخامس عشر، تجاوزت القاهرة أي مدينة أوروبية من حيث التنمية الحضرية والسكان.

كان الإسلام في أوجه أكثر حضارات العالم إبداعا مما شكل الحياة الاجتماعية للمدن. فعلى سبيل المثال، تحولت بغداد، التي تأسست في منتصف القرن الثامن، إلى واحدة من أهم مراكز دراسة وإنتاج الفلسفة والدراسات الدينية والرياضيات والعلوم. وبحلول أواخر القرن التاسع، قدّر عدد سكان بغداد بنصف مليون شخص، مما جعلها واحدة من أكبر المدن في العالم في تلك الحقبة (Agoston and Masters, 2009). وعلاوة على ذلك، كان تأسيس بغداد علامة فارقة في تاريخ التصميم الحضري (انظر الصورة 2.1).

ويقدر أن عدد سكان العالم بين 1500 و 1803 قد زاد بأكثر من الضعف. ويوضح الشكل 1.1 أن عدد سكان العالم بلغ أول مليار نسمة في عام 1803. ثم، ابتداء من عام 1803، بدأ معدل الزيادة في التسارع حتى وصل عدد سكان العالم إلى مليارين عام 1927. ثم استغرق الأمر 33 عاما ليصل إلى

الصورة 2.1: مدينة بغداد الدائرية في القرن العاشر

المصدر: "قصص المدن: ولادة بغداد بمثابة علامة بارزة للحضارة العالمية" صحيفة الجارديان، الصورة: جين سوتيف/مكتبة صور العلوم.

ثلاثة مليارات، و15 عاما إضافيا لإضافة مليار آخر إلى سكان العالم. حدثت أسرع فترة للنمو السكاني بين 1975 إلى 2011، حيث استغرقت زيادة مليار نسمة للمليارات الخامسة والسادسة والسابعة 12 عاما فقط.

في بعض المناطق، كان سبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان هو ارتفاع معدل المواليد، بينما كان في مناطق أخرى بسبب انخفاض معدل الوفيات، ولكن في معظم الحالات، كان ذلك بسبب مزيج من الاثنين. ومع ذلك، فقد صاحب عدد متزايد من الناس الذين يعيشون في المدن الزيادة في النمو السكاني. إلا إن ظهور المدينة الحديثة كان نتيجة الثورة الصناعية التي حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا الغربية. فخلال هذه الفترة، شهدت الدول الغربية تغييرات متعددة وجذرية في سلسلة من ردود الفعل التي حولتها من مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي إلى مجتمع صناعي وحضري (الشكل 2.1).

تسير عملية الصناعة في نفس خط تطوير تقنيات الاتصال والإنتاج والنقل الجديدة (المحرك البخاري)، معوضة الإنتاج البسيط المستند إلى المجتمع الزراعي بالإنتاج الضخم في المصانع. وفي نهاية المطاف، أدت الميكنة وتطور تكنولوجيات الإنتاج الجديدة إلى تقليل الحاجة إلى القوى العاملة في المناطق الريفية، بينما بدأت المصانع في خلق طلب كبير على العمالة في المدينة. وعلاوة على ذلك، فإن المدن ذات مستويات معيشية مرتفعة أصبحت مراكزا للجذب. كما أصبحت الصناعة في الهجرة القصيرة من الريف إلى الحضر مصدرا قويا للنمو الحضري. وبالتالي، زاد عدد سكان المناطق الحضرية بشكل ملحوظ خلال الثورة الصناعية. وعززت وتيرة الصناعة السريعة التطور الرأسمالي وغيرت هيكل المدينة. وقدمت هذه التغييرات الجذرية فرصا جديدة للمجتمع وكذلك تحديات جديدة؛ أصبحت المدينة مصدراً للثروة ومستويات معيشية أعلى ومصدر قلق ينتج عنه عدم المساواة والتفرقة والجريمة والعزلة.

برزت عوامل رئيسية في أوروبا بشكل أساسي، إلا أنها في النهاية انتشرت في جميع أنحاء العالم إلى

الشكل 1.1: الوقت اللازم لزيادة عدد سكان العالم بمقدار مليار

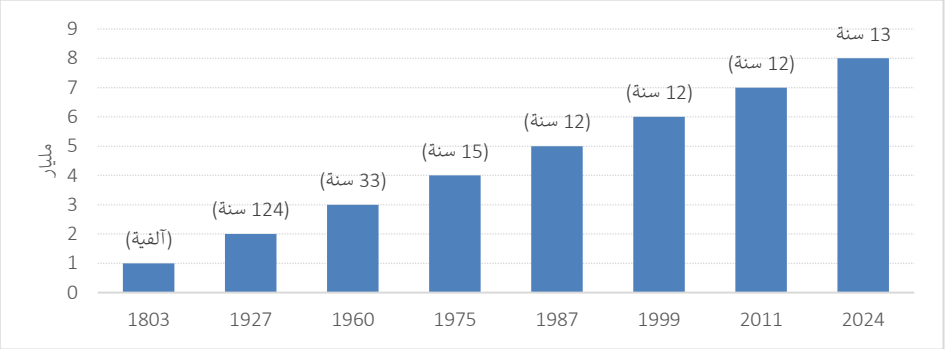

المصدر: قاعدة بيانات تاريخ البيئة العالمية، البنك الدولي، الأمم المتحدة.

حد كبير من خلال الاستعمار والتجارة. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، رأت الحكومات أن التوسع الحضري هو مفتاح تحديث مجتمعاتهم، وفي الثمانينات من القرن الماضي، اكتسبت محاولات التوسع الحضري زخماً جديداً: أصبحت العولمة، الاقتصادية والثقافية على حد سواء، العامل الرئيسي للتوسع الحضري الرئيسي في العالم (Fox, 2012). وباختصار، حددت الثورة الصناعية الشروط المسبقة المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمدينة الحديثة وأصبحت العولمة محرك المدينة الرأسمالية. وتماما كالصناعة، أتاحت العولمة أيضا فرصا جديدة فيما يتعلق بالمدينة ولكن أيضا تحديات جديدة: إذ أصبحت اللامساواة والتميز ظاهرتان عالميتان؛ ووجود نمو سريع في الأحياء الفقيرة والتشرد؛

الشكل 2.1: النسب التاريخية للتوسع الحضري (1300-2016)

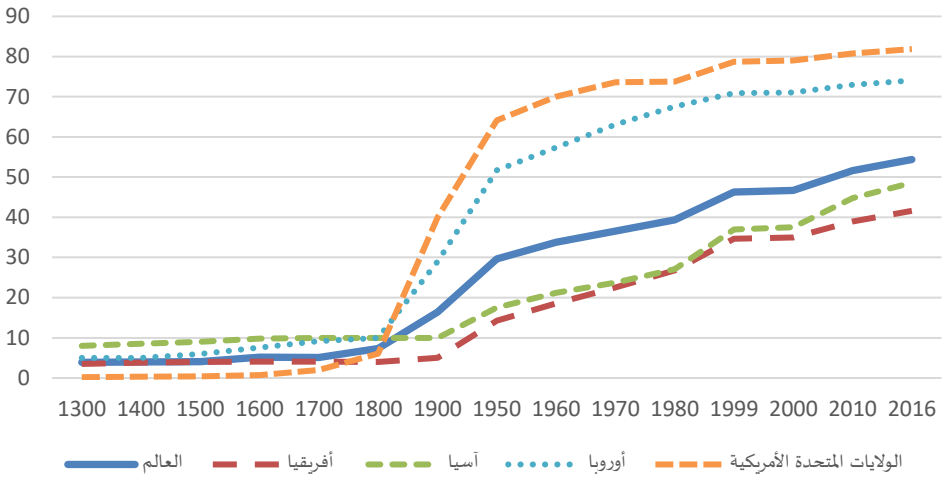

المصدر: OurWorldInData; Paul Bairoch, Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present, Chicago: The University of Chicago Press, 1988.

والنفايات الصناعية الناتجة عن تلوث الهواء والماء، مما يؤثر سلبا على صحة الإنسان في المناطق الحضرية؛ فأصبحت المدن أماكن التفكك الاجتماعي والاغتراب الثقافي والسياسي. وفي مجتمع اليوم أيضا، تستمر المدينة في لعب دور مزدوج؛ إنه محرك التكنولوجيا والابتكار والنشاط المدني بقدر ما يمثل مخاطر بيئية واجتماعية واقتصادية على التنمية المستدامة.

2.1 خصائص التنمية الحضرية في العصر الحديث

يعرف نمو مدن العالم اليوم تسارعا من حيث الحجم والعدد، وذلك بسبب الزيادة في إجمالي سكان الحضر. وقعت أول موجة توسع حضري في أمريكا الشمالية وأوروبا بين عامي 1750 و 1950، مع زيادة في سكان الحضر من حوالي 10% إلى أكثر من 50% (الشكل 2.1). وتشير التوقعات إلى الموجة الثانية من التوسع الحضري في العالم النامي إلى أن عدد سكان المدن سيرتفع من 309 مليون في عام 1950 إلى 3.9 مليار عام 2030 (Jedwab, et. al., 2015). ومع ذلك، فإن عملية التوسع الحضري في العالم النامي تختلف بطرق بارزة عن العالم المتقدم.

أولا، يعتبر النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية السمة الرئيسية للعالم المعاصر. فقد استغرق الأمر منذ بداية التاريخ حتى عام 1960 ليصل عدد سكان الحضر في العالم إلى مليار شخص، بينما استغرق فقط 26 عاما ليصل إلى ملياري نسمة في عام 1986. (Seto et al., 2010) فالنمو السكاني الحضري هو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة. وشهدت المدن السابقة تباطؤ نمو السكان بسبب تعويض الولادات والوفيات. إذ أنه منذ الخمسينات، أدى التقدم الطبي والتدابير الوقائية إلى

تعزيز النمو السكاني في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، أدى التحول الوبائي في منتصف القرن العشرين، مثل اكتشاف البنسلين وما ينتج عنه من إنتاج بكميات كبيرة في عام 1945 وحملات التطعيم الجماعية، إلى انخفاض واسع النطاق وهام في الوفيات، بغض النظر عن مستوى الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى احتمال زيادة فرص العمل والأمل في حياة أفضل في المدن إلى الهجرة من الريف إلى الحضر. ونتيجة لذلك، تسارع معدل نمو سكان الحضر، بما في ذلك العالم النامي (الشكل 2.1). فعلى سبيل المثال، استغرق الأمر 130 عاما في لندن، و 45 عاما في بانكوك، و 37 عاما في دكا، و 25 عاما بسيول لزيادة عدد سكانها من مليون إلى 8 ملايين (Hofmann & Wan, 2013).

يعتبر الموقع العامل الثاني الأكثر تأثيرا على المستقبل الناشىء للتوسع الحضري. هناك تحول في سرعة التوسع الحضري من العالم المتقدم نحو العالم النامي (الخريطة 2.1)، ولهذا عدة أسباب. وفي أواخر القرن العشرين، حدث أولا تراجع في الصناعة- تراجع التصنيع والصناعات الثقيلة - في البلدان المتقدمة وقطاع الخدمات. وبعد ذلك، تحولت الصناعات نحو البلدان النامية، حيث غيرت شكل التقسيم الدولي للعمل. وكانت الدول النامية التي وفرت في السابق الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة، قد بدأت في تصنيع الإنتاج الصناعي للتصدير. وفي آسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال، يرتبط التوسع الحضري ارتباطا وثيقا بحصص الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

لا يرتبط التوسع الحضري في بعض البلدان النامية ارتباطا وثيقا بالصناعة، وهو ما يتضح من الحقائق التي تشير إلى أن المدن بها عدد سكان حضري عادة ما يكون أكبر من مستوى العمالة الصناعية (Scott, 2006). وعلى سبيل المثال، تفتقر بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من كونها حضرية بشكل كبير، إلى قطاعات صناعية كبيرة، مثلما هو الحال مع الكويت والجابون والسعودية وليبيا والجزائر ونيجيريا (Gollin et al. 2015:1). فالتوسع الحضري دون مستوى مطابق من علامات الصناعة، ولا سيما عملية التنمية الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتميز التوسع الحضري بقطاع اقتصادي غير رسمي ومدن الصفيح، ويعزى ذلك إلى إنفاق الدخل الزراعي على الاستهلاك في المدن، بدلاً من الاستثمار في الصناعة (Fay & Opal, 2000).

إن السمة الهامة الأخيرة للتوسع الحضري المعاصر هي الشكل المتغير للمستوطنات الحضرية. إذ مع نمو المدن ودمجها، يتم تكوين تكوينات حضرية جديدة مثل المناطق الضخمة والممرات الحضرية ومناطق المدن. فالمناطق الضخمة هي وحدات اقتصادية طبيعية ناتجة عن النمو والتقارب والانتشار المكاني للمناطق الحضرية المرتبطة جغرافياً والتجمعات الأخرى (WHO and UN Habitat, 2010) فهي تتميز بالمدن السريعة النمو والتجمعات الكبيرة من الناس (بما في ذلك العمال المهرة) والأسواق الكبيرة والابتكار والإمكانات الاقتصادية الهامة. ويعد الساحل الشمالي لجاوة الغربية بإندونيسيا مثالا جيدا على المنطقة الضخمة. كما تضم هذه المنطقة الضخمة ثلاث مناطق حضرية وهي جاكرتا وباندونج وسيربون. لكونها الجزيرة الرئيسية الأكثر تطوراً والأكثر كثافة سكانية في إندونيسيا، تهيمن هذه المنطقة الضخمة على النظام الحضري في إندونيسيا (Octifanny & Hudalah, 2017). فالممر

الحضري، من ناحية أخرى، يشير إلى نظام خطي للتنظيم الحضري؛ مدن من مختلف الأحجام مرتبطة من خلال محاور النقل والاقتصادية، والتي تعمل في كثير من الأحيان بين المدن الكبرى (UNICEF, 2012). إن الممر الحضري الذي يبلغ طوله 600 كيلومتر والذي يربط بين نيجيريا وبنين وتوغو وغانا على سبيل المثال، يقوم بقيادة الاقتصاد في غرب إفريقيا. وأخيرا، تتطور مناطق المدن كنتيجة لتمتد المدن الكبيرة إلى ما وراء حدودها الإدارية لتشمل المدن والبلدات الأصغر، وتمتص المناطق شبه الحضرية والريفية المحيطة بها، وفي بعض الحالات تندمج مع المدن المتوسطة الأخرى (WHO, 2010). فكوالا لامبور في ماليزيا، وجاكرتا في إندونيسيا، وإسطنبول في تركيا، وكابول في أفغانستان من بين مناطق المدن في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الخريطة 2.1: معدلات التوسع الحضري والتجمعات الحضرية

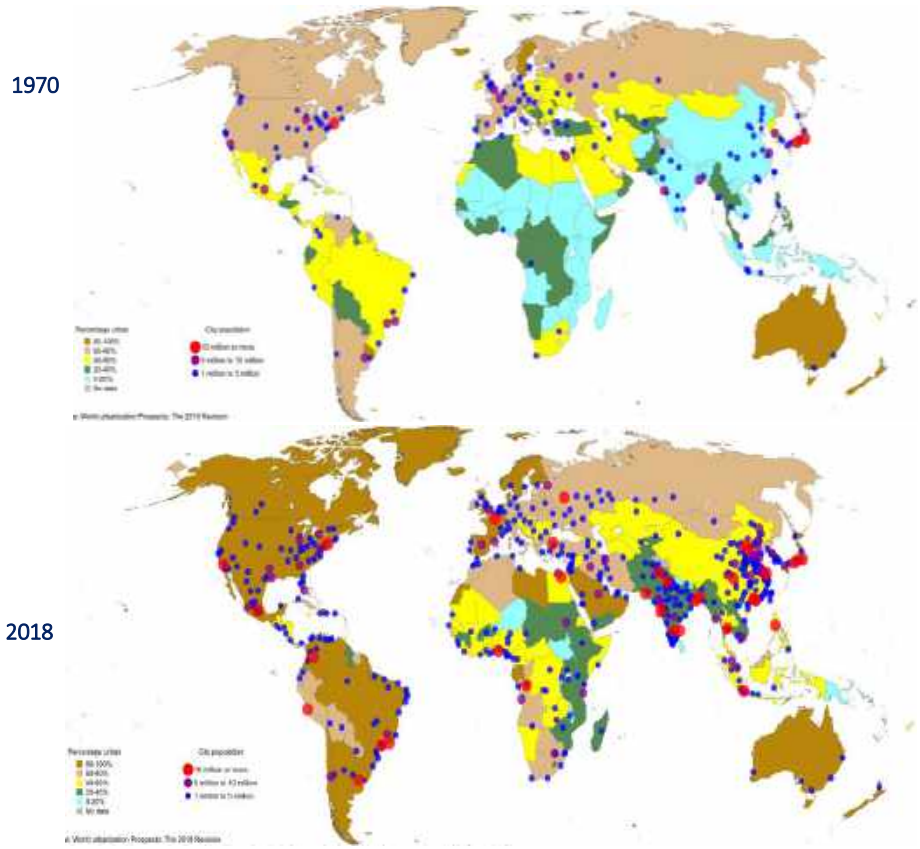

المصدر: الأمم المتحدة، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

3.1 الدوافع الرئيسية للتوسع الحضري في البلدان النامية

يمكن تصنيف محركات التوسع الحضري على أنها محركات سكانية واقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. كما لا تحدث محركات التوسع الحضري هذه بمعزل عن بعضها البعض؛ بدلا من ذلك يتفاعلون ولديهم روابط متعددة الأبعاد (Awumbila, 2017).

1.3.1 الدوافع الديمغرافية للتوسع الحضري

تفسر مجموعة واسعة من البحوث أن التوسع الحضري من العوامل الديموغرافية. وتشمل هذه العوامل النمو السكاني الطبيعي للمدن، وإعادة التصنيف الحضري والهجرة (Kasarda & Crenshaw, 1991). وتشكل كل هذه العوامل الديموغرافية معا عملية التوسع الحضري وتشكلها.

إن النمو السكاني الطبيعي هو الفرق بين عدد المواليد الأحياء والوفيات خلال السنة. ويحدث التوسع الحضري عندما يتجاوز النمو السكاني الطبيعي في المدن النمو السكاني الطبيعي في المناطق الريفية، وهذا هو أحد المحركات البارزة للتحضر في العالم النامي اليوم (Jedwab et al., 2015). ولقد مرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعملية مماثلة: فبسبب التحسن في الرعاية الصحية، انخفضت معدلات الوفيات وبقيت معدلات المواليد مرتفعة منذ منتصف القرن العشرين. وفي إطار المنظمة، لوحظت أعلى نسبة من النمو السكاني الحضري الطبيعي في البلدان الأفريقية (OECD, 2016).

إن إعادة التصنيف الحضري هو عامل آخر يفسر التوسع الحضري. ويشير إلى تحويل وإعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مستوطنات حضرية صغيرة، وإلى التوسع الجغرافي للمستوطنات الحضرية من خلال ضم المناطق المحيطة بها (UN Habitat, 2016). فمحرك التوسع الحضري هذا له تأثير أقل نسبيا مقارنة بالعوامل الديموغرافية الأخرى، وخاصة الهجرة.

تعتبر الهجرة هي حركة الأشخاص من مكان إلى آخر ويمكن أن تكون داخلية ودولية. ولا تؤثر الهجرة الدولية على هيكل التوسع الحضري إلا إذا وصلت إلى نسب ملحوظة من الناس. ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة الداخلية تغير ديناميات المدن وتتطلب ترتيبات معينة لتوفير الخدمات الأساسية. وما يسيطر على التنقل البشري اليوم هو الهجرة من الريف إلى الحضر (Skeldon, 2017).

تُفسر الهجرة من الريف إلى الحضر بالعوامل الدافعة والجاذبة. وتقوم القوى الدافعة بطرد المهاجرين من مواقعهم الأصلية؛ وتجذب القوات الدافعة المهاجرين إلى مواقعهم المقصودة (Borjas, 1994). كما يقال بشكل عام أن سوء الظروف المعيشية (الأجور المتدنية نسبيا ونقص فرص العمل في المناطق الريفية، وما يترتب على ذلك من فائض في عروض العمالة، توفر ظروف معيشية أفضل في المدن (أجور أعلى وفرص عمل أفضل) هي الأسباب الاقتصادية الرئيسية للهجرة من الريف إلى الحضر (Greenwood, 2009). وبالإضافة إلى ذلك، تدفع العوامل الاجتماعية والبيئية والسياسية،

مثل الحرب، ونقص الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، والمجاعة الناس أيضا بالهجرة نحو المناطق الحضرية (الشكل 3.1).

الشكل 3.1: بعض العوامل التي تدفع أو تجذب الناس إلى الهجرة

المصدر: Frank R. Spellman, Geography for Nongeographers, Government Institutes: Lanham, 2010.

ملاحظات: العوامل الدافعة هي تصور سلبي عن الموقع الذي يحفز الشخص على الابتعاد عن ذاك الموقع. عوامل الجذب هو تصور إيجابي عن الموقع الذي يحفز الشخص على الانتقال إلى هناك.

بشكل عام، تم التوسع الحضري في الجزؤ الأكبر من منظمة التعاون الإسلامي من خلال الهجرة من الريف إلى الحضر، إذ لطالما كانت الهجرة المرتبطة بالعمل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية جزءا مهما من عملية التوسع الحضري في العالم. وعلى سبيل المثال، شكلت الهجرة من المناطق الريفية ما لا يقل عن نصف إجمالي النمو الحضري في أفريقيا خلال الستينيات والسبعينيات، وحوالي 25% من النمو الحضري في الثمانينيات والتسعينيات (Brockerhoff, 1995).

2.3.1 الدوافع الاقتصادية للتوسع الحضري

المراكز الحضرية هي المعجلات لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويسمح تركيز الأفراد والشركات والبنية التحتية والمؤسسات في مكان واحد بحدوث الابتكار، مما يولد النشاط الاقتصادي والثروة بمعدلات غير مسبوقة. واليوم، توجد أكبر الاقتصادات في أكبر مدن البلدان المتقدمة (UN Habitat, 2016a).

غالبا ما يكون للمدن أدوار اقتصادية محلية وعالمية. فعلى المستوى المحلي، توفر المدن بشكل مثالي بنية تحتية محسنة (شبكات الطرق والنقل العام والطاقة والمياه والصرف الصحي وتدفقات النفايات والاتصالات والنطاق العريض / الوصول إلى الإنترنت وما إلى ذلك) بالإضافة إلى تقديم مجموعة من خدمات أفضل وأرخص. وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن التكتل في المدن يقلل من تكاليف المعاملات والنقل، ويحفز التجارة وديناميكية الأعمال الحرة، وبالتالي يسمح بزيادة الإنتاجية (UN Habitat, 2016a). ولذلك، ليس من الغريب أن يتزايد عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى المدن، استجابة للفرص الاقتصادية الحالية (Fay & Opal, 2000).

إن الدور العالمي للمدينة هو إحدى الوظائف المسندة إلى درجة العولمة والمعاملات العالمية التي تنعكس في التفاعلات بين المدن. وتعد المدن الكبيرة خاصة جزء لا يتجزء من العالم المعولم، وذلك من خلال اتصالات السوق الدولية، والروابط التجارية والمؤسسات متعددة الجنسيات. كما تجذب العولمة والتقنيات الحديثة الناس إلى المدن الكبرى، مما يوفر فرص العمل وإبداعا أفضل والأكثر تنوعا. ولقد أثرت شبكات التجارة العالمية بشكل كبير على مستويات التوسع الحضري في لاغوس وكراتشي وإسطنبول وغيرها من مدن منظمة التعاون الإسلامي.

3.3.1 الدوافع السياسية والبيئية للتوسع الحضري

لا تزال النزاعات والعنف والكوارث وضعف الحكم والاضطهاد السياسي والتمييز تشرد الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تحول في توزيع السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، في نهاية عام 2016، كان هناك، وفقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حوالي 1.8 مليون شخص نزحوا داخلياً بسبب النزاع في أفغانستان، وكان أكثر من نصفهم يعيشون في المناطق الحضرية. ولهذا السبب، على مدار العقد الماضي، أصبحت كابول واحدة من أسرع مدن العالم نمواً.

قد تؤدي النزاعات العرقية بشكل خاص إلى الهجرة من الريف إلى الحضر. ويرجع ذلك إلى خطر العيش في منطقة تهيمن عليها الجماعات العرقية المضطهدة أثناء النزاعات العرقية بسبب الإمكانات العالية للتطهير العرقي في هذه المناطق. وتتمتع المناطق الحضرية عموما بمستوى أعلى من التنوع العرقي، وبالتالي قد تكون ملاذات آمنة للمجموعات المضطهدة (Fay & Opal, 2000).

يعد التغير البيئي والكوارث من بين عوامل الدفع المهمة للهجرة من الريف إلى الحضر. فقد أدت الفيضانات والأعاصير والزلازل وفترات الجفاف الطويلة، في بلدان مثل باكستان وبنغلاديش والسودان إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان في اتجاه مختلف المناطق. وتؤدي حالات الجفاف المتكررة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تقويض سبل العيش وهي سبب رئيسي لتهجير الملايين الذين يعتمدون على زراعة الكفاف (SESRIC, 2017).

لدى سياسات الحكومة إمكانات كبيرة لإعادة تشكيل المناطق الحضرية. وتشمل هذه سياسات الهجرة، وأنظمة استخدام الأراضي، وسياسات تفضيل المنطقة. إن وجود سياسات حكومية متسامحة فيما يتعلق بالدين أو العرق أو الآراء السياسية وما إلى ذلك قد يجعل بعض البلدان أو المدن أكثر جاذبية للمهاجرين المحتملين. وبالمثل، قد تمهد اللوائح والإدارة الرسمية للأراضي الطريق لعملية التقدم الحضري للتقدم في مناطق معينة.

تعتبر المنطقة المؤيدة للسياسات على أنها البعد الرئيسي للسياسات الحكومية التي تؤثر على التوسع الحضري. وعادة ما تُظهر الحكومات الوطنية محاباة لمناطق أو مدن جغرافية معينة (Ades & Glaeser, 1995). كما أن هذه المدن هي عواصم وطنية حيث يكون التمثيل السياسي والفرص الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة والاستثمارات أكثر فاعلية والسكان أكثر تركيزا.

4.3.1 الدوافع الاقتصادية للتوسع الحضري

تلعب الظروف الاجتماعية دورا هاما في عملية التوسع الحضري في البلدان النامية. وليس هناك شك في أن سكان الحضر يتمتعون بإمكانية أفضل للوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك التعليم والصحة والنقل والاتصالات وإمدادات المياه والصرف الصحي وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر التوسع الحضري إمكانات قوية للتعبئة الاجتماعية وحرية التعبير للناس، بما في ذلك للمهمشين والمستبعدين، وللمشاركة والتأثير على نطاق أوسع في السياسة والسياسة العامة (UN Habitat, 2015). وتجذب هذه الظروف الاجتماعية الناس من المناطق الريفية وبالتالي تعزز التوسع الحضري.

يعتبر التعليم القوة الدافعة للتوسع الحضري وكذلك نتائجه الإيجابية. وفقا لهوفمان ووان (Hofmann and Wan) (2013)، هناك تأثير إيجابي سببي للتعليم على معدل التوسع الحضري، مما يوحي بأن سنة واحدة من متوسط التعليم تزيد من التوسع الحضري بنقطتين مئويتين. وهناك حجة أخرى تتعلق بالتعليم وهي بأنه الدافع للتوسع الحضري لأنه يغير تفضيلات الأفراد تجاه البيئات الحضرية (Hofmann & Wan, 2013). وبمعنى آخر، كلما كان الناس أكثر تعليماً، كلما زاد تفضيلهم للعيش في المدن.

قد تكون العديد من العوامل الاجتماعية الدافع وراء التوسع الحضري. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر الهجرة إلى المناطق الحضرية هروبا من القيود العائلية والثقافية مثل انخفاض مستوى استقلالية المرأة (Tacoli, 1998 in Fay & Opal 2000) أو الحرية الدينية. كما يعد توقع الوضع الاجتماعي العالي في المدن عاملاً آخر يدفع الناس نحو المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن الروابط الاجتماعية مثل وجود الأصدقاء أو الروابط العائلية هي أيضا عوامل تسهل الهجرة من الريف إلى الحضر. وأخيرا، قد يرتبط تقارب التواصل والتنوع الثقافي بالتوسع الحضري.

4.1 المنظورات الإسلامية في المدينة والتوسع حضري

تعكس المدن في جميع أنحاء العالم وفي التاريخ قيم ومواقف مجتمعاتها (Bartone et al., 1994). فالظروف الثقافية والتاريخية المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من المدن. وبهذا فالمدينة إذن هي أكثر من مجرد مساحة مادية ذات خصائص جغرافية فقط، بل هي بالأحرى بناء اجتماعي ذو خصائص اجتماعية وثقافية ديناميكية ومعنى رمزي.

كمنشأة اجتماعية، تشكل المدينة القلب النابض للحياة الاجتماعية، فهي تجسد آراء سكان العالم، ومعتقداتهم وأساليب حياتهم، أي القيم الحرجة التي يعيشون معها (مثل المساواة، والعدالة، والسلطة، والوحدة، والانقسام)، ومدى ارتباطهم ببعضهم البعض (مثل المجتمع، والهوية الجماعية، والطبقة الاجتماعية، والتسلسل الهرمي والجنسانية) وكيف يفهمون البيئة والطبيعة المحيطة ويتفاعلون معها (مثل الانقسامات المكانية والفضاء العام والخاص) (Tonkiss, 2005). وتحدد القيم والأعراف الاجتماعية للسكان حتى الأحجام والمقاييس والأشكال والتوجهات ونسب المباني، وهيكل الأحياء وأسلوب الاتصال (Shojaee and Paeezeh, 2015).

بقدر ما يشكل الإنسان المدينة، فهي نفسها تؤثر بدورها على نمط حياة الناس وتجارب حياتهم اليومية وقيمهم وتوجهاتهم. كما أن المدينة والمرافق الحضرية هي أيضا مؤثرة على الطبيعة. والتفاعل بين "الاجتماعي" و "المكاني" معقد، حيث يغطي المدينة والطبيعة، والإنسان والمدينة، ولكن أيضا الإنسان والطبيعة (Hayaty and Monikhi, 2016).

كطريقة شاملة للحياة ونظام القيم، يوفر الإسلام أيضا المبادئ، التي يجب أن تولد على المدينة، لتمييز المدينة بخصائص اجتماعية ومكانية مميزة. وفي هذا القسم، يستكشف التقرير العلاقة الاجتماعية والمكانية في سياق الإسلام. ولذلك، يستعرض أولاً بإيجاز الأشكال والممارسات الحضرية التاريخية الشائعة الموجودة بين المدن الإسلامية المبكرة. وثانياً، يلفت الانتباه إلى بعض القيم والمبادئ الإسلامية الأساسية التي يمكن من خلالها لصناع السياسات إعادة تخيل "المدينة الجيدة"، وتوجيه الحياة والتخطيط الحضري، وصياغة حلول جديدة للمشاكل الحضرية المعاصرة.

1.4.1 المدن المسلمة المبكرة

ففي الأدب الغربي والإسلامي، نظر العلماء إلى الإسلام كدين حضري أساسا وجادلوا بأن الإسلام أعطى قوة دفع معينة للحضارة في عالمها (Ahmad, 1995; Fischel, 1956; Hassan, R. 1972). وقد عزا بعض العلماء هذا الزخم إلى "... الممارسات والمعتقدات والقيم الدينية للإسلام، خاصة تلك المتعلقة بالتنظيم والسلطة، والتي أكدت على التجمع الاجتماعي ولم تشجع الترحال والتشتت" (Saoud, 2002; Shojaee and Paeezeh, 2015). أما بالنسبة للآخرين، "كان أداء معظم الأعمدة الإسلامية يتطلب تسوية ثابتة أو طريقة حياة مستقرة" (Mortada, 2002). فالعالم الإسلامي في

العصور الوسطى، الفارابي، الذي يُعتبر "فيلسوف المدينة"، على سبيل المثال، جادل في كتابه "آراء أهل المدينة الفضيلة" [كتاب عن مبادئ آراء شعب المدينة فاضلة] " أنه "من أجل التنفيذ الأمين لأوامر وواجبات الشريعة، فالبيئة الحضرية كانت (لازلت)ضرورية" (Jayyusi et. all, 2008).

يتفق العلماء الغربيون والمسلمون بشكل عام على أنه كان للفتوحات العربية الإسلامية تأثيرا كبيرا على المدن مشكلين للعلاقات بين السلوك الاجتماعي (مثل السلوك الحضري) والمكاني (مثل الترتيب المادي للمدن) بطرق واضحة (Sattaria et. all, 2014). وفي الواقع، وبحلول القرن الحادي عشر، حسب لابيدوس (1973) (Lapidus)، المؤرخ الراسخ في الشرق الأوسط، كانت العناصر الهيكلية الأساسية لحياة مدينة الشرق الأوسط موجودة في جميع أنحاء المنطقة من النيل إلى جاكسارتس.

على الرغم من الاتفاق العلمي على أن الفتح العربي الإسلامي قد وضع بصمته على نمط الحياة الحضرية والبيئة المبنية، فإن نطاق ومحتوى هذا التأثير كان محط نقاش ساخن.

على جانب واحد من هذا النقاش، طور علماء مستشرقين غربيين (انظر على سبيل المثال، Marqais, 1928; Brunschvig, 1947) فكرة "نموذج مدينة إسلامية" متجانسة أو عالمية بحجة أن هذا النموذج تم تشكيله من خلال التعاليم الإسلامية. وعلى الجانب الآخر، رفضت مجموعة متنامية من العمل الناجح، المسلمة والغربية على حد سواء، مفهوم النموذج العالمي، وركزت على التنوع إلى جانب الوحدة، كما رفضت الادعاء بأن النموذج المذكور كان نتاج تعاليم إسلامية في حد ذاتها، وسلطت الضوء بدلا من ذلك على البيئة المحيطة والظروف التاريخية الموروثة مع الإسلام.

تعتبر هذه النقاشات والحجج ذات الصلة ليست مجرد مسائل للمناقشة الفكرية؛ بل لديها آثار سياسية خطيرة وحيوية. ففي العقود القليلة الماضية، حيث بدأت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في البحث عن حلول جديدة لبناء مدن أكثر استدامة وإرضاء، تم إلهام المخططين الحضريين بشكل متزايد لإعادة تخطيط المدينة المعاصرة وفقا للأنماط الإسلامية التاريخية. وفي هذا السياق، يستفيدون من مفهوم "نموذج المدينة الإسلامية" الذي يتعاملون معه على أنه نوع من المعايير لإعادة بناء المدن المعاصرة وعلاج بعض مشكلات التوسع الحضري الشائكة (Abu-Lughod, 1987).

مع ذلك، فإن النقد المتعلق بنموذج المدينة الإسلامية (انظر على سبيل المثال، Abu-Lughod, 1987; Ahmad, 1995) قد شدد على أن النموذج تم استخلاصه من عينة صغيرة وغريبة الأطوار، معظمها من شمال إفريقيا (Hourani and Stern, 1970). كما أنهم أكدوا على أن المدن الإسلامية المبكرة تأثرت بشدة بالعوامل اللغوية وعكستها بمعزل عن المبادئ الدينية، مثل المناخ والتضاريس والتكنولوجيا والمتغيرات السياسية والأمن.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن المسلمين قد صمموا وطوروا عدة مدن حامية، بما في ذلك فوستا والمدينة والجبية والكوفة والبصرة وبغداد (Abdulac, 1984) - نمت بعضها إلى مدن كبرى

تجتذب الهجرة والتجارة الدولية (Lapidus, 1973) العديد من المدن المسلمة امتدادا لمدن أخرى، وبالتالي ورثت بعض معالمها الاجتماعية والمورفولوجية والتخطيطية (Saoud, 2002, Hamdan, 1962). فعلى سبيل المثال، ادعت أدبيات "نموذج المدينة الإسلامية" أن إحدى الخصائص الأساسية للمدينة الإسلامية كانت بنية داخلية غير منظمة وعزت ذلك إلى الافتقار إلى التنظيم البلدي في البلدات الإسلامية على عكس المدن الغربية في العصور الوسطى (Ahmad, 1995; Abu-Lughod, 1987). ومع ذلك، فقد أبرزت مجموعة من الأعمال الحديثة أن هذا الهيكل الداخلي غير المخطط له لم يكن متأصلا في الإسلام. وبدلا من ذلك، فقد كان من الشائع في المجتمعات التقليدية في الغالب (انظر على سبيل المثال، Ahmad, 1995) والتي أظهرت "...نظاما اجتماعيا كان له الكثير من القواسم المشتركة مع المجتمعات الأخرى كالأسر الكبيرة (القبلية والعشائر والانتماء العرقي)" (Abu- Lughod, 1987).

إن عدم وجود نموذج متجانس للمدينة الإسلامية لا يعني أن المدن الإسلامية المبكرة لم تظهر أي بنية أو تعبير حضري مشترك (Ahmad, 1995, Abu-Lughod 1987). وعلى العكس من ذلك، فقد تميزت ببعض الأشكال الاجتماعية والمكانية المشتركة التي نتجت عن الميراث التاريخي والظروف البيئية التي شجعت الحلول المشتركة. فعلى سبيل المثال، يجادل (Hayaty and Monikhi, 2016) أنه في البلدات المسلمة المبكرة كانت الأزقة طويلة بهدف خلق الظل للمنازل لتقليل آثار الرياح الدافئة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض خصائص القرى المسلمة المبكرة كانت في الواقع مصاغة بشكل مباشر بناء على المبادئ والتعاليم الإسلامية Shojaee and Paeezeh, 2015، في حين كانت قرى أخرى أكثر تعقيدا.

2.4.1 العناصر المورفولوجية الأساسية وتخطيط المدن المسلمة المبكرة

استضافت المدن المسلمة المبكرة بعض التصميمات والمخططات المشتركة (Shojaee and Paeezeh, 2015). وتهيمن الهياكل الإسلامية التقليدية على العمارة والتوقعات العامة للمدن، الأمر الذي يعكس جوانب مختلفة من الدين الإسلامي والثقافة والتعليم ونمط الحياة بشكل عام.

من بين التكوينات المكانية الأكثر وضوحا... [كان] "مجمع المحاكم، مجمع مدارس المساجد، الأحياء المستقلة، البازار [السوق]، المساحات شبه الخاصة، والمنازل المنعزلة" (Amirahmadi and Razavi, 1993). وقام علماء الجيولوجيا الألمان (Hayaty and Monikhi, 2016) أولاً بتصميم الروابط بين هذه المجمعات وتخطيطها العام في البلدات الإسلامية الأولى. ومن بين هذه التصاميم، يُظهر التصميم التخطيطي لدتمان (Dettman, 1969) "مدينة إسلامية شرقية مناسبة" (Hayaty and Monikhi, 2016). وكما هو موضح في الصورة 3.1، وفقا لتصميم دتمان، فإن القلب أو مركز المدينة كان يشغلهما المسجد الرئيسي أو العام، حيث كانت تقام صلاة الجمعة الأسبوعية، ويكون هذا المسجد محاطا بالسوق. فبالرغم من غياب هذا الأمر في صورة ديتمان، فقد صور العديد من العلماء

المدرسة، المركز التعليم الديني والعلمي، على أنها مرتبطة بالمسجد الرئيسي أيضا (Saoud, 2002). كما استضافت هذه المنطقة المركزية التي يقع فيها المسجد الرئيسي والسوق والمدرسة أنشطة عامة مثل الخدمات الاجتماعية والإدارة والتجارة والفنون والحرف والحمامات والفنادق (Saoud, 2002).

إن قصر الحاكم، القلعة، "... كان محاطا بجدرانه الخاصة ويشكل حيا بمفرده مع مسجده وحراسه ومكاتبه وإقامته الخاصة. وعادة كانت تقع في الجزء العلوي من المدينة بالقرب من الجدار"(Saoud, 2002).

شكلت المناطق السكنية مجموعات من الأسر؛ "التي كانت كثيفة، وكان لكل ربع مسجده الخاص يستخدم فقط للصلاة اليومية، والمدرسة القرآنية، والمخابز، والمتاجر وغيرها من الأشياء الضرورية الأولى" (Saoud, 2002). كما ربطت شبكات الشوارع المناطق السكنية ببعضها البعض وكذلك بالقصر. وكانت ضيقة تتألف من الشوارع العامة والخاصة وشبه الخاصة، ثم الطريق المسدود (Saoud, 2002).

كانت المدن محاطة بأسوار وعدد من البوابات التي وفرت السلامة والدفاع. أما خارج المدن، فقد كانت هناك مقابر بالإضافة إلى الحدائق والحقول الخاصة، بينما كان هناك سوق أسبوعي للماشية خلف البوابة الرئيسية (Saoud, 2002).

يصف التقليد الإسلامي النظافة كفضيلة للمؤمنين. ولهذا السبب، كانت الحمامات العامة جزءا من الثقافة الحضرية وجزءا من البنية التحتية للمدينة المسلمة (Ágoston and Masters, 2009). لم توفر الحمامات فرصة للنظافة فحسب، بل أيضا مساحة عامة للاسترخاء والحياة الاجتماعية.

في حالة المدن العثمانية، على غرار المدن الإسلامية المبكرة، قام العثمانيون ببناء مدن مع مجموعة واسعة من أنواع المباني، بما في ذلك المباني الدينية (المساجد، والزوايا ، ودور الضيافة (- المؤسسات الخيرية التي توفر مأوى للفقراء والمشردين (tabhanes) والمدارس (الابتدائية - والمدارس الثانوية والجامعات في النظام العثماني، والمدارس الابتدائية(mektebs) . كما شيد العثمانيون أيضا المكتبات والمباني التجارية (مبنى السوق المغلق)، والمستشفيات (daruşşifas)، والحمامات (hammams)، وأنظمة نقل المياه، والنوافير، و "السبيلات" (أكشاك صغيرة مع مضيفين يوز المياه)؛ والجسور، وكذلك المباني العسكرية (القلاع والثكنات).

شكل كل مسجد نواة الحي أو المدينة الحضرية العثمانية، مجمعة مع غيرها من المباني لتشكيل مجمع أو كلية (külliye) تضم مرافق عامة مختلفة مثل المدارس والمستشفيات والنوافير والمطابخ العامة. بدعم من الأوقاف (المؤسسات الخيرية)، قدمت هذه المرافق العامة خدمة مجانية للناس (Ágoston and Masters, 2009).

الصورة 3.1: التصميم التخطيطي للمدينة الإسلامية

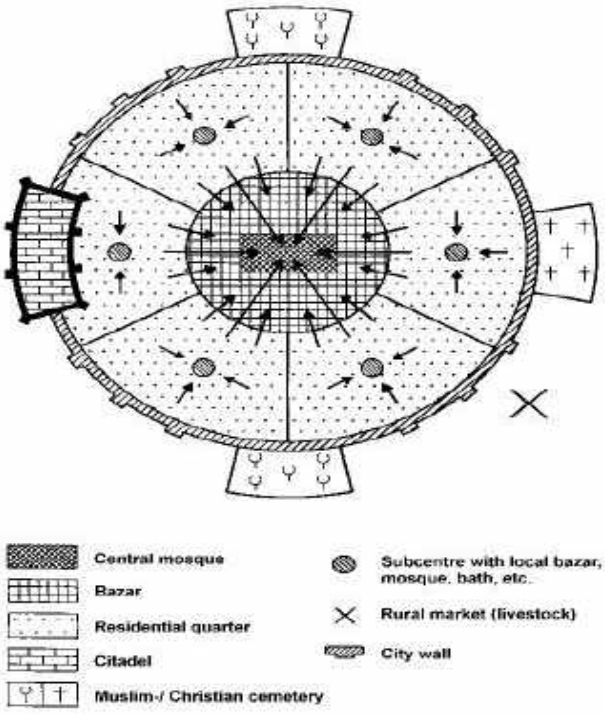

المصدر:
Hayaty, H., & Monikhi, F., "Investigating the Characteristics and Principles of Islamic City Based on Islamic Literatures", International Journal of Humanities and Cultural Studies, No. 1(1).

3.4.1 المبادئ الإسلامية والحياة الحضرية

وفقًا لأبو لغد Abu Lughod (1987)، فإن بعض العناصر الإسلامية الرئيسية تحرك العمليات التي أدت إلى ظهور المدن الإسلامية، وهي:

1. الفصل السكني على أساس التمييز بين الأمة مقابل الغرباء. وأدى فصل الإسلام بين الأمة والغرباء إلى تمييز قانوني ومكاني قائم على الأحياء. ومع ذلك، لا ينبغي فهم هذا الفصل على غرار الفصل العنصري، الذي يحافظ على المسافة الاجتماعية عبر المسافة النفسية ويستخدم المسافة الاجتماعية كتدبير وأداة للقمع والسيطرة. وبدلا من ذلك، يجادل أبو لغود (1987)، أن الفصل السكني كان في معظمه طوعيا، "... إما تعلق الأمر ببعض الوظائف الاقتصادية (الأحياء القبطية بالقرب من الموانئ في القاهرة) أو مزايا سياسية معينة (الأحياء اليهودية بالقرب من قصر الحاكم). كما سهّلت هذه التركيزات ممارسة الحكم الذاتي في مسائل الأحوال الشخصية وساعدت، في المدينة القريبة في ذلك الوقت،

على جمع الكثافة المطلوبة لدعم الخدمات والمؤسسات الخاصة المشتركة" (165). وبالمثل، يؤكد سعود (2002) على أنه "بينما... تم تمثيل التعددية العرقية في المدينة على شكل مجموعات، تم دمجها اقتصاديا واجتماعيا من خلال نظام قضائي متطور يضمن المساواة لجميع الفئات".

2. التنظيم المكاني على أساس الفصل بين الجنسين. أدى تشجيع الإسلام للفصل بين الجنسين إلى خلق مجموعة من الأساسيات المعمارية والمكانية. ففي الحقيقة، بالنسبة لأبو لغد (1987)، "ربما كان إنشاء منطقتي الذكور والإناث العنصر الأكثر أهمية في بنية المدينة التي ساهم بها الإسلام" (167). ومع ذلك، يؤكد أيضا أن "... قواعد المنطقتين المنفصلتين لم تكن فقط لإنشاء مناطق منفصلة بشكل ملموس... بل كانت لإنشاء مناطق معزولة بصريا" (167). وبعبارة أخرى، كان الهدف من التصميم الحضري هو مسافة خط البصر عوض المسافة المادية إلى حد ما. فقد شكلت الضرورة الدينية لحماية الخصوصية التنظيم الاجتماعي والمكاني باستخدام الهندسة المعمارية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، مواضع النوافذ وارتفاع المباني.

3. النظام القانوني للملكية والنمط الخلوي. أدى نظام الإسلام لقوانين الملكية والتسلسل الهرمي للحقوق والالتزامات إلى عملية يتم فيها تكرار نمط الأماكن. إذ أنه من بين الحقوق والالتزامات المتعلقة بالممتلكات، كانت الحقوق الموجودة مسبقا للمستخدمين الفرديين أو الجماعيين للأراضي والممتلكات غير المنقولة ذات أهمية قصوى. وأعقب ذلك حقوق ومسؤوليات الجيران القريبين والبعيدين، وأخيراً، حق المجموعة أو الوحدة الإدارية على مستوى أكبر. فهذا النظام الهرمي الخاص والمسؤولية التفاضلية "... قد يكونان مسئولين جزئيا عن النمط الخلوي النموذجي الموجود في الأحياء السكنية للمدن الإسلامية في العصور الوسطى" (Abu Lughod, 1987).

4. الحي باعتباره لبنة البناء الرئيسية للمدينة. ويعرّف Rappoport 1977 المدن الإسلامية على أنها مجموعة من الأحياء المتنوعة، يتكون كل منها من سكان متجانسين ولديهم لغة وعرق ومهنة وأسرة محددة. لم تكن بنية الحي هذه مستمدة من التعاليم الإسلامية بحد ذاتها؛ لقد تشكلت إلى حد ما بخصائص الأرض والعوامل الثقافية والاجتماعية قبل الإسلام (Sattaria et. al, 2014). ومع ذلك، في ظل الإسلام، تحولت الأحياء إلى لبنات المدينة.

بالنسبة إلى أبو لغود (1987)، كانت هذه الوظيفة الحيوية للأحياء السكنية نتيجة للموقف غير التدخلي للدولة تجاه الحي السكني، والذي ترك وظائف مهمة لرعاية الأحياء:

"مثلت العديد من هذه الوظائف دورا أساسيا (الحفاظ على الشوارع والمرافق العامة، والحفاظ على الأماكن الخضراء، وتوفير الإضاءة، والإشراف على السلوك والعقوبات وما إلى ذلك)، وكانت العديد من الوحدات الأساسية تتكون من أشخاص مرتبطين اجتماعيا، فأصبح الحي بمثابة لبنة أساسية من المدن في العالم العربي خلال العصور الوسطى وحتى في وقت لاحق. وتمشيا مع الفصل بين الأحياء التجارية والسكنية - والذي يعزى إلى الحاجة إلى الفصل بين القطاعين الخاص (أي أنثى) والعام (أي الذكور) - حيث تعاملت العديد من وظائفها الداخلية على أساس أكثر تخصيصا. إن وجود وظائف لا يمكن تنفيذها إلا على نطاق الحي كله يعزز بالتأكيد من التعاون داخل المنطقة."

تتماشى هذه الحجة مع الأعمال الأخرى، التي صورت الأحياء في المدن المسلمة المبكرة والتي بها جميع الخدمات اللازمة بما في ذلك المساجد للصلاة اليومية والحمام والمخابز والأسواق، التي تشبه مدينة صغيرة (Rappoport, 1977; Sattaria et. al, 2014).

من ناحية أخرى، يقدم عمل لابيدوس تفسيرا إضافيا للأسباب التي حولت الأحياء إلى لبنات المدينة في المدن المسلمة المبكرة. وجادل لابيدوس بأنه في ظل الإسلام، أصبح تجميع الأحياء على نحو متزايد قائماً على الانتماء الديني (الأمة مقابل الآخرين) وكذلك مدارس القانون الإسلامية؛ وقد لعب هذا النوع من التكتلات دوراً أساسياً "... في تشكيل حياة اجتماعية ودينية متماسكة" (1973)

يسلط أبو لغود (1987) الضوء على دور الحي كحامي. ويؤكد علماء آخرون هذا القول بأن السيطرة على المدينة تم توفيرها من خلال وحدات مستقلة في الأحياء. إذ أنه في الواقع، كان لكل حي وصي خاص به اهتم بآراء الناس وتوقعاتهم بالإضافة إلى حل مشكلاتهم (Sattaria et. al, 2014).

باختصار، قامت الأحياء في المدن الإسلامية المبكرة بالمهام الحيوية المتمثلة في توفير الخدمات العامة اللازمة، وتوفير الأمن والسيطرة، وتوفير شعور بالتضامن والانتماء والهوية الجماعية.

4.4.1 هل يمكن أن يوفر الإسلام خيالا بديلا للمدينة المعاصرة؟

بالنسبة للجزء الأكبر من القرن العشرين، تم فهم التوسع الحضري من الناحية الاقتصادية فقط مع التركيز على الصناعة والنمو الاقتصادي. وبالمثل، بالنسبة للمخططين الحضريين، فإن معالجة مشاكل المدينة تعني بشكل أساسي الحد من البؤس البصري أو الجودة الرسمية غير المرضية للبيئة الحضرية (Mohamad, 1998). لقد أثبت هذا النهج، الذي تجاهل البيئة والأخلاق والإنصاف، أنه غير فعال في مواجهة المشاكل المعقدة الناتجة عن معدل التوسع الحضري المتزايد باستمرار.

أكد الفكر الإسلامي، من ناحية أخرى، على الجوانب المادية وغير المادية في تحديد المدينة الجيدة والمرضية. فعلى سبيل المثال، حدد الفارابي المدينة الصالحة بأنها حيث "يجتمع الرجال ويتعاونون بهدف أن يصبحوا فاضلين، ويؤدون أنشطة نبيلة، ويحققون السعادة". وبعد أفلاطون، أكد أن

مجتمعات البلدة هي أفضل المجتمعات المثالية حيث يمكن الحصول على المعرفة وقد تسود العدالة والنظام (Mohamad, 1998).

يقوم عدد متزايد من العلماء القادمين من تخصصات مختلفة بالاستفادة من الأنماط والمبادئ والممارسات التاريخية الإسلامية في محاولة للتوصل إلى تعريف ملائم ثقافيا وأكثر ثراءً وفعالية من أجل التنمية المستدامة في البلدان الإسلامية. ففي الواقع، "يعترف المدافعون عن الاستدامة بأن الثقافات والأيديولوجيات التقليدية تشتمل على أفكار وقيم ينبغي أن تستند إليها الحياة المستدامة" (Mortada, 2002). وعلى سبيل المثال، ذكر Matali (2012)، كما هو موضح في الإطار1.1، بعض المفاهيم الأساسية للقرآن، مثل العدل و الحق (الثقة والحقوق)، والتي يمكن بها إعادة تشكيل فلسفة التنمية المستدامة وسلوكها.

بالإضافة إلى الفلسفة العامة عن التنمية المستدامة، يقدم الإسلام أيضا مبادئ ترشد الحياة الحضرية والبيئة الحضرية نفسها (Mortada, 2002). على سبيل المثال، يحدد مرتضى (Mortada, 2002) كلا من القيم الإيجابية - مثل الإقتصاد /الاعتدال، والإحسان/ الطيبة، والأمانة/ الصدق، والإنفاق (للوفاء بالالتزامات الاجتماعية)، والصبر، والرفاه. والقيم السلبية - مثل الظلم /الطغيان،

الإطار 1.1: مفاهيم قرآنية من أجل الاستدامة

1. العدل - يحكم العلاقات الإنسانية وغيرها من الكائنات الحية؛
2. الميزان - يحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لكل من الإنسان والبيئة أيضا، لا سيما في ضمان توازن الطبيعة، واستخدام الموارد ودورة حياة جميع الأنواع؛
3. الوسطية - اختيار المسار الأوسط في التخطيط الاقتصادي، والسلوك الاجتماعي، والمساعي العلمية، والآراء الأيديولوجية، والمواد، واستهلاك المياه والطاقة؛
4. الرحمة - ينظم جميع جوانب العلاقات الإنسانية ومعاملة جميع الحيوانات والنباتات والحشرات الحية بما في ذلك الكائنات الدقيقة؛
5. الأمانة - يعتبر الجنس البشري وصيا عيَّنه الخالق، لجميع أصول الأرض؛
6. الطهارة؛ النقاء الروحي والجسدي - يولد اقتصادا نظيفا خال من الربا وتقنيات التسويق الخادعة والمعاملات التجارية؛ نظافة من شأنها تربية مجتمع صحي خال من تلوث الهواء والماء؛ تولد أفراد قانعين من خلال نقاء روحي، وإدراك لوجود الخالق، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى مجتمع متوازن، يعيش في وئام مع البيئة؛
7. الحق؛ الصدق والحقوق - الصدق في جميع المعاملات التي تعترف بحقوق كل منها للآخرين (البشر والحيوانات والنباتات)؛
8. العلم النافع - المعرفة، سواء كانت لاهوتية أو علمية أو تكنولوجية، يجب أن تكون مفيدة للآخرين (الأفراد والمجتمع) بما في ذلك الأجيال القادمة.

المصدر

Z.H. Matali, "Sustainability in Islam : Exploring Synergies between Faith Values and Education for Sustainable Development, R. Clugston & S. Holt (Eds.), UNESCO Chair on Education for Sustainable Development and the Earth Charter, 2012.

والبخل، والاكتناز، والإسراف - التي يذكرها الإسلام والقرآن لتوجيه السلوك الحضري والحياة الحضرية. حتى المصطلح العام "أدب" يحدد، في جملة أمور، العرف أو القاعدة السلوكية التي تجعل المرء مهذبا وحضريا (Martin, 2004). يمكن لجميع هذه القيم تشكيل المعلمات وتحديدها في إنتاج البيئة المدمجة أيضا: "مبادئ التصميم، ومنهجية الهندسة المعمارية، والمواد المستخدمة في البناء، وشكل المباني وهيكلها وعلاقتها بالبيئة الطبيعية، والمواقف والدوافع ونظرة العالم للأشخاص المشاركين في النظام. "

يوضح حيدر (Haider) ثلاث قيم تكوينية من شأنها أن تختلط بمبادئ التصميم مع مُثل البيئة الإسلامية: الحساسية البيئية والسلامة المورفولوجية والوضوح الرمزي (Haider, 1984):

"... تعني الحساسية البيئية أن تصميم البيئة الإسلامية يجب أن يُظهر الاحترام للتضاريس الطبيعية مثل شكل الأرض والمسطحات المائية والغابات والمناخ الذي يجب أن يستجيب له. كما تتطلب السلامة المورفولوجية الحساسية تجاه الحجم والنطاق والجودة والحفاظ على العلاقة الحميمة بين القطاعين العام والخاص وتقدير الحجم البشري. ويتطلب الوضوح الرمزي احترام التقاليد والثقافة "(Mohamad, 1998).

في الواقع، قد يكون وضع الإنسان كخليفة، الوريث أو نائب الله في الأرض، من أكثر الطرق المباشرة التي يحدد فيها الإسلام والقرآن المسؤولية الإنسانية للبشر تجاه بيئتهم الاجتماعية والمكانية. فهذا المنصب كما ذكره محمد Mohamad, 1998 "يلزم المسلمين بأخذ الوقتِ والفضاءِ بجدية" (125).

وكخليفة، يُطلب من البشر استخدام الموارد الطبيعية مع الحفاظ على التوازن الطبيعي (Mortada, 2002). ولتحقيق التوازن بين الاستخدام والحفاظ، توفر المبادئ والقيم الإسلامية خريطة طريق وتعليمات في هذا الشأن. كما يذكر مرتضى Mortada (2002)، على سبيل المثال، أنه استنادا إلى الأحكام التقليدية المستندة إلى دعاوى قضائية في البيئة التقليدية للمسلمين الأوائل، يبلغ عن بعض المبادئ أو المبادئ التوجيهية الرئيسية التي يمكن تطبيقها في التصميم الحضري فيما يتعلق بموازنة استخدام العناصر الطبيعية والحفاظ عليها (721-722):

- يشدد الإسلام على حق الجميع في العناصر الطبيعية مثل أشعة الشمس والهواء. وفي البيئة الإسلامية التقليدية، تم حظر إنشاء أي عنصر في المنزل أو تعديله بطريقة تمنع أشعة الشمس والهواء الطبيعي من الوصول إلى المنازل المجاورة.
- وتحظر الشريعة أيضا إفساد الهواء عن طريق التدخين من المنازل الأخرى، إذ يعتبر إزعاج الجيران بالدخان عملا ضارا.
- وعلى غرار التدخين، لا ينبغي السماح للرائحة المفرطة بالإساءة إلى الآخرين.
- كما رفض العديد من الفقهاء أي مصدر للضوضاء يسبب إزعاجا للسكان. تم اعتبار الضوضاء ضررا، يجب منعه.

- تم رفض أي مصدر يولد حرارة شديدة ويزعج الناس. ونتيجة لذلك، تم دعم حقوق السكان عن طريق الحفاظ على الصناعات غير الضرورية مثل نقل مواد البناء والمصانع المماثلة إلى أطراف المدينة.

وبالمثل، يجادل محمد (Mohamad, 1998) أن جزءا كبيرا من الشريعة الإسلامية بشأن الموارد ينبع من مبدأ عدم إلحاق الأذى بالآخرين أثناء استخدام الموارد الطبيعية. تمشيا مع هذا المبدأ الأساسي، ووفقا للشريعة الإسلامية، "لا يمكن أن تكون الموارد الثمينة مثل المراعي والغابات والحياة البرية وبعض المعادن وخاصة المياه مملوكة ملكية خاصة في حالتها الطبيعية أو محتكرة..." (133). بل بدلاً من ذلك، يجب إدارة هذه الموارد بشكل عام لضمان مساواة الجميع في الوصول إليها، ويجب أن تصل المنافع النقدية التي تولدها هذه الموارد للجميع كما يجب عدم تحويلها إلى مجموعة معينة (Mortada, 2002).

لا يقتصر المبدأ الأساسي المتمثل في عدم إحداث أي ضرر للآخر - وهو مبدأ جوهري للبشر باعتباره خليفة الله في الأرض - على العلاقة بين البشر والطبيعة، بل يشمل علاقات الإنسان بغيره وبالكائنات الحية الأخرى والتي لا تقل أهمية عن ذلك. إن منع إساءة استخدام أي عنصر طبيعي يحافظ على الموارد الطبيعية، و"يحمي أيضا حقوق الأشخاص في البيئة الطبيعية (Mortada, 2002).

يجب على الانسان استخدام الطبيعة لتحقيق النمو والازدهار؛ ومع ذلك، ينبغي الحفاظ على الموارد لفائدة أعضاء المجتمع الآخرين. وفي الواقع، "في الأيام الأولى للإسلام، تم تخصيص فائض الدخل، بعد الحفاظ على الاستهلاك إلى الحد الأدنى، لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والدينية للمحرومين اقتصاديا (الحفاظ على الأقارب والأيتام والأرامل)" (Mohamad, 1998).

لا يعني هذا التأكيد على التقييد الذاتي الفردي والجماعي أن الإسلام يحرم الملكية الخاصة أو أن الإسلام دين زاهد يبشر بالمعيشة والظروف البائسة سواء كان ذلك يتعلق بالإسكان أو التصميم الحضري. بل على العكس، يطلب الإسلام من المسلمين تنمية كلياتهم وتنمية خيرات الله في الأرض، ولهذا يجب على البشر تحقيق التوازن والانسجام في علاقاتهم مع البشر والطبيعة. وعلى هذا النحو، فإن ممارسة حقوق الملكية الخاصة أو الاستهلاك، مقيَّدة بالاحتياجات الأكبر للمجتمع، ويُحظر على الفرد استخدام ممتلكاته بطرق تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع (Mohamad, 1998).

باختصار، يمكن تعريف نهج الإسلام في الاستدامة الحضرية على أنه نهج كلي، يبرز الروابط العضوية بين الاقتصاد والمجتمع والطبيعة، وبالتالي، يعبر عن الاستدامة الحضرية على أنها توازن بين الاستدامة البيئية والتضامن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. ويسمح هذا النهج للإسلام كدين ونظام اجتماعي، بلعب دور في توفير حلول مستدامة للتحديات الحضرية لهذا القرن.

الفصل الثاني

التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الحالة الحالية وتحليل الاتجاهات

تضم دول منظمة التعاون الإسلامي حاليا أكثر من 23.9% من سكان العالم وحوالي 21.8% من سكان الحضر في العالم. وزاد عدد سكان منظمة التعاون الإسلامي في المناطق الحضرية بنسبة 496.8 مليون شخص بين عامي 1990 و 2016، ومن المتوقع أن تستوعب منطقة المنظمة في عام 2050 حوالي 1.7 مليار من سكان المدن.

توفر الديناميكية الاقتصادية للمدن فرص معيشية غير موجودة في المناطق الريفية. ومن المتوقع أن يحدث نمو في سكان المناطق الحضرية في منظمة التعاون الإسلامي خلال العقود القادمة بسبب تنقل داخلي متزايد أكثر من معدل المواليد.

إن التوسع الحضري والتنمية الاقتصادية عادة ما تسير جنبا إلى جنب. ومع ذلك، فإن مسارات التوسع الحضري الحالية في مدن منظمة التعاون الإسلامي لا تعد بمكاسب الرخاء للجميع، وخاصة في تلك المدن التي تتعرض فيها البنية التحتية وتقديم الخدمات بالفعل لضغوط تزايد عدد السكان بسرعة. ولذلك من الأهمية بمكان فهم ديناميات ونمو مدن المنظمة، حتى تتمكن من تسريع مساهماتها في التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

يتناول هذا القسم اتجاهات التوسع الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع الإشارة إلى القيم التاريخية التي تعود إلى عام 1950 والتوقعات حتى عام 2050. ويشمل أيضا تقييم بلدان المنظمة التي تعرف توسعا حضريا سريعا، وتحليلا موزَّعا لتركيز السكان، جنبا إلى جنب مع التركيبة السكانية الحضرية والريفية.

1.2 الاتجاهات في التوسع الحضري

إن التوسع الحضري ليس بظاهرة حديثة، وكما هو موضح في الفصل السابق، بدأت المدن الضخمة في النمو استجابة للثورة الصناعية. فحتى الثورة الصناعية، بلغت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن على الدوام حوالي 10% أو أقل (انظر الشكل 5.1). وفي عام 1950، كان 30% فقط من سكان العالم في المناطق الحضرية. أما بعد الخمسينيات، اكتسب التوسع الحضري زخماً عالمياً. وفي عام 2008، لأول مرة في تاريخ البشرية، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون في المدن أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. وفي عام 2018، زاد عدد سكان الحضر في العالم إلى 55%. إذ تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام 2050 سيصل عدد سكان الحضر في العالم إلى 66% (الشكل 1.2). ويقدر أن هذا الاتجاه نحو التوسع الحضري يضيف 2.5 مليار إلى سكان الحضر في العالم، مع ما يقرب من 90% من الزيادة التي تتركز في آسيا وأفريقيا.

الشكل 1.2: متوسط معدل التغير في نسبة سكان الحضر (1950-2050)

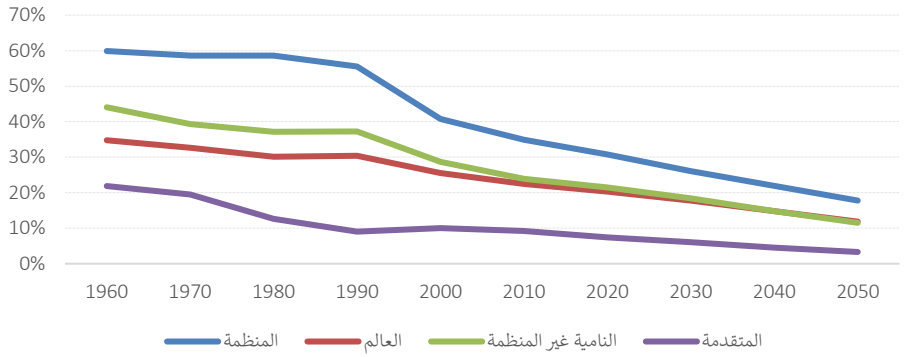

المصدر: موئل الأمم المتحدة

ملاحظات: المنظمة - العدد = 56؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد = 122؛ البلدان المتقدمة - العدد = 38؛ العالم - العدد = 216.

إن التوزيع العالمي للتوسع الحضري آخذ في التحول بشكل أساسي. ففي عام 1950، كان سكان أوروبا وأمريكا الشمالية يشكلون 53% من سكان الحضر في العالم، إلا أنه، بحلول عام 2050، تعلن التوقعات أنه بدلاً من 53%، سيشكل 15% فقط من سكان الحضر في العالم.

كما هو مبين في الشكل 1.2، من عام 1960 حتى اليوم، استمر التوسع الحضري في البلدان النامية بشكل أسرع من ذاك في البلدان المتقدمة، مما يشير إلى أن معدلات التوسع الحضري تميل إلى التقارب في جميع أنحاء العالم. وخاصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتحضر بسرعة أكبر من مجموعات البلدان الأخرى والمتوسط العالمي. وعلى مدى العقد الماضي، كان معدل التوسع الحضري في منظمة التعاون الإسلامي (يقاس كمعدل التغير السنوي لنسبة التوسع الحضري) يمثل أكثر من 3% سنويا، في حين تم قياس متوسط معدل التوسع الحضري السنوي حوالي 2% على الصعيد العالمي وأقل من 1% في البلدان المتقدمة (الشكل 1.2).

يوضح الشكل 2.2 أن عدد سكان الحضر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، تجاوز 50% من إجمالي السكان. ومع ذلك، في عام 2016، كانت هناك 31 دولة فقط في المنظمة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 50% في المناطق الحضرية. فمع تزايد التوسع الحضري، بحلول عام 2050، من المتوقع أن يعيش 68.2% من سكان المنظمة في المناطق الحضرية.

خلال القرن الماضي، تباطأ التوسع الحضري في معظم البلدان المتقدمة. وكما هو مبين في الشكل 2.2، أصبحت البلدان المتقدمة حضرية بشكل كامل تقريبا. وفي الفترة 2010 إلى 2019، كان معدل التوسع الحضري في البلدان المتقدمة حوالي 80-90%، ما يوحي أن التوسع الحضري يجتاح حاليا البلدان النامية.

الشكل 2.2: سكان الحضر والريف كنسبة من مجموع السكان (1950-2050)

المصدر: موئل الأمم المتحدة

ملاحظات: المنظمة - العدد = 56؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد = 122؛ البلدان المتقدمة - العدد = 38؛ العالم - العدد = 216.

كما أنه من المتوقع أن يعيش أكثر من نصف السكان في البلدان النامية في المناطق الحضرية خلال العقد القادم.

إن عملية التوسع الحضري في منطقة المنظمة لا تحدث بنفس الطبيعة أو الوتيرة في جميع البلدان الأعضاء. وعلى سبيل المثال، تعد قطر والكويت من بين أكثر 20 دولة تحضرا في العالم، بينما تتجاوز مستويات التحضر في البحرين ولبنان والجابون والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية 80%. ومن جهة أخرى، تقع أوغندا والنيجر وتشاد وطاجيكستان وأفغانستان وجزر القمر وغيانا وبوركينا فاسو في قائمة الأماكن العشرين الأقل تحضراً في العالم. وفي المجموع، لا تزال 19 دولة من دول المنظمة في أغلبيتها ريفية، يعيش حوالي أو أقل من 40% من سكانها في المناطق الحضرية (الشكل 3.2). وخلال العقود المقبلة، من المتوقع أن تظل بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومعظمها في إفريقيا وآسيا الوسطى، أقل تحضررا، مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

ويبدو أن التوسع الحضري السريع قد صاحبته مستويات عالية للغاية من تركيز السكان في المناطق الحضرية، كما زاد من مستوى التجمعات الحضرية. ويوضح الشكل 4.2 أن 23% من سكان العالم يعيشون اليوم في تجمعات حضرية تضم أكثر من مليون شخص. لا تزال هذه النسبة أقل من 20% في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، ولكن لوحظ وجود اتجاه تصاعدي خلال العقدين الماضيين.

الشكل 3.2: سكان الحضر والريف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

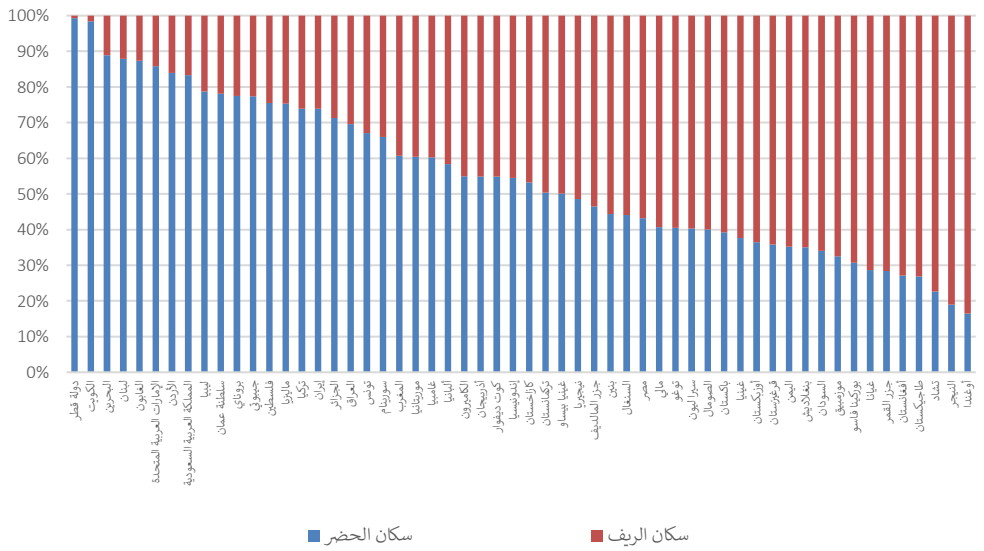

المصدر: البنك الدولي.

في منظمة التعاون الإسلامي، يوجد أكبر عدد من السكان في التجمعات الحضرية بأكثر من مليون في الكويت (71%)، تليها الإمارات العربية المتحدة (54%)، والمملكة العربية السعودية (46%)، وتركيا (38%)، ولبنان (38%) والعراق (32%). وعلى الجانب الآخر، لوحظ أدنى عدد من التجمعات الحضرية لأكثر من 1 مليون في موزمبيق وأوغندا والنيجر والجزائر وأوزبكستان وكازاخستان وتشاد، مع حصة أقل من 10% في عام 2016 (الشكل 5.2).

2.2 التغيير في ديناميات المدن

إلى جانب التوزيع العالمي للتوسع الحضري، عرفت ديناميكيات مدن العالم تغييرا ملحوظا. في عام 1950، كانت نيويورك أكبر مدينة في العالم، وبالإظافة إلى طوكيو، شكلتا أول مدينتين ضخمتين، حيث يبلغ عدد سكانهما 10 ملايين نسمة. وفي عام 2015، من بين التجمعات الحضرية البالغ عددها 29 التي يزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة، كان خمسة منها فقط من العالم المتقدم اليوم. فبعد طوكيو، أصبحت دلهي الآن أكبر مدينة وشانغهاي ثالثهما، تليها ساو باولو ومومباي ومكسيكو سيتي. وبحلول عام 2035، من المتوقع أن يصل عدد التجمعات الحضرية إلى 48 مليون نسمة على الأقل.

خلال العقدين الأخيرين، أصبحت المدن التي يزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة أكثر بروزا أيضا في منظمة التعاون الإسلامي: بينما لم يكن هناك سوى مدينة واحدة ضخمة (القاهرة) في عام 1995، فقد وصل عدد المدن الكبرى في منطقة منظمة التعاون الإسلامي إلى سبعة بحلول عام 2015. ومن المتوقع أن يرتفع عدد المدن الكبرى في المنظمة إلى 10 بحلول عام 2035، وهو ما يمثل 21% من المدن الكبرى في العالم (الشكل 6.2). وفي عام 2016، تم تصنيف خمس مدن في منظمة التعاون الإسلامي (القاهرة ودكا وكراتشي وإسطنبول ولاغوس) ضمن أضخم 20 مدن في العالم.

الشكل 4.2: توزيع السكان في التجمعات الحضرية لأكثر من مليون (النسبة المئوية من مجموع السكان)

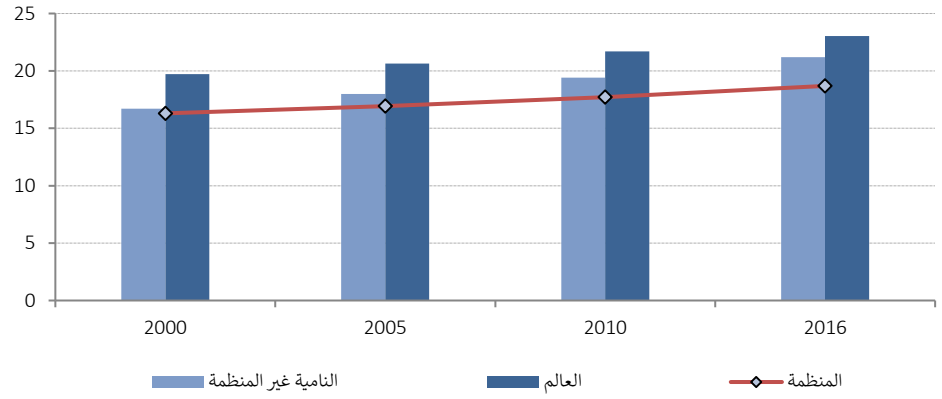

المصدر: موئل الأمم المتحدة.

ملاحظات: المنظمة - العدد = 56؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد = 122؛ البلدان المتقدمة - العدد = 38؛ العالم - العدد = 216.

الشكل 5.2: توزيع سكان منظمة التعاون الإسلامي في التجمعات الحضرية لأكثر من مليون (النسبة المئوية من مجموع السكان، 2016)

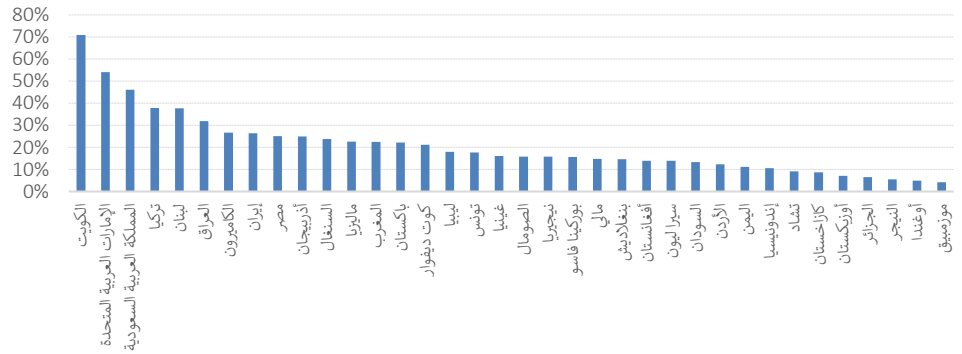

المصدر: موئل الأمم المتحدة.

على الرغم من أن المدن الكبيرة هي إلى حد ما الرائدة للتوسع الحضري بسبب تأثيرها وأهميتها الاقتصادية، فهي ليست الأسرع نمواً. وتعد المراكز الحضرية الأسرع نمواً هي المدن الصغيرة والمتوسطة التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، والتي تمثل أكثر من 50% من سكان الحضر في العالم (WCR, 2016). أما في عام 1950، بلغ إجمالي عدد مدن ال عالم التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة أو أكثر 177 مدينة. وكان لدى أوروبا والولايات المتحدة أكبر تركيز لهذه المدن. كما كان هناك أيضا العديد من المدن الكبيرة في آسيا (خاصة في الصين والهند) وأمريكا اللاتينية، في حين بلغ عدد السكان نصف مليون نسمة في خمس مدن فقط بإفريقيا. بينما في عام 2015، بلغ عدد المدن التي لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون في العالم 1067. وب حلول 2035، سيكون عدد مدن ا لعا لم المتوقعة التي لا تقل نسمتها عن نصف مليون 1517. يظهر اتجاه مماثل أيضا في جغرافية منظمة التعاون الإسلامي، حيث وصل عدد المدن التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة أو أكثر من 14 مدينة في عام 1950 إلى 202 مدينة في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 343 بحلول عام 2035 (الشكل 6.2).

تقول "نظرية المدينة الرئيسية" كما أعلن مارك جيفرسون (Mark Jefferson 1939) أن المدينة الرائدة في بلد ما هي دائما كبيرة بشكل غير متناسب وتعبر بشكل استثنائي عن القدرات والشعور الوطني. وعادة ما تكون المدينة الرئيسية أ كبر مرتين على الأقل من ثاني أكبر مدينة وأكثرها أهمية بشكل مضاعف. وعادةً ما تكون المدينة الرئيسية هي العاصمة الوطنية والمركز المالي والثقافي ومحور الهجرة الداخلية والنواة متعددة الوظائف لاقتصاد البلد (WCR, 2016). ففي دول منظمة التعاون الإسلامي الستة (الكويت وأفغانستان والسنغال وبوركينا فاسو ومصر ولبنان)، يتركز أكثر من 50% من سكان الحضر في مدينة واحدة يزيد عددهم على مليون نسمة (مدينة الكويت 79.7%، كابول 54.5%، داكار 53.9%، القاهرة

الشكل 6.2: عدد المدن التى يقل عدد سكانها عن 300.000 نسمة فى منظمة التعاون الإسلامى (1950-

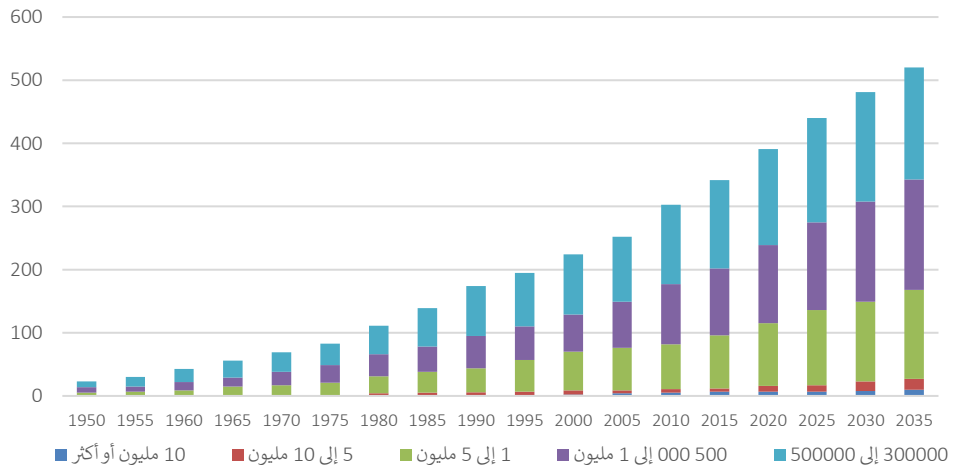

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.

ملاحظات: المنظمة: العدد = 57.

51.5%، واغادوغو 51.1%، وبيروت 50.7%) (UN, 2016). فبعض المدن الرئيسية في منطقة المنظمة أكبر من الناحية الديموغرافية، وبالتالي تميل إلى أن تكون أكثر تنوعا اقتصاديا وأكثر إنتاجية، مع مستويات دخل أعلى.

الإطار 1.2: أكبر خمس مدن في منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2018، كان هناك حوالي 7.6 مليار شخص في العالم. يعيش 1.3 مليار منهم في المناطق الحضرية الكبرى* لأكبر 150 مدينة، فمن بين هذه الأخيرة، توجد 39 مدينة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي (14 منها من بين أكبر خمس مدن) ويبلغ عدد سكانها الإجمالي 286,239,000. كما تقع أكبر 93 مدينة متبقية في بلدان نامية أخرى (787,805,000 شخص) بالإضافة إلى 18 في العالم المتقدم (180,713,000 شخصا).

كانت أكبر تجمعات حضرية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، عام 2017، في القاهرة، مصر، التي يبلغ عدد سكانها 19.5 مليون نسمة. وتلت القاهرة دكا، بنغلاديش (19 مليون شخصا)، وكراتشي، بنغلاديش (17.7 مليون)، وإسطنبول، تركيا (14.5 مليون) ولاغوس، نيجيريا (14.3 مليون). فكل هذه المدن الكبرى في منظمة التعاون الإسلامي هي موطن لعدد أكبر من الناس في العديد من دول العالم.

عند تصنيفها حسب الناتج المحلي الإجمالي المعدّل حسب تعادلات القوة الشرائية بين 300 أكبر اقتصادات حضرية في العالم، في عام 2014، كانت إسطنبول، تركيا، حيث بلغ حجمها 348,721 مليون دولار، أغنى مدينة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي المرتبة الثانية، جاكرتا (321,315 مليون دولار)، ثم أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة (178,256 مليون دولار)، وكوالالمبور، ماليزيا في المركز الرابع (171,772 مليون دولار)، ومدينة الكويت في المركز الخامس (166,452 مليون دولار).

قام التصنيف حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل حسب تعادلات القوة الشرائية بين 300 مدينة حضرية كبرى في العالم، مع 61,009 دولار بوضع أبو ظبي في المرتبة الأولى بين مدن منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014. وتحتل مدينة الكويت المرتبة الثانية (55,171 دولارا من إجمالي الناتج المحلي للفرد)، تليها ألماتي، كازاخستان (35,298 دولارا من إجمالي الناتج المحلي للفرد)، وكوالالمبور (28,076 دولارا من إجمالي الناتج المحلي للفرد) وإسطنبول (24,867 دولارا من إجمالي الناتج المحلي للفرد).

* يرجى ملاحظة أنه لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لمناطق المترو. وبشكل عام، تعتبر منطقة العاصمة هي منطقة التفاعلات النشطة بين المدينة والمناطق المحيطة بها. وتشير إلى مدينة رئيسية مع ضواحيها والمدن والبلدات والمناطق المحيطة بها والتي تمارس عليها المدينة الكبرى نفوذاً اقتصادياً واجتماعياً قوياً.

المصدر:

UN Population Division; "Largest Cities in the World in 2018", Citymayors.com; *Global MetroMonitor 2014: An Uncertain Recovery*, the Brookings Institution, Metropolitan Policy Program, 2015.

بشكل عام، نظرا لنمو المدن بمعدل سريع وتزايد عدد سكان المناطق الحضرية، فهي بحاجة إلى بنائها بسرعة وفعالية أكبر. إن المدن المتنامية ليست كثيفة من حيث استخدام الأرض فحسب، ولكن نسيجها الاجتماعي والاقتصادي المتنوع يجعلها صعبة الحكم. كما هو موضح في الإطار 1.2، على عكس الدول

القومية، تختلف الحدود الفعلية والواقعية للمدن. ويصعب رسم الحدود التي تبدأ فيها مدينة وظيفية (أو اقتصادية) وتنتهي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى احتكاك بين الكيانات الإدارية التي تحكمها (WEF, 2016).

3.2 نمو الأحياء العشوائية

خلال الستينيات والسبعينيات، بدأت الوكالات الدولية في تركيز جهودها في مجال التنمية الحضرية لتحسين الإسكان والخدمات الأساسية. وركز النمو الهائل للمدن - إلى حد كبير من خلال الهجرة من الريف إلى الحضر، والتحدي المتمثل في تنظيم سكن لائق - على خطط عامة واسعة النطاق لبناء مساكن منخفضة التكلفة وبتكلفة معقولة (WCR, 2016). كما تعكس الإحصاءات المتعلقة بحدوث أحياء عشوائية مع مرور الوقت بعض تحسنا ملحوظا (الشكل 7.2). وتشير التقديرات الأخيرة التي قدمتها الأمم المتحدة إلى أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة انخفضت من 48% في عام 1990 إلى 30% في عام 2014 على الصعيد العالمي. ويلاحظ اتجاه مماثلا أيضا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الشكل 7.2، في 35 دولة عضو التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 56% في عام 1990، إلى 38% في عام 2014.

الشكل 7.2: سكان الأحياء الفقيرة كنسبة مئوية من سكان الحضر

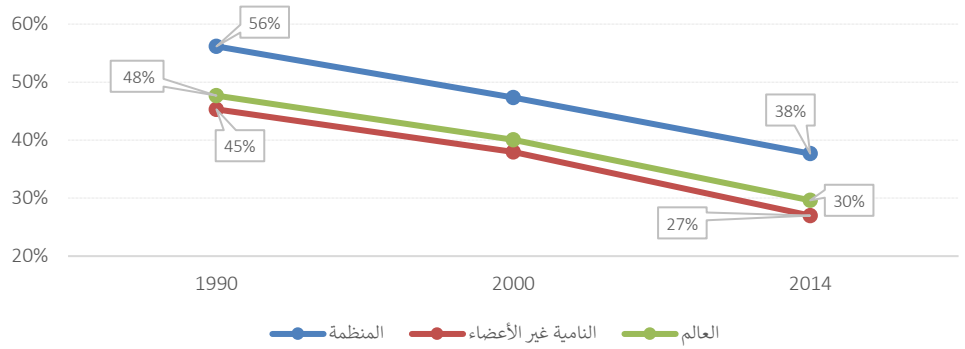

المصدر: الأمم المتحدة، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.
ملاحظات: المنظمة - العدد = 35؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد= 48؛ العالم - العدد = 83

على الرغم من أن عدد سكان الأحياء الفقيرة كنسبة مئوية من سكان الحضر قد عرف اتجاها تنازليا، فإن العدد المطلق لسكان الأحياء الفقيرة في العالم آخذ في الارتفاع في كل من المستوى العالمي ومنطقة منظمة التعاون الإسلامي. وهذا يعني أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه في العديد من البلدان، من أجل تقليص الفجوة الكبيرة بين سكان الأحياء الفقيرة وبقية سكان المدن.

وفقا لتقديرات موئل الأمم المتحدة، ارتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم في البلدان النامية بنسبة 22% بين عامي 1990 و 2014 بالعدد المطلق (UN Habitat, 2016). وفي 20 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة التي تتوفر عنها بيانات متاحة، ارتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة بشكل أكبر، وبلغ إجمالي النمو بين عامي 1990 و 2014 حوالي 30% (الشكل 8.2). أما في عام 2014، كان ما يقرب من 232 مليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة في 35 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 8.2: سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية (2014)

المصدر: الأمم المتحدة، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية..

ملاحظات: المنظمة - العدد = 35؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد= 48؛ العالم - العدد = 83

على المستوى القطري، بالرغم من أن العديد من سكان الحضر في منظمة التعاون الإسلامي ما زالوا يعيشون في الأحياء الفقيرة، إلا أن بعض الأعضاء قد خفضوا أعدادهم بوضوح كنسبة من إجمالي سكان الحضر على مدار العقدين الماضيين. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأحياء الفقيرة في سورينام وتونس أقل من 10% في عام 2014. ومع ذلك، أفادت 20 دولة عضو، توافر عنها البيانات، أن أكثر من 50% كنسبة مئوية من سكان الحضر في عام 2014 كانوا من سكان الأحياء الفقيرة. ومن بينها، كان للسودان (91.6%) أعلى نسبة من سكان الحضر الذين يعيشون في ظروف عشوائية، تلتها تشاد وغينيا بيساو وموزمبيق، حيث بلغت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أكثر من 80% (الشكل 9.2).

من الواضح أن تحدي الأحياء الفقيرة لا يزال يمثل أحد وجوه الفقر وعدم المساواة والحرمان في العديد من مدن العالم النامي، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي. فالأسباب الرئيسية لهذا التحدي البارز في البلدان النامية هي السياسات الفاشلة، وسوء الإدارة، والفساد، والتنظيم غير المناسب، وأسواق الأراضي المختلة وظيفياً، والنظم المالية غير المستجيبة، والافتقار إلى الإرادة السياسية (UN-Habitat, 2003). ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه في العديد من البلدان، من أجل تقليص الفجوة الكبيرة بين سكان الأحياء الفقيرة وبقية سكان الحضر.

لسوء الحظ، لا يشتمل برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 على ترقية الإسكان والأحياء الفقيرة ضمن أهدافه (OIC, 2016). وبالنظر إلى حصة سكان الحضر الوطنيين المقيمين حاليا في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد تدابير علاجية تهدف إلى إصلاح قطاع الإسكان الحضري، وبالتالي تجنب الثغرات الإنمائية الطويلة الأجل.

الشكل 9.2: سكان الأحياء الفقيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كنسبة مئوية من سكان الحضر

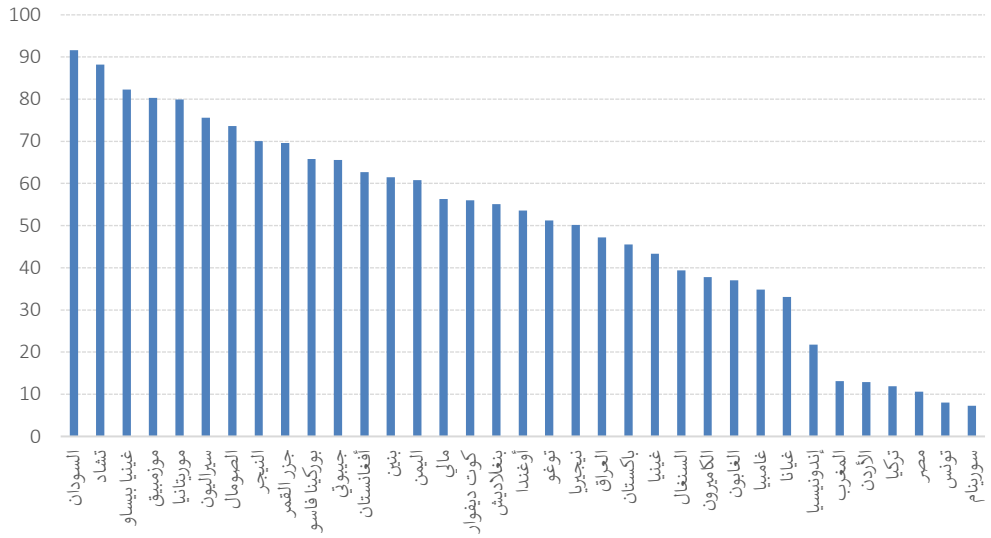

المصدر: الأمم المتحدة، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

4.2 قياس تنمية المدينة من خلال أضواء الليل

أينما وجدت المدن، وجدت أضواء المدينة. وتعد صور الأقمار الصناعية للأرض ليلًا - والتي يشار إليها غالبا باسم "أضواء الليل"، أداة جذابة للغاية لقياس النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي للمدن. بمجرد النظر إلى الصور، يبدو من البديهي أن تكون هناك علاقة إيجابية بين الضوء المنبعث ومستوى التنمية الاقتصادية (Pestalozzi, 2013). كما يأتي الضوء أساسا من الإضاءة الليلية للشوارع والمباني والمناطق الصناعية. ونظرا لأن دقة عناصر الصورة (بيكسل) تبلغ حوالي 2.7 كيلومتر مربع، يجب أن تكون مصادر الضوء كثيفة وثابتة لإنتاج عناصرة ساطعة. وبالتالي، تشير وحدات عناصر الصورة الأكثر إشراقا إلى وجود مناطق حضرية كثيفة.

يقوم علماء ناسا بإصدار خرائط عالمية للأرض في الليل، مما يوفر وجهات نظر واضحة لأنماط المستوطنات البشرية، أي كيف شكل البشر الكوكب. وتُظهر الخرائط الواردة في الخريطة 1.2 الأنوار الليلية للأرض كما تمت ملاحظتها في عامي 2012 و 2016، مما يتيح مقارنة مصادر الضوء في فترة معينة. والملاحظة الأولى من

هذه الخرائط هي حقيقة أن شرق الولايات المتحدة وأوروبا واليابان مضاءة باضطراد من قبل مدنها، في حين أن المناطق الداخلية من أفريقيا وآسيا وأستراليا وأمريكا الجنوبية تظل مظلمة وعلى الأرجح ذات كثافة سكانية قليلة، بينما القارة القطبية الجنوبية مظلمة تماما.

الخريطة 1.2: الأرض ليلا (2012، 2016)

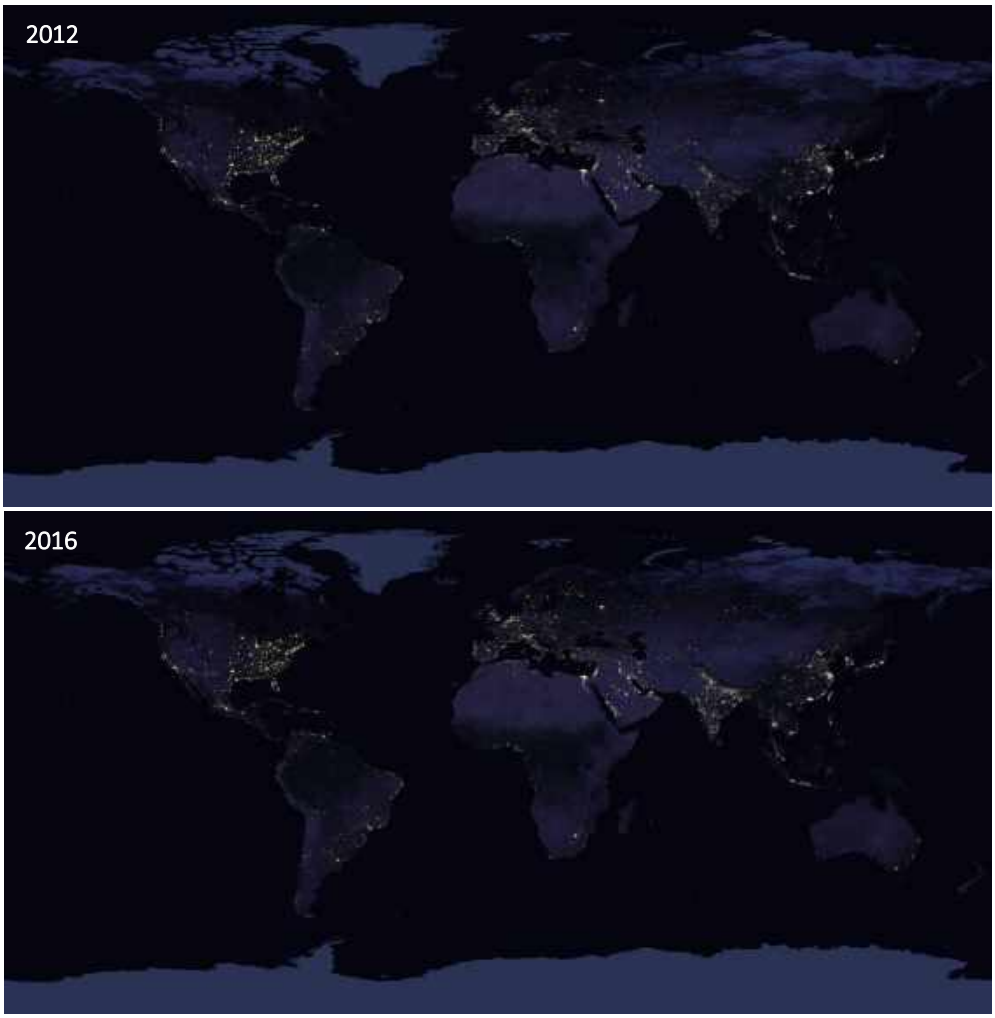

المصدر: نظام الناسا لرصد الأرض.

ألمع مناطق الأرض هي الأكثر تحضرا، ولكن ليس بالضرورة الأكثر اكتظاظا. وفي الواقع، تعتبر هذه الخرائط هي أكثر فائدة لقياس المدى المكاني للتحضر. وفي هذا السياق، تمثل الملاحظة الثانية من الخريطة 1.2 حقيقة أن المدن تميل إلى النمو على طول السواحل وشبكات النقل. ولهذا السبب، حتى بدون الخريطة الأساسية، فإن الخطوط العريضة لكثير من القارات ستظل مرئية.

من الواضح من الخريطة 1.2 أن دول منظمة التعاون الإسلامي ليست من بين ألمع مناطق الأرض، ويبقى معظمها أغمق بكثير مقارنة بالدول المتقدمة. ومع ذلك، في الفترة من 2012 إلى 2016، ظهرت المزيد من الأضواء في العديد من دول المنظمة، مشيرة إلى عملية التحضر السريع.

كما هو معروف، اكتسبت الممرات الاقتصادية شعبية على مدار العقدين الماضيين كأداة للتنمية الاقتصادية دون الإقليمية. وتوضح الخريطة 1.2 أنه في عام 2016، أصبحت الممرات الاقتصادية بين الدول أكثر وضوحا في العالم النامي. ومن بين دول المنظمة، يبدو أن دول الخليج وتركيا وماليزيا وإندونيسيا قادرة على زيادة انبعاثاتها الخفيفة، مما يشكل ممرات اقتصادية إقليمية، حيث تشير الزيادة السريعة في اللمعان إلى إمكانات تدفق الاستثمار والتطوير.

من الواضح من التحليل أعلاه أن البلدان الأعضاء ستشهد في العقود القادمة عملية سريعة للتوسع الحضري. وستنتقل نسبة أكبر وأكبر من السكان إلى المدن. في حين قد يكون للتوسع الحضري بعض الآثار الإيجابية، إلا أنه يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي الاستعداد للآثار السلبية طويلة الأجل.

الفصل الثالث

التوسع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة

نعيش اليوم في عالم فقد فيه بعدي "المحلي" و"الخارجي" قوتيهما، وحيث تؤثر القضايا العالمية بشكب متزايد ومباشر على المواطنين وتؤثر عليهم بشكل مباشر أكثر من ذي قبل، سواء كانت قضايا اجتماعية اقتصادية أو تغيرات المناخ أو قضايا أمنية. وجدت المدن نفسها في الخطوط الأمامية للعديد من الاتجاهات العالمية. وهو سبب دخول أجندة التنمية العالمية في مرحلة، مما يخلق الحاجة إلى دعم أقوى للتنمية على المستوى المحلي والتعاون بين المدن.

بصفة عامة، تدرك المدن أدوارها الجديدة في مواجهة التحديات المتعلقة بالأرض. فهي تميل إلى مراقبة بعضها البعض، والتعلم من بعضها البعض وحل مشاكلها من خلال تكرار الأمثلة الذكية. وأثناء العمل محليا، تجلب المدن قيمة مضافة للجهود الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تؤكد البيانات التي قدمتها شعبة السكان بالأمم المتحدة بشأن المدن ذات التوسع السريع(من حيث عدد السكان) أنه من المتوقع أن يحدث الجزء الأكبر من النمو السكاني الحضري العالمي في المدن والمناطق الحضرية في البلدان النامية. وفي عام 2015، كان عدد سكان 30 مدينة الأسرع نمواً ما لا يقل عن 750 ألف جميعها في البلدان النامية، تنتمي 13 منها إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. باتام (إندونيسيا)، واغادوغو (بوركينا فاسو)، و نيوي (نيجيريا)، فأبومي - كالافي (بنين) وباماكو (مالي) من بين أسرع مدن منظمة التعاون الإسلامي نمواً من حيث عدد السكان، وكلها تنمو بمعدل يزيد عن 6% سنويا (UN, 2018).

من المهم أن نفهم أن التوسع الحضري لم يعد مجرد عملية ديموغرافية. بل هي عملية متعددة الأبعاد حيث تتفاعل الدوافع غير الديموغرافية مثل شكل ووظيفة ومؤسسات وهيكل الحوكمة والأطر القانونية وأنماط الحياة والمواقف وأنماط الاستهلاك الحضرية وتضخيم التغييرات في المناطق الحضرية (Seto et al., 2010). ولهذا السبب، ستظل قدرة المدن على تسهيل النمو المستدام محدودة دون فهم أنماط التوسع الحضري المعاصرة بشكل صحيح.

قد يؤدي النمو السريع للمدن، خاصة في البلدان غير المستعدة وتلك التي لديها ميزانيات مضغوطة، إلى عدة مشاكل: بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (التحديات المتعلقة بالغذاء والطاقة والأمن المائي والتعليم والبطالة ونقص الإسكان واستنزاف الموارد وما إلى ذلك)، وبعضها البيئية (زيادة الفيضانات والجفاف وموجات الحرارة وتدهور في خصوبة التربة، وزيادة النفايات وما إلى ذلك)، والبعض الآخر على حد سواء.

1.3 ما الذي يجعل منطقة حضرية بشكل مستدام؟

بينما تجتذب المدن اهتماما أكبر في نظام التنمية العالمي، أصبح التوسع الحضري المستدام بشكل متزايد اقتراحا رئيسيا يحتاج المسؤولون إلى الاهتمام به. لطالما كان مفهوم الاستدامة جزءا لا يتجزأ من أعمال التطوير منذ أواخر الثمانينات، وتم تطبيق مصطلح "الاستدامة" في الأصل على الأسس البيئية للتنمية

الاقتصادية. وفي وقت لاحق، فقد هذا المصطلح معناه الأولي وبدأ استخدامه لمواصلة القيام بشيء ما إلى الأبد. فعلى سبيل المثال، حتى في إطار الخطة الحضرية الجديدة، يتم استخدام الاستدامة في حوالي 45 سياقا مختلفا (UN, 2016).

الشكل 1.3: بعض الحقائق الاجتماعية والاقتصادية حول بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2015)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك.
ملاحظات: المنظمة: العدد = 57.

إلى جانب ذلك، لا يوجد توافق في الآراء بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء البيئة وغيرهم بشأن تعريف الاستدامة الحضرية. وسبب ذلك هو مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول ما يشكل القضايا الرئيسية والمعايير الرئيسية، فيستخدم كل تخصص عدساته الخاصة وأدواته التحليلية الخاصة لفحص عمليات الاستدامة. وبالتالي، يمكن أن يشمل تحديد الاستدامة الحضرية كل شيء، من حماية البيئة والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي إلى الطاقة البديلة وتصميم المباني الخضراء. ولذلك، فإن الاستدامة الحضرية مفهوم يصعب استيعابه، ومن الصعب تنفيذه.

وهناك أيضا تباين في فهم الاستدامة الحضرية بين البلدان، وحتى داخل البلد الواحد، وذلك راجع للطبيعة الخاصة للتحديات التي تواجهها كل منطقة. فعلى سبيل المثال، باتت نظم النقل والإسكان والصرف الصحي القائمة والنظم الأخرى ذات الصلة متقادمة في البلدان المتقدمة ويتعين تحديثها حتى تصبح داعمة للاستدامة. ويبقى الوضع أصعب بكثير بالنسبة للبلدان التي لم تتوصل بعد لحل ينهي التجمعات السكنية العشوائية المنتشرة بشكل كبير في المدن، حيث يفتقر الكثير من الناس لأبسط البنى التحتية والخدمات الأساسية والحماية القانونية ويضطرون لمزاولة أشغال مقابل أجور هزيلة، وهذا الحال سار في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 1.3).

وتعتبر قضية المدن الذكية مثالا جيدا، فهي قائمة على فكرة الوجود المسبق لبنية تحتية متينة للتكنولوجيا المتطورة، مع توفر سبل الوصول للتكنولوجيات الذكية على نطاق واسع. لكن الإشكال هو أنه في ظل عدم كفاية البنية التحتية الأساسية في بعض المدن، يستحيل تنفيذ تخطيط المدن الذكية. وعوض ذلك، يجب أن ينصب التركيز أولا على تحقيق الشروط الأساسية – الهواء النقي والمياه النظيفة والمجاري والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والطرق... إلخ.

ومن الأمثلة أيضا مصانع تحويل النفايات إلى طاقة، وهي عبارة عن منشآت لإدارة النفايات تتمثل وظيفتها في حرق النفايات لإنتاج الكهرباء. وفي الوقت الذي تنتشر فيه مثل هذه المنشآت على نطاق واسع في البلدان المتقدمة، فإن الأمر ليس كذلك في العديد من المدن في العالم النامي، خاصة وأن تركيب النفايات في هذه المدن متنوع بشكل كبير ويحتوي على كمية أعلى بكثير من المواد العضوية. والسبب وراء ذلك هو أن جامعي النفايات غير الرسميين ينتقون من النفايات الأغراض والمواد ذات القيمة الحرارية العالية لبيعها، والمواد المتبقية في النفايات يصعب حرقها لتوفير قدر مهم من الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تشكل مسألة إدارة النفايات البند الذي يخصص له أكبر نسبة من ميزانية الإدارات المحلية في البلدان المنخفضة الدخل، التي تنفق ما متوسطه 20% من ميزانياتها على إدارة النفايات (Kaza et al., 2018).

عادة ما يقع اختيار الباحثين على دراسة المدن الواقعة في البلدان المتقدمة نسبيا لأن البيانات غالبا ما تكون متاحة ويسهل الوصول إليها، وبناء على ذلك يقترحون سياسات حضرية لتطبيقها في المدن الواقعة في البلدان الأقل تقدما، لكن الظروف والسياق العام في كثير من الحالات لا تسمح بإدخال هذه المقترحات المتعلقة بالسياسات حيز التنفيذ. لذلك يمكن القول بأن الأدبيات القائمة بخصوص التوسع الحضري المستدام تتناول بشكل مفصل كل ما يخص عينة صغيرة من الأمثلة الجيدة (كوبنهاغن، طوكيو، نيويورك، شيكاغو، باريس، لندن، ستوكهولم، ملبورن... إلخ)، لكن اهتمامها محدود أو مجزأ لدرجة كبيرة بشأن عينة كبيرة من الحالات في العالم النامي.

وحتى مع استحالة أن تكون هناك وصفة موحدة لتصميم مناطق حضرية مستدامة، يمكن رسم بعض الأنماط العامة والتوصية ببعض التقنيات بالنسبة للبلدان والمدن التي تشتغل على تصميم وتنفيذ استراتيجية خاصة بالتهيئة الحضرية.

الشكل 2.3: الأبعاد الخمسة للاستدامة الحضرية

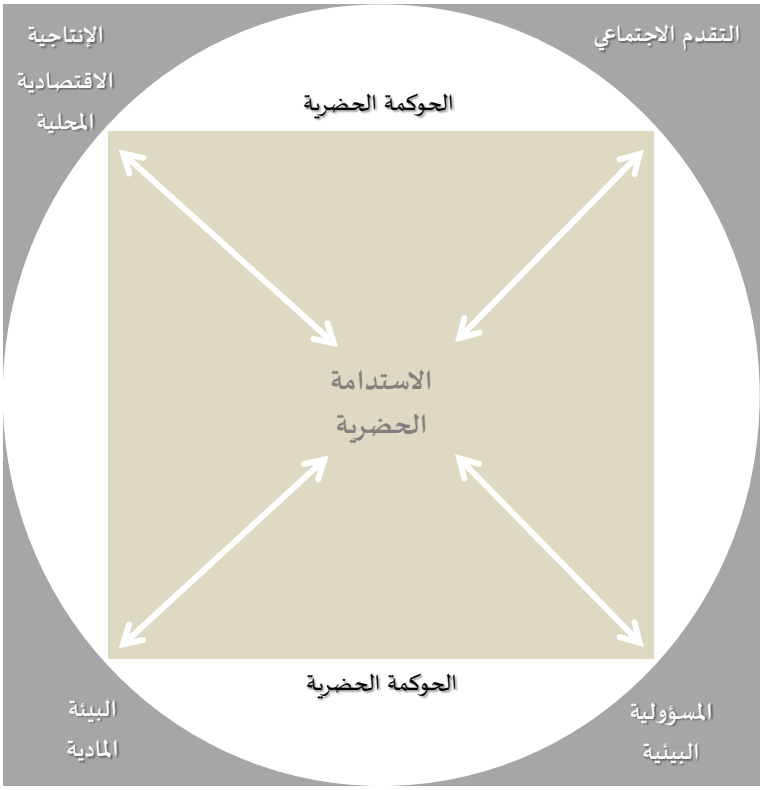

المصدر: مقتبس من
Adriana Allen, "Sustainable Cities of Sustainable Urbanization?" *Palette UCL's Journal of Sustainable Cities*, Summer 2009.

وتسلط الأدبيات القائمة الضوء على الجهود التي تساهم في خلق سياق شامل يخول للقائمين على التهيئة الحضرية فهم السبل الممكنة لتصميم مدن يسود فيها العدل والازدهار والنجاح، فضلا عن نهج أكثر تركيزا ترمي إلى التعرض بالتفصيل لأساسيات التوسع الحضري المستدام. والتعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة، المنبثق عن عمل لجنة برونتلاند، يوجه أيضا التعاريف المتعلقة بالمدن المستدامة. فالمدينة المستدامة حسب تعريف هربرت جيراردیت (Herbert Girardet)، على سبيل المثال، هي "المدينة التي تسير كل وظائفها بشكل جيد بحيث يقدر كل مواطنيها على تلبية احتياجاتهم الخاصة دون تشكيل أي نوع من الخطر على رفاهية العالم الطبيعي أو الظروف المعيشية للأشخاص الآخرين، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل" (Girardet, 1999). وهذا التعريف وتعاريف أخرى مشابهة لا ينطبق إلا على جانب واحد من جوانب استدامة المناطق الحضرية، ويتمثل ذلك في ضمان توفر المقومات الأساسية للاستدامة مثل الاستخدام السليم للموارد، وحماية البيئة الطبيعية، وجودة الحياة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لأجيال عديدة من سكان المناطق الحضرية (Rasoolimanesh, 2012).

إن مصطلحات من قبيل "التوسع الحضري المستدام" أو "التنمية الحضرية المستدامة" تعكس مفاهيم وتحمل دلالات واسعة. فهي تشير إلى عملية ديناميكية تهدف لتحقيق التوازن بين عنصر الحماية البيئية وباقي العناصر الاجتماعية والاقتصادية وإدماجه معها. وفي هذا السياق، فإن التوسع الحضري المستدام يمثل إدماج الغايات المتمثلة في الإنتاجية الاقتصادية المحلية والتقدم الاجتماعي والمسؤولية البيئية في عملية التحول المتزامن للأماكن[1] والسكان والاقتصادات والبيئة المعمورة التي تشكل مجتمعا حضريا (Saks, 2014; Solecki, 2013).

ومن الأمور الضرورية أيضا التسليم بأهمية الاستدامة السياسية باعتبارها عنصرا يؤثر على أشكال التوسع الحضري الأكثر استدامة. فعلى مر التاريخ، دائما ما كان للسياق السياسي للبلدان، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، تأثير كبير على تصميمها للمدن، وتحول كل أجزاء المدينة ما هو إلا نتيجة لإرادة سياسية قوية والقوة الاقتصادية المترتبة عن هذه الإرادة. لكن الاستدامة السياسية في وقتنا الحاضر تعنى أكثر بجودة الإدارة الحضرية.

يعرض الشكل 2.3 الركائز الخمس التي تعتبر أساسية (UN, 2013) لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهذه الركائز هي الإنتاجية الاقتصادية المحلية، والتقدم الاجتماعي، والمسؤولية البيئية، والبيئة المادية، والإدارة الحضرية.

الإنتاجية الاقتصادية المحلية: من المعلوم أن المدن تلعب دورا غاية في الأهمية في تعزيز النمو من خلال مساهمتها في النهوض بمستوى الإنتاجية وتحقيق مستويات معيشية أفضل (Naudé at al., 2011). فالمناطق الحضرية تساهم في تحقيق النمو من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير معدلات عالية من فرص الشغل، وتعبئة وتوجيه المدخرات، وتوفير حصص مهمة من عائدات الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن المدن باتت أكثر انخراطا في الاقتصاد العالمي، أصبحت القدرة التنافسية على المستوى المحلي ضرورة ملحة لتحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن القول بأن المدينة تتمتع بقدرة تنافسية إذا كان بوسعها مساعدة الشركات والأوساط الصناعية القائمة فيها بكل نجاح على خلق فرص عمل والرفع من مستوى الإنتاجية وزيادة دخل المواطنين مع مرور الوقت (World Bank, 2015).

والشروط الأساسية لتنافسية المدن وجود أسواق للأراضي والعمالة والائتمان والإنتاج تتسم بقدر مهم من الفعالية. وينتظر من المدن تمكين الأعمال التجارية من المنافسة والإنتاج والتجارة بكل كفاءة، فضلا عن تعزيز بيئة الاستثمار وتشجيع الابتكارات. لذلك من الضروري توفر نظام قانوني فعال لضمان المنافسة وحقوق الملكية وإنفاذ العقود وسيادة القانون (Saks, 2014).

[1] حظي مصطلح "التحول الحضري" مؤخرا بأهمية بالغة في الأدبيات العلمية، ويشير للتغيرات اللازمة لتحقيق التوسع الحضري المستدام (Koch at al., 2018).

التقدم الاجتماعي: إن تحسين القدرة التنافسية للمدن من السبل الممكنة للقضاء على الفقر والنهوض بمستوى الرخاء العام. لذلك يتعين على المدن توفير حلول بخصوص السبل الممكنة لمشاركة المجموعات السكانية المستضعفة (لاسيما فقراء المناطق الحضرية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب والمهاجرين) والتجمعات السكانية المعرضة لخطر الوقوع في مستنقع العزلة داخل النطاق الحضري في أسواق العمل وجهود التنمية المحلية. ومن اللازم أن تفضي السياسات الاجتماعية على مستوى المدينة إلى خلق مدن تتيح المجال أمام مختلف الفئات السكانية للتفاعل بشكل مثمر والتمتع بالمساواة في الوصول إلى السلع والخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية المحسنة (مثل المواصلات العامة ذات الجودة، وخدمات المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات) وأيضا الاستفادة من فرص العمل. وينبغي للمدن اعتماد سياسات تسمح بحركة اليد العاملة كجزء من الاستراتيجيات المعنية بالتخفيف من حدة الفقر والتمتع بالرفاه العام. كما يجب عدم إغفال مسألة التقليص من مستويات عدم المساواة وأيضا الارتقاء بالأحياء الفقيرة في سياسات المدينة، وما لم يتحقق ذلك فإن التفاوتات في المناطق الحضرية، مثل تلك القائمة على مستويات الدخل وظروف الإسكان، ستبقى بمثابة العامل المحفز لتنامي ظهور الأحياء والتجمعات السكنية المنعزلة القائمة على اعتبارات عرقية ودينية، والأحياء العشوائية غير القانونية،بالإضافة إلى انتشار العنف والاضطرابات في العديد من المناطق في المجال الحضري. لكن لسوء الحظ، قد تصادف في مدن منظمة التعاون الإسلامي الأغنياء والفقراء يعيشون بجانب بعض، وعادة ما يكون مستوى التقارب عال جدا كما هو مبين في الصورة 1.3.

المسؤولية البيئية: تعد المدن من العوامل الرئيسية المساهمة في نشأة العديد من المشاكل البيئية، من قبيل تلوث الهواء والمياه. وفي الوقت الذي تعتبر فيه المدن عرضة لمخاطر بيئية مباشرة، فهي تزخر أيضا بفرص هائلة لتحديد وتوفير أنسب الحلول. لذلك يجب على المسؤولين على المدن بذل جهود بيئية على واجهتين: أولا، يجب العمل على التقليص من البصمة الإيكولوجية للمدن، والاستخدام المعقول للموارد غير المتجددة، والتقليص من معدلات انبعاث غازات الدفيئة، بالإضافة إلى التقليل من استخدام الطاقة وتخفيض معدل إنتاج النفايات لكل وحدة إنتاج (UN-Habitat, 2009). ففي دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، أدرجت آلية يطلق عليها "التقييم البيئي الاستراتيجي" في التشريع الوطني، وتخول هذه الآلية دراسة الآثار البيئية للتخطيط الحضري التي قد تحصل نتيجة لتنفيذ خطة أو برنامج أو مشروع معين (EC, 2001). ثانيا، ينبغي للمدن تعزيز ثقافة الوقاية من الكوارث والتنمية القائمة على القدرة على التكيف والتكنولوجيات المرتبطة بذلك، من خلال التشجيع على المزيد من المستوطنات المدمجة والتقليل من حالات الزحف الحضري العشوائي.[2]

[2] يقصد بالقدرة على التكيف كل الإجراءات التي تتخذها المدن كخطوات احترازية بخصوص إمكانية حصول صدمات بيئية في المستقبل والتخطيط للوقاية منها وفقا لذلك.

البيئة المادية: تعد استدامة البيئة المادية المعمورة جزءا لا يتجزأ من التنمية الحضرية المستدامة. فمن المفترض أن تعزز البيئة المادية من قابلية صمود المباني والبنى التحتية الحضرية لصالح جميع سكان المدن وأن تكون داعمة للاقتصاد المحلي. والبيئة المادية لا تتضمن البنية الأساسية والأصول المبنية فحسب، بل حتى جودة الخدمات التي تقدمها.

الصورة 1.3: الثراء والفقر في أنقرة، تركيا

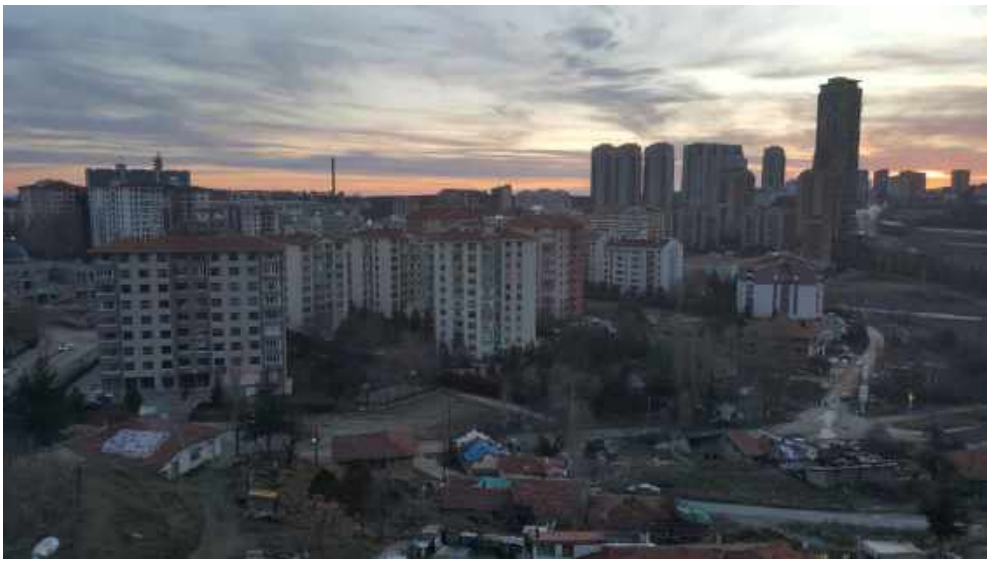

المصدر: صورة من مجموعة الصور الشخصية للسيد إرهان توربيدار.

الحوكمة الحضرية: يتمثل دور نظام الحوكمة في توجيه مختلف الجهات الفاعلة وعملها والعلاقة فيما بينها في ظل الركائز الأربعة للتنمية الحضرية السالفة الذكر وضمان استمرارية تمركزها في سياق الاستدامة (الشكل 2.3). فكلما كانت المدن خاضعة لتدبير سليم، تزداد فرص تعزيزها لمجتمعات مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وإلا فإن عددا من المشاكل الحضرية قد تنشأ بسبب غياب آليات للحوكمة الفعالة والسليمة وهشاشة المؤسسات وضعف قدرات السلطات المحلية وعدم وجود سياسات حضرية متسقة أكثر مما قد تنشأ بسبب التوسع الحضري نفسه.

ومن الجهود المبذولة في نطاق تحسين الحوكمة الحضرية أنشطة من قبيل تعزيز العمليات التشاركية (إحداث وتوطيد منصات وشراكات شاملة للجميع من أجل الحوار على صعيد جميع المستويات الحكومية وباقي الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني) وتأمين قدر أكبر من اللامركزية في توزيع المسؤوليات والموارد للسلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعميم قواعد ولوائح داعمة تكون قادرة على لعب دور محوري في إدارة المدينة وتنميتها (UN-Habitat, 2016). وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع حكومات المدن على تعزيز الاستخدام المبتكر للبيانات المفتوحة والمفاهيم المبتكرة للتخطيط والتصميم الحضري التي تحترم المعالم العامة والعناصر الطبيعية والتاريخية والتراث الثقافي للمدينة.

لكن مع الأسف الشديد قد تشكل مسألة التأسيس والاعتماد على الركائز الخمسة للاستدامة الحضرية تحديا أمام عدد من المدن والبلدان، وذلك بسبب التفاوت في مستويات التنمية واختلاف الأولويات وعدم كفاية الموارد المسخرة للاستثمار. وعادة ما تكون المسؤوليات المتزايدة للمدن مقرونة بالموارد اللازمة لتلبية هذه المسؤوليات. ويشير قادة المدن، في الدول النامية على وجه الخصوص، مرارا وتكرارا إلى أن النقص في التمويل المخصص للشؤون الحضرية من بين أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية الطويلة الأجل. لهذا السبب يجب على الحكومات العمل على إيجاد سبل جديدة لدعم المدن في النهوض بمساعيها الرامية لتنمية مجالها الحضري عن طريق تقديم التمويل اللازم لها.

2.3 الالتزامات العالمية بخصوص التنمية الحضرية المستدامة

طالما كان مفهوم المدن المستدامة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة موضوعا للنقاش على امتداد عقود من الزمن في سياق الجهود التنموية الدولية. لكن أول مقاربة لمفهوم التوسع الحضري المستدام المناقش أعلاه كانت في إعلان 1992 المنبثق عن مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض. وخلال هذا المؤتمر جرى أيضا اعتماد جدول أعمال القرن 21، الذي عرّف الاستدامة في حدود القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقضايا الحوكمة، مع التركيز على دور السلطات والمجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والدولية في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

ولعب جدول أعمال الموئل، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) عام 1996، دورا مهما في رفع مستوى استيعاب الدور المحوري للمدن في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز مخرجات الموئل الثاني الالتزام السياسي للبلدان بتعزيز الآثار الإيجابية للتوسع الحضري والتقليص من انعكاساته السلبية، مع التركيز على توفير مأوى مناسب للجميع وإنشاء مستوطنات بشرية مستدامة. وحمل الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية نهجا مماثلا، بحيث دعا إلى تحسين حياة الملايين من سكان أحياء الصفيح، بالإضافة إلى أمور أخرى، مع افتراض ضمني بأن سكان هذه الأحياء يعيشون في المدن.

حظيت مسألة التوسع الحضري بمكانة بارزة على جدول أعمال التنمية العالمية عام 2015، حين جرى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتعد التنمية في المدن أمرا بالغ الأهمية في سياق المساعي الرامية لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط الهدف الإنمائي 11 الذي يدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الإطار 1.3). فعلى سبيل المثال، تلعب المدن دورا جليا في "القضاء على الفقر" (الهدف 1)، و"الحد من عدم المساواة" (الهدف 10)، فضلا عن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (الهدف 13). والحقيقة أن عددا من الجوانب الأخرى المتعلقة بالتنمية كما هي واردة في أهداف التنمية المستدامة تتحقق على مستوى المدن كذلك (راجع الشكل 3.3). لهذا السبب تتعالى الأصوات القائلة بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (التي تشمل أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، ومؤتمر أديس أبابا بشأن تمويل التنمية) لن تتحقق دون الاهتمام الجاد بالواقع الحضري.

الإطار 1.3: الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.

2.11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.

3.11 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.

4.11 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

5.11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

7.11 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

11.أ. دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

11.ب. العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

11.ج. دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المنصة المعرفية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، https://sustainabledevelopment.un.org

الشكل 3.3: الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة

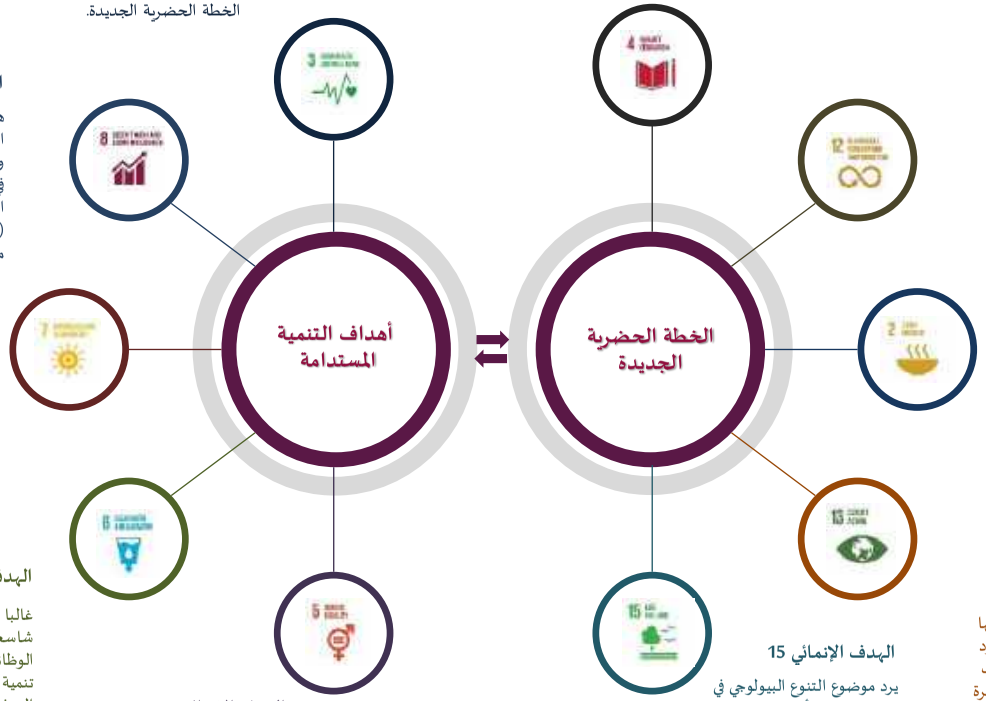

الهدف الإنمائي 3

الصحة من القطاعات الحيوية في مجال التنمية الحضرية لأسباب بيئية ووبائية، وهناك إشارة إليها في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (وبطريقة غير مباشرة في الهدف الإنمائي 11، المقصد 6.11) والفقرات 54-55 و118-119 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 4

هناك إشارة للتعليم والثقافة بالأساس في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 11، المقصد 4.11؛ كما يظهران أيضا في الفقرات 10 و38 و61 و124 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 8

هناك إشارة لمسألة تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 13 (د) و14 (ب) و43-44 و56-57 و61 و133 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 12

يتطرق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 13 (ح) و14 (ج) و63 من الخطة الحضرية الجديدة لمسألة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف الإنمائي 7

تعد الطاقة من المدخلات المهمة بالنسبة للبنية التحتية الحضرية وطالما كان لها دور مهم في تحديد التصميم المكاني للمدن، وهناك إشارة لهذا الموضوع في الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 44 و54 و75 و121 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 2

يعد الأمن الغذائي والروابط بين المجالين الحضري والريفي من الأمور الحيوية بالنسبة للمدن، وهناك إشارة لهذا الموضوع في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (ونوعا ما في الهدف الإنمائي 11، المقصد 11.أ) والفقرات 13 (أ) و14 (أ) و95 و123 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 6

غالبا ما تعتمد المدن على مساحات شاسعة للتزود بالمياه، التي تتوقف عليها الوظائف الأساسية للمدن وقدرتها على تنمية الاستدامة، ويتناول هذه القضية الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 72-74 و119-120 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 13

المدن مسؤولة بشكل كبير عن تغير المناخ، وفي الآن ذاته ضحية له. ويمكنها أيضا أن تحمل حلولا لتغير المناخ، ويرد هذا الموضوع في الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (وبطريقة غير مباشرة في الهدف الإنمائي 11، المقصدين 5.11 و11.ب) والفقرات 63-64 و79-80 و101 و143-144 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 5

يرد موضوع الجنسانية في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 5 و13 (ج) و40 من الخطة الحضرية الجديدة.

الهدف الإنمائي 15

يرد موضوع التنوع البيولوجي في الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والفقرات 13 (ح) و63 و65 و68-69 و71 من الخطة الحضرية الجديدة.

المصدر: تصميم موظفي سيسرك بناء على موئل الأمم المتحدة، إطار العمل لتنفيذ البرنامج الحضري الجديد، 19 أبريل 2017.

وفي عام 2016، اكتسبت قضية التوسع الحضري المستدام زخما أكبر في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الموئل الثالث، من خلال اعتماد الخطة الحضرية الجديدة (UN, 2016). وهذه الخطة ليست بمثابة اتفاق ملزم، بل عبارة عن خارطة طريق بشأن التنمية الحضرية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويمكن لكل دولة تنفيذها في سياق ظروفها الخاصة. وفي ظل هذه الخطة الحضرية الجديدة، التزم قادة العالم بما يلي:

- توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين،
- ضمان استفادة جميع المواطنين على فرص متساوية وعدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز،
- تعزيز التدابير التي تدعم المدن النظيفة،
- تقوية القدرة على الصمود في المدن للتخفيف من مخاطر الكوارث وآثارها،
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة تغير المناخ عن طريق التقليص من انبعاثات غازات الدفيئة،
- الاحترام التام لحقوق اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخليا بصرف النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين،
- تحسين الموصولية ودعم المبادرات الإبداعية والخضراء،
- تعزيز مساحات عامة خضراء وآمنة وسهلة الولوج.

وتدعو الخطة الحضرية الجديدة الحكومات الوطنية والمحلية إلى العمل سوية على سن التشريعات الحضرية وتصميم التخطيط الحضري والعمل على تحسين الموارد المالية للبلديات كشرط مسبق لتحقيق التنمية الحضرية. ويلعب موئل الأمم المتحدة، إلى جانب نظام الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله، دورا محوريا محتملا في دعم البلدان للتنفيذ الفعال لهذه الخطة.

أخذا بعين الاعتبار دور المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تسعى العديد من الرابطات العالمية للحكومات دون الوطنية إلى تعزيز ربط الأهداف الإنمائية العالمية بالعمل المحلي. ومن بين هذه الرابطات مبادرة توطين أهداف التنمية المستدامة، وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية، والمدن المتحدة والحكومات المحلية، والرابطة العالمية للمدن الكبرى، وتكتل Local2030 الذي تقوده الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحفز العديد من الشبكات الوطنية أعضاءها لإدراج أهداف التنمية المستدامة في السياسات المحلية. كما أن قادة محليون وإقليميون أعربوا بقوة عن استعدادهم للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التزام بوغوتا وإعلان الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية في الموئل الثالث.

ويبقى التحدي المتعلق بالبيانات أكبر عائق أمام رصد التقدم المحرز على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لإنتاج بيانات مفصلة وإجراء استعراضات شاملة، ينبغي توجيه الجهود الوطنية لتكون داعمة

للمكاتب الإحصائية دون الوطنية والنهوض بقدراتها. لكن مكاتب الإحصاء الوطنية عادة ما تتبع نهجا محافظا في عملها وتستغرق عملية إنتاج البيانات وقتا طويلا. ومن جهة أخرى، لا تزال المؤشرات الرسمية للأمم المتحدة بخصوص أهداف التنمية المستدامة قيد التطوير ووضعها في صيغتها النهائية. ومع ذلك، توفر بعض الممارسات، من قبيل تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة، لمحة عامة حول أداء البلدان في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال، رصد تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة لعام 2018 التقدم المحرز على مستوى تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في 50 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك استنادا إلى المؤشرين التاليين: 1) المتوسط السنوي لتركيزات المواد الجسيمية التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون في المناطق الحضرية (ميكروغرام لكل متر مكعب) و 2) مصدر المياه المحسنة، المنقولة بالأنابيب (النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين يستطيعون الوصول لهذه المياه). وعلاقة بهذين المؤشرين، تبرز الأرقام الخاصة بعام 2018 أن 19 دولة من دول المنظمة كانت ضمن فئة الدول الأقل أداء على مستوى تحقيق المقاصد ذات الصلة بالتنمية الحضرية، و 17 دولة ضمن فئة الدول ذات المستوى المتوسط من الإنجازات، و 8 دول ضمن فئة الدول المحققة لمستوى عال من الإنجازات، و 6 دول فقط هي التي كانت ضمن فئة الدول المحققة لمستويات عالية جدا من الإنجازات على صعيد المقاصد ذات الصلة بالتنمية الحضرية (الشكل 4.3).

الشكل 4.3: درجات تحقيق الهدف الإنمائي 11 (2018)

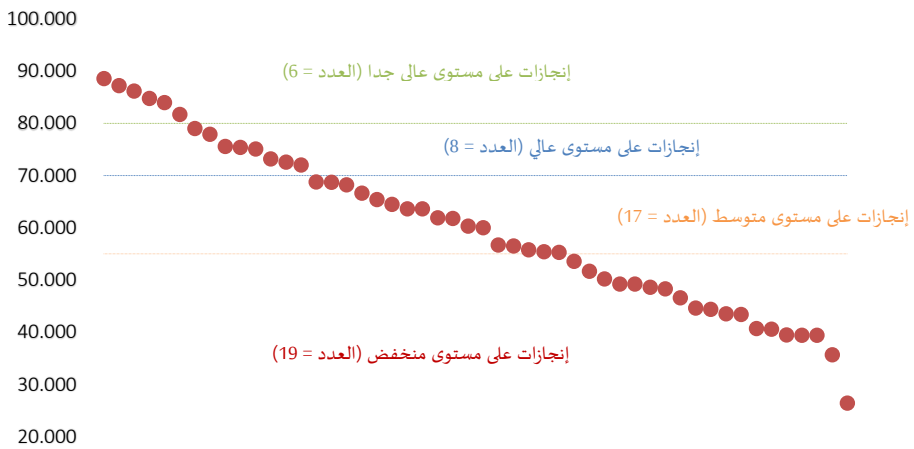

المصدر:

SDG Index and Dashboards Report 2018: Global Responsibilities - Implementing the Goals, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, July 2018.

ملاحظات: المنظمة: العدد = 50. قيم الدرجة تتراوح بين الأسوء (0) والأفضل (100). فعلى سبيل المثال، يدل معدل 85 على المؤشر أن البلد قطع ما متوسطه 85% من المسار في سبيل تحقيق أفضل النتائج على مستوى الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 5.3: المعرفة بخصوص الخطة الحضرية الجديدة

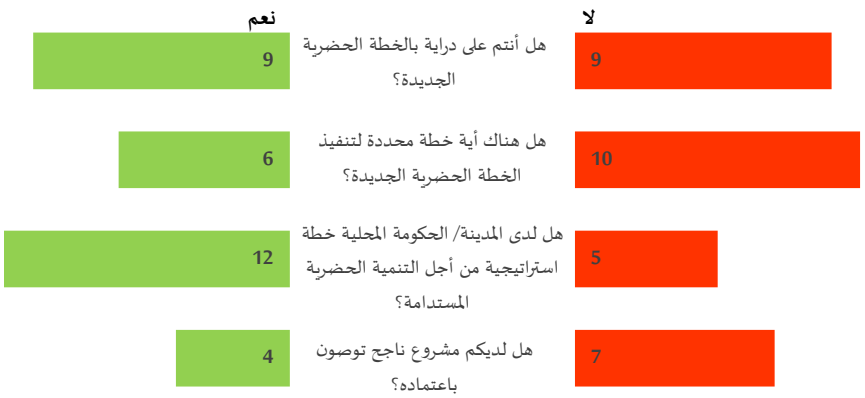

المصدر: دراسة استقصائية أجراها سيسرك على الانترنت مع سلطات محلية عليا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
ملاحظات: يشمل ذلك سلطات من أفغانستان ومصر والأردن وقرغيزستان وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا. عدد المدن المشاركة يساوي إجمالي عدد الردود على السؤال.

طبيعي أن مؤشرين اثنين فقط لا يكفيان لتقييم وتحديد البلدان التي تسير في المسار الصحيح في اتجاه تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. لكنهما قويان بما فيه الكفاية للإشارة إلى وجود ثغرات كبيرة على مستوى تنفيذ هذا الهدف وأن بعض المناطق الحضرية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه تحديات عويصة في هذا النطاق. والوضع أكثر حدة في المدن التي لم تسمع بعد سلطاتها المحلية العليا عن الخطة الحضرية الجديدة. وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجراها سيسرك على الإنترنت مع كبار المسؤولين المحليين على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن نصف المجيبين (8 من أصل 16) يفيدون بأنهم غير مطلعين على الإطلاق على الخطة الحضرية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت غالبية السلطات العليا المجيبة على الدراسة الاستقصائية أن مدنها لا تتوفر على خطة محددة بخصوص تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. لكن هذه الجهات أشارت إلى أنها تتوفر على خطة استراتيجية من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وتمكنت قلة من هذه الجهات من التوصية بإطلاق مشروع ناجح ليكون مثالا جيدا تحتذي به مدن منظمة التعاون الإسلامي الأخرى (الشكل 5.3).

لا تختلف أهداف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في شيء عن أهداف الأمم المتحدة. فميثاق المنظمة إلى جانب برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 يقران بالحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية). وبما أن الحكومات الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة آخذة على عاتقها ضرورة تحقيق المقاصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يتعين عليها الاضطلاع أكثر بمهام محورية على مستوى المدن ودعمها. لذلك يجب وضع مسألة التوسع الحضري المستدام في صميم الجهود الإنمائية لأن مسألة كسب أو خسارة معركة الاستدامة في بلدان المنظمة رهينة بمدى تطور المدن.

الفصل الرابع

الأداء الاقتصادي وقابلية العيش في مدن منظمة التعاون الإسلامي

إن المدن هي المصدر الأول للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها البلدان، لأنها بكل بساطة المحضن الفعلي للتنمية الاقتصادية. ولكون المدن تضم زهاء 55% من إجمالي سكان العالم، فإنها تولد ما يقارب 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (UN, 2013). والمدن بمثابة المخزن الذي تتجمع فيه الثروة والدخل وفرص إنشاء الأعمال التجارية، كما أنها تولد فرص العمل وتعلم مهارات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يرى ساسين (Sassen, 2002) أن المدن التي تغذي النمو الوطني تعتبر أيضا فضاءات مركزية لآليات العولمة.

لكن الواقع يشير إلى أن بعض المدن تحقق ازدهارا على عكس مدن أخرى. فقد توصلت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن هناك تباينات كبيرة بين المدن عندما يتعلق الأمر بأدائها الاقتصادي، وأن الدول عادة ما تقع في مستنقع الركود حين يفشل عدد كبير من مدنها في بناء ثروة اقتصادية (World Bank, 2015a). وعلاوة على ذلك، تحقق بعض المدن معدلات نمو كبيرة، لكن عائدات هذا النمو غالبا ما تبقى منحصرة في المستويات العليا لتوزيع الدخل. لهذا السبب يسفر النموذج الحالي للتنمية الحضرية في مختلف بقاع العالم عن أشكال متعددة من عدم المساواة والإقصاء، وهذا ما يخلق فوارق واضحة في المدن تتجلى في معظم الحالات في انتشار الأحياء الفقيرة والعشوائية.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن التركيز المكاني بحد ذاته يخلق بيئة اقتصادية مواتية. فالمدن في أفضل حالاتها تمكن مختلف الصناعات والعمال من التجمع والاستفادة من الاقتصادات التكتلية وبالتالي إطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية. وتتمثل العناصر الرئيسية للإنتاجية في حركة عوامل الإنتاج والتخصص واقتصادات الحجم ونشر المعرفة (Spence, Annez and Buckley, 2009). فحركة عوامل الإنتاج تسمح بالاستفادة من هذه العوامل في أكثر الشركات أو المدن إنتاجية. والتركيز الكبير للأعمال التجارية والشركات يستقطب الأشخاص ذوي التعليم العالي ويعزز من فرص التفاعلات الاقتصادية ووتيرتها، وهو الأمر الذي يدفع في اتجاه التخصص. واقتصادات الحجم، من جهتها، تشجع الشركات أو المدن على إنتاج مستويات أكبر من بعض السلع والخدمات، وبالتالي فهي تقلل من تكاليف إنتاج الوحدة وتجعلها أكثر إنتاجية وتنافسية، بينما توفر المعرفة المتعلقة بمختلف القطاعات الصناعية والآثار غير المباشرة للتكنولوجيا الأساس للتوسع في الابتكار. لهذا السبب كثيرا ما يطلق على المدن حاضنات العالم للابتكار وبعض المدن تحقق نموا بوتيرة جد سريعة لأنها تركز بشكل أكبر على الابتكار وأيضا لأنها أفضل تنظيما (Detter and Fölster, 2017).

وبفضل الاقتصادات التكتلية، عادة ما تكون المستويات المرتفعة للتنمية الحضرية مقرونة بارتفاع نصيب الفرد من الدخل. فالعديد من البلدان تمكنت من تحقيق نسبة 50% من النمو الحضري قبل بلوغها مركز البلدان المتوسطة الدخل (Spence, Annez and Buckley, 2009). فعلى سبيل المثال، كانت الوتيرة السريعة للتوسع الحضري التي شهدتها تركيا في الثمانينيات من القرن الماضي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي الذي يشهده البلد. فمع انتقال الأتراك من المناطق الريفية للعيش في المدن وشغل وظائف ذات قيمة مضافة أعلى، ارتفعت قيمة إجمالي الناتج تلقائيا (World Bank, 2015b). وعلى نفس المنوال،

تمكنت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي من الاستفادة من المزايا الناتجة عن التوسع الحضري والاقتصادات التكتلية.

1.4 الأداء الاقتصادي

يظهر الشكل 1.4 الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد) فضلا عن الزيادة في حصة السكان في المناطق الحضرية من إجمالي السكان خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و 2016. وسجلت كل من ماليزيا وإندونيسيا وعمان وتركيا وألبانيا والمالديف وبوركينا فاسو وبنغلاديش والمغرب وموزمبيق معدلات أكبر من متوسط المنظمة على كلا المؤشرين، وبالتالي كانت أكثر البلدان استفادة من اقتصاديات التكتل. ورغم أن بعض دول المنظمة مثل الغابون وغامبيا وكوت ديفوار والمملكة العربية السعودية وتوغو قد شهدت تسارعا في وتيرة التوسع الحضري خلال ذات الفترة إلا أنها لم تتمكن من الاستفادة من كل المزايا التي يمنحها التوسع الحضري.

الشكل 1.4: التغير في معدل التوسع الحضري وفي الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في الدول الأعضاء في المنظمة

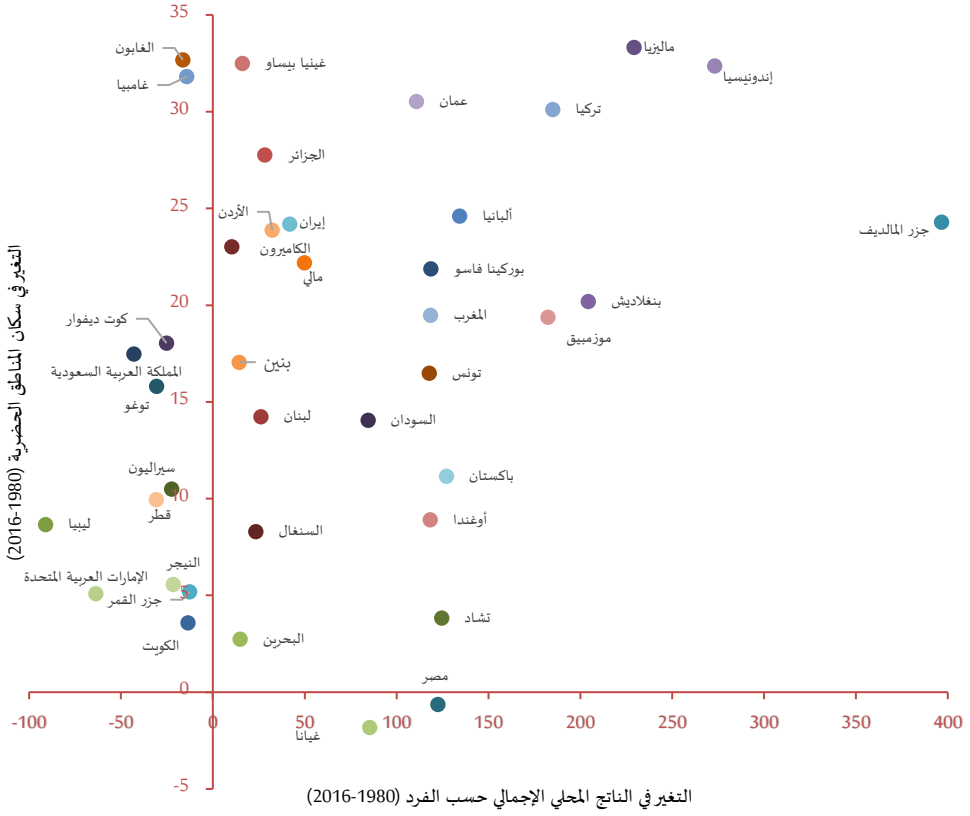

المصدر: البنك الدولي.

وبالمقابل، تمثل كل من مصر وغيانا حالة "الاستقرار" لكون التوسع الحضري فيهما شهد طفرة كبيرة قبل ثمانينيات القرن الماضي ، لكن هذه البلدين واصلا الاستفادة من اقتصاديات التكتل.

الشكل 2.4: المدينة ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الوطني (متوسط النمو السنوي، 2017-2035)

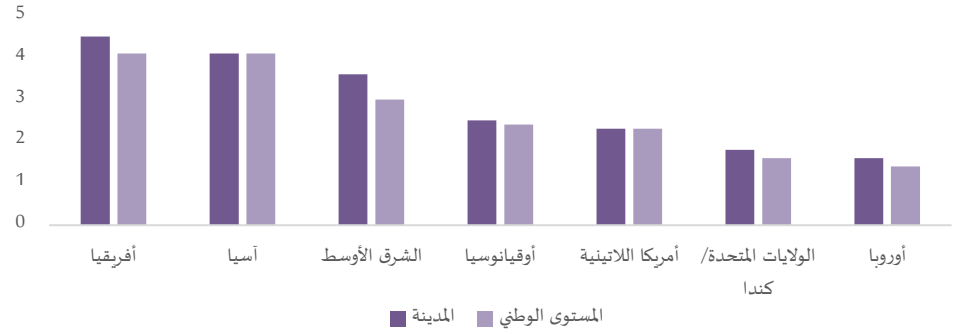

المصدر:

Anthony Light and Mark Britton, "African & Middle Eastern Cities Outlook", *Oxford Economics*, February 2018.

ملاحظات: عينة من 780 مدينة كانت موطنا لنسبة 35% من سكان العالم عام 2016 واستأثرت بحصة 59% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أفريقيا ع = 94، آسيا ع = 323، الشرق الأوسط ع = 31، أوقيانوسيا ع = 11، أمريكا اللاتينية ع = 104، الولايات المتحدة/كندا ع = 58، أوروبا ع = 159.

الشكل 3.4: المدينة والتنمية على المستوى الوطني (متوسط النمو السنوي، 2017-2035)

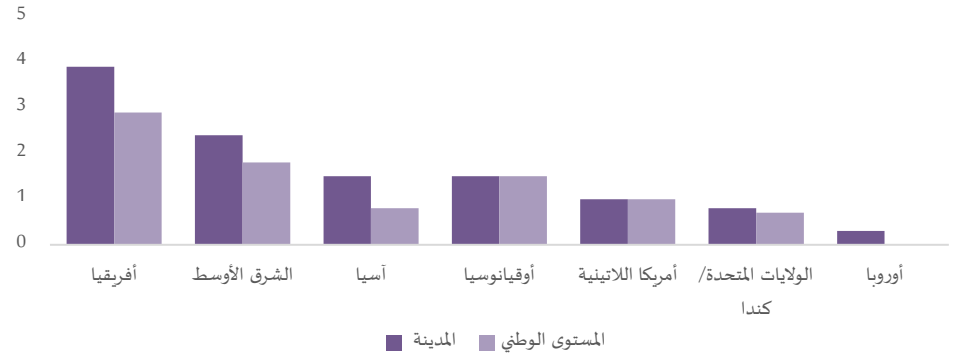

المصدر:

Anthony Light and Mark Britton, "African & Middle Eastern Cities Outlook", *Oxford Economics*, February 2018.

ملاحظات: عينة من 780 مدينة كانت موطنا لنسبة 35% من سكان العالم عام 2016 واستأثرت بحصة 59% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أفريقيا ع = 94، آسيا ع = 323، الشرق الأوسط ع = 31، أوقيانوسيا ع = 11، أمريكا اللاتينية ع = 104، الولايات المتحدة/كندا ع = 58، أوروبا ع = 159.

تعد مساهمة المناطق الحضرية في الدخل القومي للعديد من مدن العالم أكبر من نصيبها من السكان، ومن المتوقع أن يستمر اتجاه مماثل مستقبلا (الشكل 2.4). وبحلول عام 2035، من المتوقع أن يصبح

مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 780 مدينة في العالم من الناحية الاقتصادية أكبر بنسبة 70% بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2016 (Light and Britton, 2018). تصف الأدبيات ذات الصلة بهذا المجال المدن الكبرى كجهات مولدة للثروة بالنسبة للاقتصاد الوطني (O'Flaherty, 2005)، رغم أن المدن الأسرع نموا من الناحية الاقتصادية عادة ما تكون أصغر (Light and Britton, 2018).

عادة ما تتعدى المدن الواقعة في البلدان النامية المدن الغربية الأكثر تقدما وتتفوق عليها من حيث النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ونفس الوضع قائم على مستوى فرص العمل. فمن المتوقع أن يفوق متوسط النمو السنوي للعمالة في المدن معدل نمو العمالة على المستوى الوطني بحلول عام 2035 (الشكل 3.4)، وهذا يعني أن فرص العمل وارتفاع معدلات الإنتاجية والنمو من المرتقب أن يكون مصدرها بشكل رئيسي القطاع الخاص، خاصة في مدن أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

ويظهر الشكل 4.4 النتائج الخاصة بـ93 مدينة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي حققت نموا أسرع من اقتصاداتها الوطنية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2012. فخلال الفترة قيد النظر، حققت

الشكل 4.4: مدن منظمة التعاون الإسلامي المتمتعة بنمو في الناتج المحلي الإجمالي يفوق متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الوطني (2012-2025)

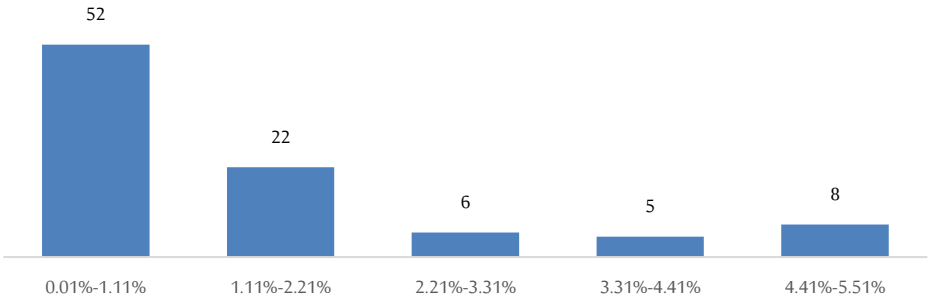

المصدر: البنك الدولي،

Competitive Cities for Jobs and Growth: What, Who and How, Washington: The World Bank Group, 2015.

ملاحظات: بيانات حول أكبر 750 مدينة في العالم. مدن منظمة التعاون الإسلامي التالية حققت نموا أسرع من اقتصاداتها الوطنية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2012:

0.01% - 1.11%: ألبانيا (تيرانا)، الجزائر (قسنطينة)، أذربيجان (باكو)، بنغلاديش (خولنا، راجشاهي)، بنين (كوتونو)، الكاميرون (دوالا، ياوندي)، تشاد (انجمينا)، كوت ديفوار (أبيدجان)، الغابون (ليبرفيل)، غامبيا (بانجول)، إندونيسيا (يوغياكارتا، بندار لامبونج، باندونغ، دينباسا، جاكرتا، بادانغ، بونتياناك، سيمارانغ، سورابايا)، إيران (أهواز، أصفهان)، العراق (بغداد، الموصل)، كازاخستان (ألماتي، أستانا)، الكويت (مدينة الكويت)، قيرغيزستان (بيشكيك)، لبنان (بيروت)، ماليزيا (إيبوه، كوتا كيناباالو، كوالا لامبور، كوانتان، سيريمبان) ، مالي (باماكو)، المغرب (مراكش)، موزمبيق (مابوتو)، النيجر (نيامي)، قطر (الدوحة)، المملكة العربية السعودية (جدة، مكة، المدينة)، السنغال (داكار)، السودان (الخرطوم)، طاجيكستان (دوشنبه)، توغو (لومي)، تونس (صفاقس، تونس العاصمة)، أوزبكستان (طشقند)، اليمن (عدن، صنعاء).

1.11%-2.21%: الجزائر (الجزائر العاصمة، وهران)، بنغلاديش (شيتاغونغ، دكا)، غينيا (كوناكري)، إندونيسيا (بنجرماسين، جامبي، ميدان، أوجونغ باندانغ)، باكستان (فيصل آباد، جوجرانوالا، حيدر آباد، إسلام آباد، كراتشي، لاهور، ملتان، بيشاور، كويتا، روالبندي)، المملكة العربية السعودية (الرياض)، الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)، أوغندا (كمبالا).

2.21%-3.312%: بوركينا فاسو (واغادوغو)، كوت ديفوار (ياموسوكرو)، نيجيريا (لاغوس، جوس)، عمان (مسقط)، الإمارات العربية المتحدة (الشارقة).

3.31%-5.51%: نيجيريا (ميادوغوري، كادونا، زاريا، إبادان، أوغبوموشو).

4.41%-5.51%: نيجيريا (كانو، أبا، أبيوكوتا، مدينة بنين، إينوغو، إلورين، أونيتشا، أبوجا).

13 مدينة في نيجيريا، التي يعد معدل التوسع الحضري فيها (4.3% عام 2017) من بين الأسرع في العالم، أفضل الأرقام في التفوق على الاقتصاد الوطني من حيث النمو الاقتصادي.

ويظهر الشكل 5.4 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ففي عام 2016، تصدرت إسطنبول وجاكرتا قائمة المدن بمعدل 277 مليار دولار و 254 مليار دولار على التوالي، تلتهما الرياض (169 مليار دولار) وأبو ظبي (129 مليار دولار) ثم كوالا لمبور (127 مليار دولار). وتنتج مدينة الكويت ما يناهز 57% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت. واستأثرت كل من القاهرة وكوالالمبور وأبو ظبي بحصة تناهز 35% من الإنتاج الاقتصادي الوطني، بينما أنتجت كل من جكارتا والرياض وإسطنبول ودبي ما يقارب ربع الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

الشكل 5.4: أكبر اقتصادات المدن في منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار، الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)

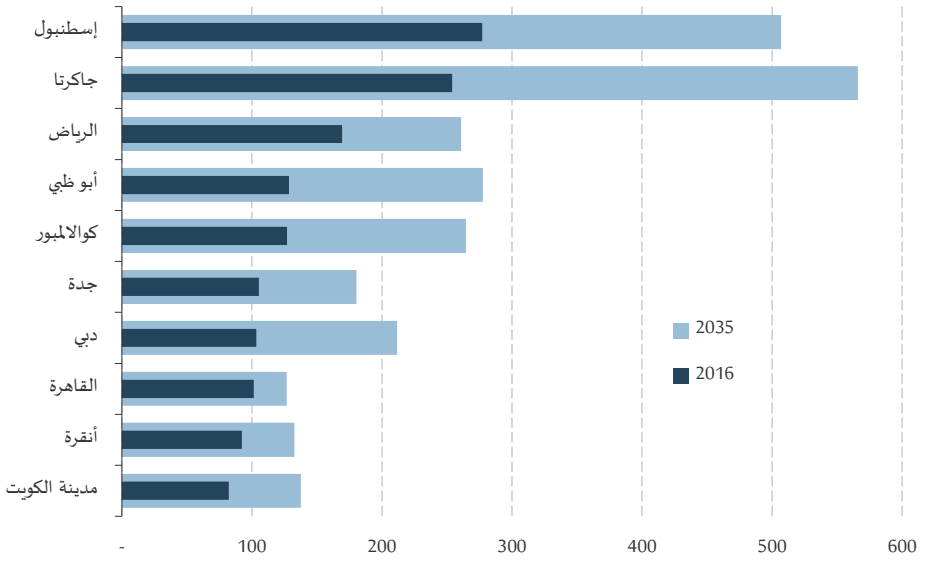

المصدر: مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي، بيانات معهد الإحصاء التركي بالنسبة لأنقرة.

وفقا لتوقعات مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي، يبدو أن جل مدن منظمة التعاون الإسلامي الواردة في الشكل 5.4 ستحافظ على وتيرتها السريعة في التنمية الاقتصادية حتى عام 2035. ومع ذلك، قد يتغير ترتيب الناتج المحلي الإجمالي لأفضل 10 مدن في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2035، حيث من المتوقع أن تقفز جاكرتا إلى المرتبة الأولى بمعدل 566 مليار دولار. ومن المتوقع أن تتضاعف مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جاكرتا وأبو ظبي وكوالا لمبور ودبي حتى عام 2035.

الجدول 1.4: البلدان العشر الأولى في العالم عام 2035

الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار، الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2018)		السكان (مليون)	
نيويورك	2.5	جاكرتا	38.0
طوكيو	1.9	طوكيو	37.8
لوس أنجلس	1.5	تشونغتشينغ	32.2
لندن	1.3	دكا	31.2
شنغهاي	1.3	شنغهاي	25.3
بيكين	1.1	كراتشي	24.8
باريس	1.1	كينشاسا	24.7
شيكاغو	1.0	لاغوس	24.2
غوانزو	0.9	مكسيكو	23.5
شنتشن	0.9	مومباي	23.1

المصدر: مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه بحلول عام 2035، تشير التوقعات أن لا مدينة من مدن الدول الأعضاء في المنظمة ستكون ضمن أكبر 10 تكتلات حضرية في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. لكن من حيث عدد السكان، من المتوقع أن تصبح جاكرتا أكثر المدن اكتظاظا في العالم بمعدل يقارب 38 مليون نسمة. وينتظر أيضا أن تصبح كل من دكا وكراتشي ولاغوس ضمن قائمة المدن العشر الأولى في العالم من حيث عدد السكان عام 2035 (الجدول 1.4).

وفقًا لجلوبال ميترو مونيتور (Global Metro Monitor 2018)، احتلت إسطنبول المرتبة 12 من بين 300 أكبر اقتصاد حضري في العالم من حيث الأداء الاقتصادي بين عامي 2014 و 2016. وفي سياق منظمة التعاون الإسلامي، تلت إسطنبول مدينة دكا (المرتبة 25) وجاكرتا (المرتبة 28). وفي المجموع، أدرجت 31 مدينة من دول منظمة التعاون الإسلامي (خمسة من إندونيسيا، وأربعة من المملكة العربية السعودية، وثلاثة من تركيا، وثلاثة من إيران... إلخ)، ضمن تصنيف أكبر 300 اقتصاد حضري في العالم، مع تصنيف

16 مدينة ضمن المدن الـ150 الأولى و 5 منها ضمن المدن الـ50 الأولى (الشكل 6.4). ومقارنة بالتصنيف الذي يغطي فترة زمنية طويلة، أي التصنيف المتعلق بالفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2016، فقد تراجع ترتيب 12 مدينة من مدن المنظمة على القائمة في الفترة الأخيرة، بينما نجحت 19 مدينة في تحسين أدائها الاقتصادي. وكانت كل من الدوحة وألماتي ولاغوس وباكو وسورابايا المدن التي تراجعت بشكل كبير في التصنيف العالمي للأداء الاقتصادي من بين دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2016. وبالمقابل، سجلت مدينة أبو ظبي أكبر قفزة في التصنيف العالمي للأداء الاقتصادي من بين مدن المنظمة.

الشكل 6.4: التصنيف العالمي للأداء الاقتصادي لمدن منظمة التعاون الإسلامي

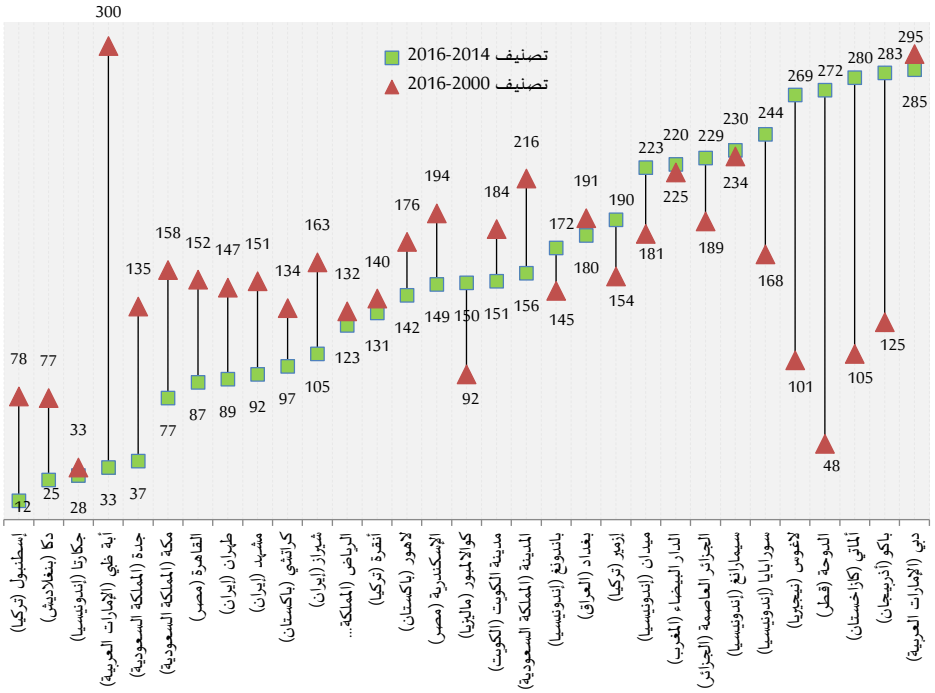

المصدر:

Bouchet, Max et al., *Global Metro Monitor 2018,* Metropolitan Policy Program at Brookings, July 2018.

ملاحظات: تحليلات مؤسسة بروكينغز لبيانات مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي. وتشمل العينة أكبر 300 اقتصاد حضري في العالم، بناء على حجم اقتصاداتها في عام 2016 وفقا لمعدلات تعادل القوة الشرائية.

وبمعدل نمو أعلى من 5% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حققت كل من باندونغ وسيمارانغ وميدان وسورابايا، وهي مدن إندونيسية، ودكا (بنغلاديش) أفضل أداء من بين أكبر الاقتصادات الحضرية في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2016. وفي نفس الفترة سجلت كل من لاغوس وباكو ومدينة الكويت وألماتي والدوحة معدل نمو سلبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 300 إلى 900 دولار. وفي ذات الفترة، شهدت مدينة أبو ظبي أكبر زيادة في مستوى المعيشة، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3400 دولار، وتلتها كل من إسطنبول وجدة ومكة وكوالا لمبور مع زيادة تراوحت بين 1000 و 1600 دولار (الشكل 7.4).

الشكل 7.4: الزيادات في مستوى المعيشة (2014-2016)

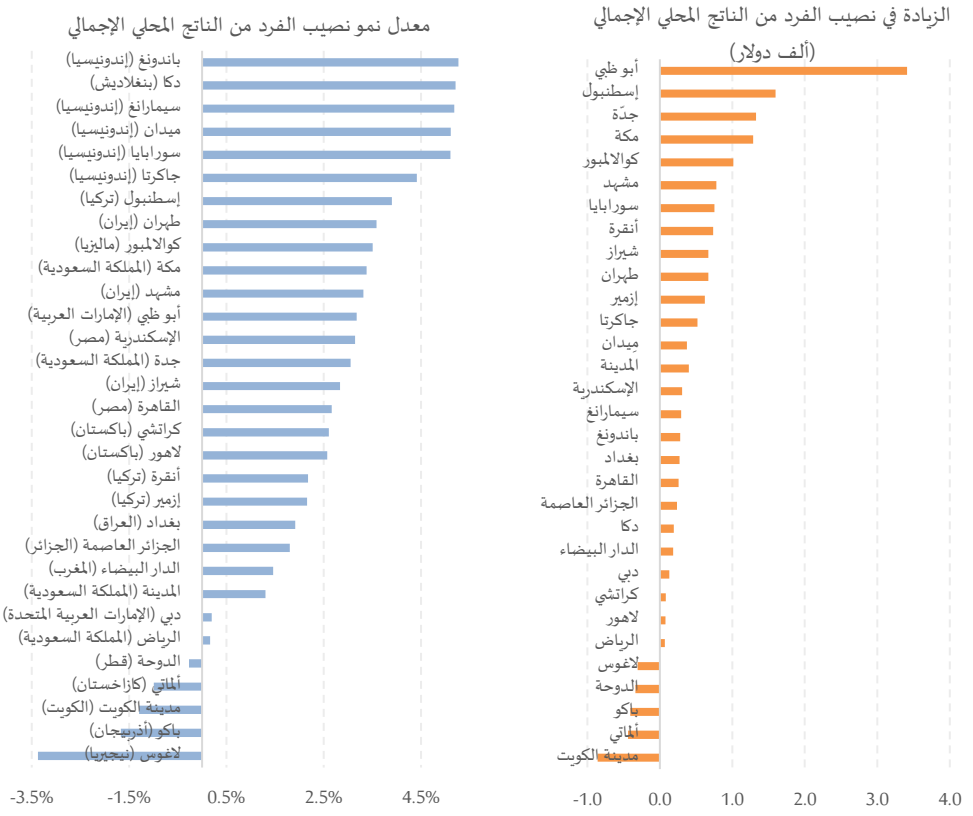

المصدر:

Bouchet, Max et al., *Global Metro Monitor 2018,* Metropolitan Policy Program at Brookings, July 2018.

ملاحظات: تحليلات مؤسسة بروكينغز لبيانات مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي. وتشمل العينة أكبر 300 اقتصاد حضري في العالم، بناء على حجم اقتصاداتها في عام 2016 وفقا لمعدلات تعادل القوة الشرائية.

وبإجراء مقارنة بين الشكلين 7.4 و 8.4 يتبين أن هناك حالة من عدم المساواة في توزيع الدخل في بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، فقد أكثر من 30 ألف شخص وظائفهم في مدينة سورابايا الإندونيسية رغم أن المدينة حققت تحسنا في مستويات المعيشة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2016 بحيث بلغت نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5%. وبالمقابل، سجلت مدينة الكويت، ذات معدل النمو السلبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1.3-%)، أكبر نمو على مستوى العمالة (6.6%) من بين عينة مدن المنظمة المختارة (الشكل 8.4). ومثل هذا الوضع يؤكد أنه على الرغم من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد يواصل الكثير من الناس العيش في ظل ظروف صعبة بسبب تركيز الثروة في يد فئة معينة من المجتمع.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2016، سجلت كل من مدينة الكويت وجدة وشيراز ومكة المكرمة ومشهد والمدينة المنورة أسرع معدلات نمو للعمالة (أكثر من 5%) من بين كل الاقتصاديات الحضرية الكبرى في بلدان المنظمة، بينما شهدت دكا وإسطنبول وجاكرتا أعلى زيادة في معدلات العمالة حيث توفرت فيها ما مجموعه 1.4 مليون فرصة عمل جديدة. وعلى عكس ذلك، شهدت دبي وسورابايا معدلات نمو سلبية في العمالة، وكانت أدنى المعدلات على الإطلاق في سيمارانغ وميدان وباكو وألماتي.

الشكل 8.4: العمالة في المناطق الحضرية الكبيرة (2014-2016)

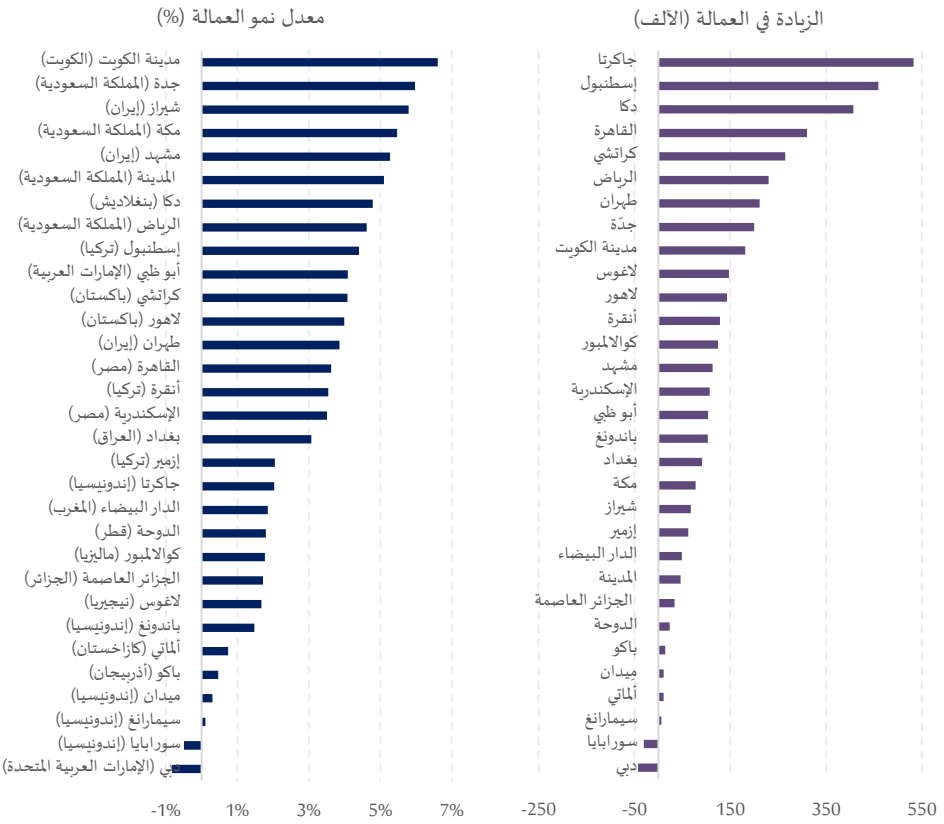

المصدر:

Bouchet, Max et al., *Global Metro Monitor 2018,* Metropolitan Policy Program at Brookings, July 2018.

ملاحظات: تحليلات مؤسسة بروكينغز لبيانات مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي. وتشمل العينة أكبر 300 اقتصاد حضري في العالم، بناء على حجم اقتصاداتها في عام 2016 وفقا لمعدلات تعادل القوة الشرائية.

ووفقا لفورتشن غلوبال 500 (Fortune Global 500)، وهو تصنيف سنوي لأكبر 500 شركة في العالم استنادا للإيرادات، حققت أكبر 500 شركة في العالم عام 2018 ما يقرب من 30 تريليون دولار كإيرادات ووفرت فرص شغل لما يناهز 67.7 مليون شخص حول العالم. وكما هو مبين في الجدول 2.4، ضم التصنيف خمس شركات فقط في مدن منظمة التعاون الإسلامي (كوالالمبور وجاكرتا والرياض وإسطنبول

ودبي)، بحيث أنتجت ما مجموعه 186.9 مليار دولار ووفرت فرص عمل لما يقارب 268195 شخصا. وتعد شركة بيتروناس (Petronas)، التي يقع مقرها الرئيسي في كوالا لمبور، أكبر شركة في منطقة المنظمة وتحتل المرتبة 191 عالميا.

الجدول 2.4: أفضل الشركات أداء في منطقة منظمة التعاون الإسلامي عام 2018

الشركة	القطاع	المدينة	عدد الموظفين	العوائد (مليون دولار)	الترتيب
بيتروناس (Petronas)	الطاقة	كوالالمبور	49,911	52,028$	191
بيرتامينا (Pertamina)	الطاقة	جاكرتا	27,817	42,959 $	253
سابك (Sabic)	الكيماويات	الرياض	34,000	39,939 $	281
كوتش القابضة (Koc holding)	الطاقة	إسطنبول	94,111	27,108 $	435
مجموعة الإمارات	النقل	دبي	62,356	24,837 $	474

المصدر: فورتشن غلوبال 500، مجلة فورتشن.

يتضح جليا من خلال الجدول 2.4 أن الشركات التابعة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لا تدخل ضمن القطاعات الكبرى المولدة للثروة في العالم. لكن مدن المنظمة التي هي موطن لبعض أغنى الأفراد في العالم توفر فرصا سكنية واستثمارية مهمة. وفي سياق منطقة المنظمة، تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة البلدان التي تضم أكبر عدد من الأفراد الأثرياء، تليها إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة ثم تركيا (الجدول 3.4). ووفقا لتقرير نايت فرانك حول الثروات (Knight Frank's Wealth Report)، من المتوقع أن تكسب 223447 أسرة معيشية في جاكرتا أكثر من 250000 دولار خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و 2022. ومن المنتظر كذلك أن تكسب 152643 أسرة معيشية في القاهرة و 84067 أسرة في أبوظبي نفس القدر من المال.

الجدول 3.4: تركيز الثروة في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2017)

	أفراد ثروتهم تفوق 5 مليون دولار	أفراد ثروتهم تفوق 50 مليون دولار	أفراد ثروتهم تفوق 500 مليون دولار
المملكة العربية السعودية	21100	1540	120
إندونيسيا	19010	1160	70
تركيا	12540	600	50
الإمارات العربية المتحدة	7280	660	80
ماليزيا	7100	310	20
مصر	4180	240	20
نيجيريا	3730	200	20
أوغندا	<=100	<=20	<=10

المصدر: Knight Frank, The Wealth Report: The Global Perspective on Prime Property and Investment, 2018.

معظم الأفراد من منطقة منظمة التعاون الإسلامي الذين تفوق ثروتهم 50 مليون دولار يعيشون في مدن مثل الرياض وجدة وجاكرتا ودبي وأبو ظبي وكوالا لمبور وإسطنبول وفيها ينفقون ويستثمرون ويعلمون أطفالهم. وهذه المدن أيضا من الأماكن المرغوب فيها بشدة وفي نفس الوقت من أكثرها غلاء حين يتعلق الأمر بكسب ممتلكات، وتتميز بصبغتها الدولية من حيث صفة المشترين (Knight Frank, 2018). لكن مؤشر القدرة الشرائية المحلية الذي يندرج ضمن قاعدة البيانات الدولية Numbeo يبين جانبا أكثر واقعية بشأن مستويات المعيشة في مدن منظمة التعاون الإسلامي. ففي شهر يناير 2019 أدرجت 47 مدينة من مدن بلدان المنظمة (معظمها من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا) ضمن 435 مدينة في العالم من حيث القوة الشرائية. ويعطي المؤشر مدينة العين (الإمارات العربية المتحدة) معدل 164، وهي أعلى درجة بين كل مدن المنظمة، وذلك باستخدام القوة الشرائية المحلية في نيويورك كأساس للمقارنة على درجة 100. ودلالة هذه النتيجة هي أن السكان ذوي الدخل المتوسط في مدينة العين يتمتعون بقدرة على اقتناء السلع والخدمات بمعدل يفوق معدل نظرائهم في نيويورك بنسبة 64%. وتعتبر كل من الدوحة (134) والخبر (125) والدمام (123) ودبي (120) والرياض (109) وأبو ظبي (106) من المدن الأخرى في المنظمة التي ترتفع فيها مستويات المعيشة حيث يتمتع السكان بمستوى عيش أفضل من سكان نيويورك.

وتحظى الشارقة (95) ومسقط (85) وكوالا لمبور (75) أيضا بمتوسط مستوى معيشة عالي نسبيا. لكن بالمقابل، كما هو مبين في الشكل 9.4، لا تتمتع 30 مدينة من أصل 47 مدينة من بلدان المنظمة حتى

الشكل 9.4: مؤشر القدرة الشرائية المحلية لمدن المنظمة (يناير 2019)

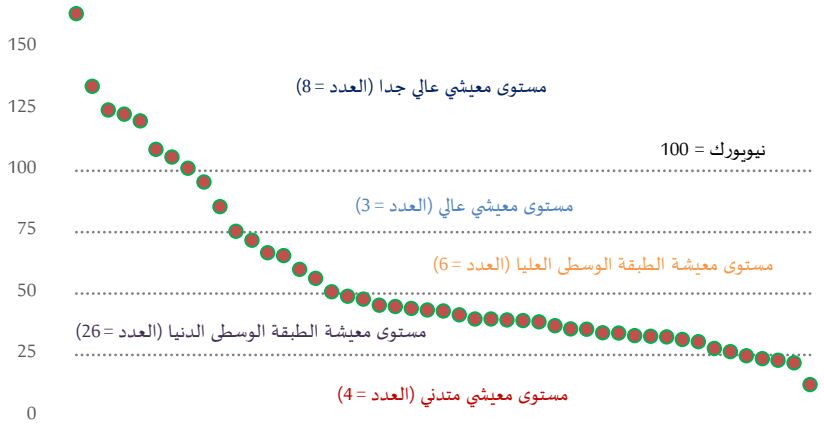

المصدر: www.numbeo.com

ملاحظات: يوضح مؤشر القدرة الشرائية المحلية القدرة الشرائية النسبية فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات في مدينة معينة مقابل متوسط الأجور فيها. فإذا كانت النتيجة على هذا المؤشر تبلغ 40، فهذا يعني أن السكان ذوي الدخل المتوسط في هذه المدينة يتمتعون بقدرة على اقتناء السلع والخدمات بمعدل متوسطه يقل عن معدل سكان نيويورك من ذوي الدخل المتوسط بنسبة 60%. ويأخذ المؤشر في الاعتبار التكاليف الخاصة بالملابس والأحذية والأسواق والإيجار الشهري والمطاعم والرياضة والترفيه والنقل وكل المرافق العامة.

بنصف متوسط مستوى المعيشة في نيويورك. وتعد لاغوس (13) في هذا الصدد موطنا لأسوء الأوضاع، حيث يستطيع السكان ذوو الدخل المتوسط توفير السلع والخدمات بمعدل يقل عن معدل سكان نيويورك بنسبة 87%. ومتوسط مستويات المعيشية المنخفضة موجود أيضا في كمبالا (معدل القدرة الشرائية المحلية 22) والإسكندرية (23) وبالي (24) والقاهرة (25) وجاكرتا (26) وطشقند (28).

2.4 الجاذبية

باتت الاقتصادات الحضرية الكبيرة في منظمة التعاون الإسلامي تتجه يوما بعد يوم في منحى يوحي بأنها ستصبح محاور اقتصادية عالمية. فهذه المراكز الحضرية في جذب مستمر للمزيد من الأشخاص الذين يقصدونها من أجل العيش وممارسة الأعمال واستكشافها أيضا. وهذا النمو يعزز أيضا قطاع السياحة في المدينة - وهو اتجاه غالبا ما يتوقع أن يستمر. ويشير التصنيف السنوي لشركة Euromonitor International لأكثر مدن العالم شعبية من حيث عدد الوافدين الدوليين إلى المدن أن 16 من أصل أكثر 100 مدينة استقبالا للزوار عام 2018 تقع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وتذهب التقديرات إلى أن هذه المدن كانت وجهة لما يقارب 108 ملايين من الوافدين الدوليين، أو ما يعادل 16.7% من إجمالي الوافدين لأكثر 100 مدينة مستقبلة للسياح.

الشكل 10.4: أكثر مدن منظمة التعاون الإسلامي استقطابا للوافدين (2018)

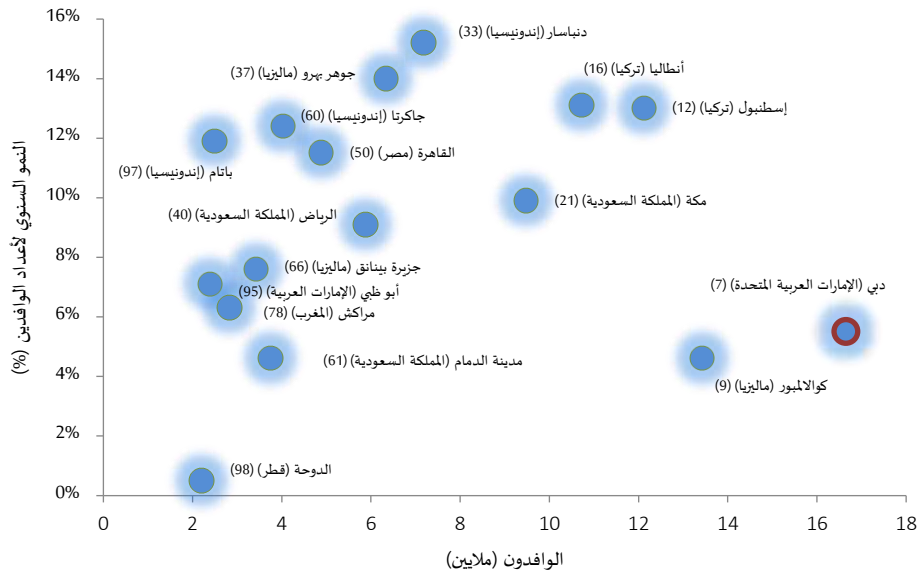

المصدر:

Wouter Geerts, *Top 100 City Destinations 2018*, Euromonitor International, 2018.

ملاحظات: القيم الواردة بين قوسن تمثل التصنيف. الوافدون هم السياح الدوليون، أي كل شخص يزور بلدا آخر غير بلده ويمكث فيه مدة 24 ساعة على الأقل، لفترة لا تتجاوز 12 شهرا. ويغطي مصطلح الوافدون الأشخاص الذين يزورون بلدا معينا لأي غرض كان، من قبيل الأعمال والترفيه وزيارة الأصدقاء والأقارب. ويستثني المصطلح الزوار المحليين والزوار ليوم واحد فقط وأصحاب الترانزيت وركاب السفن السياحية والعاملين مقابل أجر خارج بلدهم الأصل والطلاب الذين يقيمون في بلد ما لمدة تزيد عن 12 شهرا وأفراد العسكر وطواقم وسائل المواصلات والمهاجرين.

وتتصدر كل من دبي (16.7 مليون وافد) وكوالا لمبور (13.4 مليون وافد) قائمة أفضل المدن أداء في منظمة التعاون الإسلامي، وتتموقعان أيضا ضمن قائمة المدن العشر الأكثر زيارة في العالم، بحيث تحتلان المركزين السابع والتاسع على التوالي (الشكل 10.4). احتلت كلتا المدينتين رتبة أفضل من بعض أكثر الوجهات شهرة في أوروبا وأمريكا وآسيا، لأنهما تزخران بالكثير لتقديمه من حيث التقاليد والثقافة والمعالم السياحية والفنادق الفاخرة والمدن الترفيهية ومراكز التسوق ورياضات المغامرة... إلخ. ومع رؤية دبي السياحية 2020، تهدف هذه المدينة إلى استقطاب 20 مليون زائر أجنبي بحلول عام 2020، وهذا ما سيسمح لمدينة دبي باحتلال رتبة متقدمة في الأعوام القليلة المقبلة. وتقدر ماستركارد أن الزوار الأجانب عام 2017 أنفقوا 29.7 مليار دولار في دبي و 7.5 مليار دولار في كوالالمبور (GDCI, 2018). وفي نفس العام شكلت الحصة المباشرة لقطاع السفر والسياحة من الناتج المحلي الإجمالي لمدينتي دبي وكوالالمبور نسبتي 10.1% و 6.1% على التوالي (WTTC, 2018).

الشكل 11.4: عدد البنايات الشاهقة في مدن منظمة التعاون الإسلامي (2018)

	150 مترا أو أكثر	200 مترا أو أكثر
دبي (الإمارات العربية المتحدة)	190	80
جاكرتا (إندونيسيا)	85	38
كوالالمبور (ماليزيا)	59	26
إسطنبول (تركيا)	45	6
أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)	37	23
الدوحة (قطر)	35	21
الرياض (المملكة العربية السعودية)	17	9
مدينة الكويت (الكويت)	16	8
المنامة (البحرين)	13	6
الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)	12	4
مكة (المملكة العربية السعودية)	7	7
إزمير (تركيا)	6	3
سورابايا (إندونيسيا)	6	1
أنقرة (تركيا)	5	0
جدة (المملكة العربية السعودية)	5	2
تانقيرانغ (إندونيسيا)	5	1
باكو (أذربيجان)	4	1
بينانق (ماليزيا)	4	1
أستانا (كازاخستان)	3	0
جوهر بهرو (ماليزيا)	3	3
الفجيرة (الإمارات العربية المتحدة)	2	0
بيروت (لبنان)	2	0
عجمان (الإمارات العربية المتحدة)	0	1
الخبر (المملكة العربية السعودية)	0	1
إجمالي المنظمة	561	242

المصدر: skyscrapercenter.com

وتبرز المدينتين التركيتين إسطنبول (12.1 مليون، الرتبة 12) وأنطاليا (10.7 مليون، الرتبة 16) كذلك ضمن المدن الأكثر جذبا للوافدين الدوليين. وتعتبر إسطنبول كذلك ثالث أكثر المدن زيارة في أوروبا. ومن بين مدن منظمة التعاون الإسلامي الـ16 تميزت مدينة دنباسار الإندونيسية بأقوى نمو سنوي في أعداد الوافدين الدوليين عام 2018 بمعدل بلغ 15.2%.

وسجلت أيضا جوهر بهرو وأنطاليا وإسطنبول وجاكرتا وباتام والقاهرة نموا سنويا قويا نسبيا، حيث تراوحت معدلات النمو بين 11% و 14%. ويبين الشكل 10.4 أن جميع مدن منظمة التعاون الإسلامي المدرجة قد وسعت نطاق الأهمية التي تولها للسوق العالمية للسفر والسياحة، باستثناء الدوحة التي شهدت شبه ركود في أعداد الوافدين الدوليين بين عامي 2017 و 2018.

يعرض الشكل 11.4 عدد المباني الشاهقة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ويبدو أن دبي هي الرائدة في تشييد ناطحات السحاب في منطقة المنظمة بلا منازع. فحوالي 13% من المباني المكتملة في العالم التي يزيد طولها عن 150 مترا تقع في مدن بعض الدول الأعضاء في المنظمة. ومع نهاية عام 2018، كان في رصيد دبي 190 مبنى يفوق في طوله 150 مترا، وتليها في القائمة كل من جاكرتا وكوالا لمبور بمعدلي 85 و 59 مبنى مكتمل، على التوالي. وتتصدر هذه المدن الثلاث قائمة مدن المنظمة التي تضم أكبر عدد من المباني التي يبلغ ارتفاعها 200 متر أو أكثر. وبلغ إجمالي عدد المباني التي تتجاوز في طولها 200 متر في منطقة المنظمة 242 مبنى عام 2018، أو ما يناهز 18% من الإجمالي العالمي. وهذا الرقم يجسد زيادة كبيرة مقارنة بعام 2005 عندما كان عدد المباني المكتملة البالغ طولها 200 مترا أو أكثر لا يتجاوز 22 مبنى فقط في منطقة المنظمة (الشكل 12.4).

الإطار 1.4: مؤشر المدن العالمية القوية 2018

شهدت العقود القليلة الماضية وتيرة تنافسية متزايدة بين المدن بخصوص استقطاب الاستثمارات و "العاملين في مجال المعرفة" والسياح وفي بعض الحالات الموظفين المتميزين في مجال الإدارة.

يعرض مؤشر المدن العالمية القوية 2018 (GPCI)، الذي طوره معهد الاستراتيجيات الحضرية التابع لمؤسسة موري ميموريال، تقييما وتصنيفا للمدن الـ44 الرئيسية في العالم حسب "قدرة الجذب" أو قوتها الشاملة لاستقطاب المبدعين والمؤسسات التجارية من جميع أنحاء العالم. وتصنف المدن ضمن ست فئات على أساس 70 مؤشرا مفصلا، وهذه الفئات هي: الاقتصاد، والبحث والتطوير، والتفاعل الثقافي، وقابلية العيش، والبيئة، وسهولة الوصول للخدمات.

وبشكل عام، سجلت المدن الأوروبية معدلات أفضل على مستوى فئتي قابلية العيش والبيئة، في حين سجلت المدن الأمريكية درجات عالية في المجالات ذات الصلة بالبحث والتطوير، وهو ما يؤكد استقطاب هذه المدن للباحثين والمبتكرين. وبرزت سبع مدن آسيوية ضمن قائمة أفضل 10 مدن على مستوى فئة الاقتصاد.

وغطى مؤشر المدن العالمية القوية خمس مدن فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وكان تصنيفها كالآتي: دبي (29)، وكوالا لمبور (32)، وإسطنبول (34)، وجاكرتا (41) والقاهرة (44).

المصدر: مؤسسة موري ميموريال، مؤشر المدن العالمية القوية 2018، معهد الاستراتيجيات الحضرية في مؤسسة موري ميموريال، أكتوبر 2018.

الشكل 12.4: المباني التي يبلغ طولها 200 متر أو أكثر في بلدان المنظمة المكتملة البناء حسب السنوات

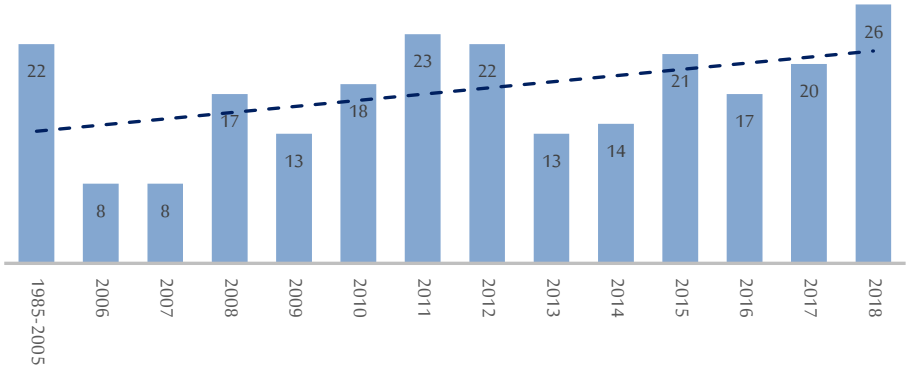

المصدر: skyscrapercenter.com

شهدت منطقة منظمة التعاون الإسلامي عام 2018 اكتمال عدد كبير من المباني البالغ ارتفاعها 200 مترا فما فوق أكثر من أي عام قبله، بمجموع 26 عملية استكمال (الشكل 12.4). وأكملت مدينة دبي عام 2018 أكبر عدد من المباني بهذا الارتفاع (10 مباني)، مسجلة بذلك رقما قياسيا بعد عام 2010 حين كان عدد المباني المكتملة من هذا النوع في المدينة 12 مبنى فقط.

الشكل 13.4: المباني التي يبلغ طولها 200 متر أو أكثر المكتملة في بلدان المنظمة حسب الوظيفة (2018)

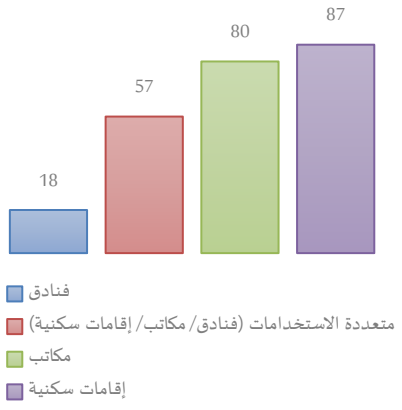

المصدر: skyscrapercenter.com

ولم يعد إنشاء المباني الشاهقة حكرا على المراكز المالية والتجارية فقط، بل أصبح بمثابة النموذج العالمي المقبول للتكثيف، خاصة مع توافد آلاف الأشخاص في منطقة المنظمة أسبوعيا على الحواضر. وتظهر الحصة الوظيفية للمباني الشاهقة في بلدان المنظمة تحولا في وظيفتها، بحيث باتت تجسد أبراجا سكنية بالكامل بدل أداء وظيفة توفير المكاتب متعددة الاستخدامات فقط. ففي عام 2018، بلغ عدد المباني البالغة 200 مترا فما فوق المكتملة البناء المخصصة لأغراض سكنية 87 مبنى من أصل 242 مبنى مكتمل، أي ما يعادل نسبة 36% من المجموع. والمباني المخصصة بأكملها للمكاتب هو النوع الثاني من المباني التي يزيد ارتفاعها عن 200 متر الأكثر شيوعا في منطقة المنظمة (الشكل 13.4).

يتعقب مؤشر نايت فرانك (Knight Frank) السنوي للأسواق الدولية للعقارات السكنية الفاخرة (PIRI 100) التغيرات التي تطرأ على أسواق العقارات السكنية الفاخرة[3] في 100 من أشهر مواقع الاستمتاع بالتزلج والشمس والمدن في العالم وأكثرها شعبية، بما في ذلك 10 مدن من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وحسب هذا المؤشر، تفوقت مدينة إسطنبول في أداء سوق العقارات السكنية الفاخرة على باقي مدن المنظمة، الواردة في الشكل 14.4، خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2016 وديسمبر 2017، بمعدل نمو في الأسعار بلغ نسبة 4.7%. وتلتها جاكرتا بمعدل نمو في الأسعار بلغ نسبة 1.5%. وفي عام 2017، شهدت أسواق العقارات السكنية الفاخرة في أبو ظبي (10-%) والدوحة (15-%) ولاغوس (25-%) نموا سلبيا بمعدلات عشرية. وسجلت أسعار سوق العقارات الفاخرة في مدن المنظمة الأخرى التي يغطيها هذا المؤشر معدلات تتراوح بين الركود والتراجع (الشكل 14.4).

الشكل 14.4: أداء سوق الإقامات السكنية الفاخرة (2017، %)

المصدر:

Knight Frank, The Wealth Report - Global Perspective on Prime Property and Investment, 2018.

3.4 الاستدامة

هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مستوى استدامة المدن. وعلى الرغم من أن مسألة الموضوعية في المعايير المعتمدة لتصنيف قصص النجاح في مجال التنمية الحضرية قد تكون دائما في موضع شك، خاصة بسبب نقص البيانات المتعلقة بالمدينة، تبقى المؤشرات أدوات قيمة تساعد على أخذ صورة عامة بخصوص أداء المدينة، وهو الأمر الذي يسمح بتحديد التحديات المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة. وجميع المؤشرات والتصنيفات المبينة أدناه تعتمد منهجية قوية وشفافة.

[3] العقار الفاخر: أكثر العقارات المرغوبة فيها وأغلاها في منطقة معينة، وتنحصر بشكل عام في فئة 5% المتصدرة لكل سوق حسب القيمة. وغالبا ما تتميز أسواق العقارات الفاخرة بصبغتها الدولية من حيث صفة المشترين.

ويعتبر المؤشر العالمي لقابلية العيش (Global Liveability Index) أحد التصنيفات المرموقة جدا، وتنشره وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست (EIU)، ويقيم هذا المؤشر المدن ويصنفها حسب مستوى الاستقرار فيها وخدمات الرعاية الصحية والثقافة والبيئة والتعليم والبنية التحتية. ويغطي المؤشر، كما هو محدد في الدراسات الاستقصائية، فقط المدن أو المراكز الاقتصادية التي قد يرغب الأشخاص أن يعيشوا فيها أو يزوروها.

الشكل 15.4: المؤشر العالمي لوحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست بشأن قابلية العيش 2015

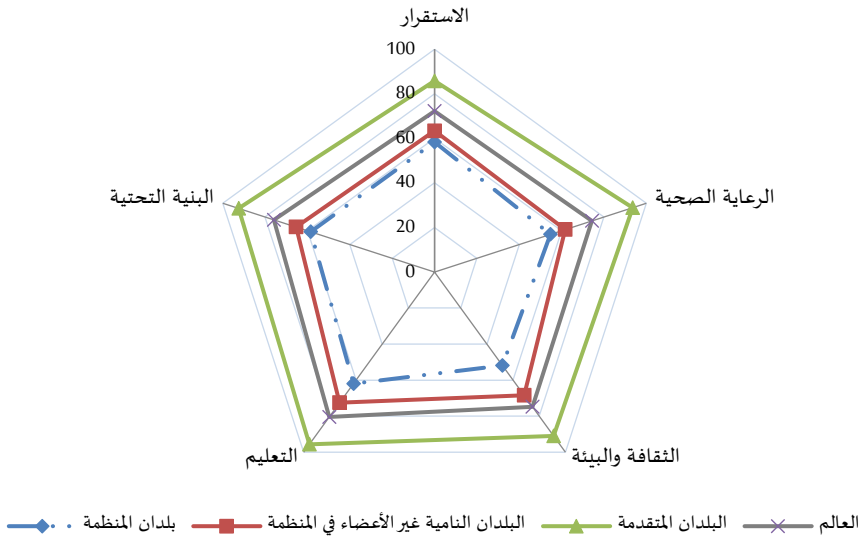

المصدر:

EIU, *The Global Liveability Index 2015*, Economist Intelligence Unit, August 2015.

ملاحظات: المعدلات على مقياس من 1 إلى 100، بحيث يدل 1 على "لا يطاق" و 100 على "مثالي".

ووفقا للمؤشر العالمي لقابلية العيش 2015، اعتلت كوالا لمبور قائمة مدن المنظمة، بحيث احتلت الرتبة 73 من أصل 140 مدينة على مستوى العالم، متقدمة بذلك على دبي (75) وأبو ظبي (79) ومدينة الكويت (83) والدوحة (85). وبالمقابل، صنفت مدينة دكا في المرتبة الثانية كأسوء المدن ملاءمة للعيش (139)، وإلى جانب دكا ضمت قائمة أسوء خمس مدن من المنظمة لاغوس (137) وطرابلس (136) وكراتشي (134) والجزائر العاصمة (134). وبلغ إجمالي عدد مدن المنظمة التي شملها هذا المؤشر 29 مدينة. ومع الأسف الشديد، سجلت مدن المنظمة معدلات دون المتوسط العالمي على مستوى جميع الفئات الفرعية (الشكل 15.4). وعلى سلم من 1 إلى 100، علما أن 1 يعني "لا يطاق" و 100 على "مثالي"، سجلت مدن المنظمة أحسن معدل في فئة التعليم (62) وأدنى معدل في الثقافة والبيئة (52).

تصدر ميرسير (Mercer)، وهي مؤسسة استشارية في مجال الموارد البشرية، مؤشر جودة الحياة المعيشية الذي يرصد المدن التي توفر أفضل وأجود مستوى معيشي للمواطنين. يصنف المؤشر 55 مدينة من مدن

منظمة التعاون الإسلامي ضمن 231 مدينة حول العالم يشملها المؤشر، ويحلل الظروف المعيشية من خلال دراسة 10 فئات، وهي البيئة السياسية والاجتماعية، والوضع الاقتصادي، والثقافة، والصحة، والتعليم، والخدمات العامة والمواصلات، والترفيه، والسلع الاستهلاكية، والإسكان والبيئة الطبيعية. وتحتل دبي المرتبة 74 وهذا ما يجعلها المدينة التي توفر أفضل جودة حياة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 4.4). وتلتها كل من أبو ظبي (77) وكوالا لمبور (85) وجوهر بهرو (101) ومسقط (105). وتذيل قائمة مدن المنظمة كل من بغداد في المرتبة الأخيرة (231) بعد صنعاء (229) والخرطوم (227) وانجمينا (226) وكوناكري (222).

وتصنف مؤسسة ميرسير أيضا 209 مدينة، من بينها 47 من مدن منطقة المنظمة، في دراستها الاستقصائية لتكاليف المعيشة التي تقيس تكاليف متعلقة بأكثر من 200 عنصر بما في ذلك السكن والنقل والأكل واللباس والأغراض المنزلية ووسائل الترفيه. وتوصلت الدراسة الاستقصائية لعام 2017 إلى أن مدينة انجمينا، عاصمة تشاد وأكبر مدنها، هي أكثر المدن تكلفة في منطقة المنظمة بالنسبة للمغتربين، وتحتل الرتبة 15 كأغلى المدن على الصعيد العالمي. وإلى جانب انجمينا، تشكل كل من دبي (19) وأبو ظبي (22) ولاغوس (28) وليبرفيل (32) قائمة المدن الخمسة الأكثر غلاء من بين كل مدن المنظمة. وتبقى تونس العاصمة (209) أرخص المدن في العالم بالنسبة للمغتربين وفقا للدراسة الاستقصائية لتكاليف المعيشة. ومن بين أرخص المدن في منطقة المنظمة كذلك هناك بيشكيك (208) وكراتشي (201) وبانجول (192) ونواكشوط (189). وجدير بالذكر أن تكلفة المعيشة في المدن التي شملتها الدراسة الاستقصائية تتأثر بشكل مباشر بتقلبات العملة الوطنية، وبشكل خاص مقابل الدولار الأمريكي (الجدول 4.4).

ويعِد معهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال (IESE) الكائن بإسبانيا مؤشر حركية المدن، ويصنف هذا المؤشر "أذكى" 180 مدينة في العالم، أي المدن التي تتمتع بأعلى مستويات الابتكار والاستدامة وجودة الحياة. ويحلل المؤلفون 79 مؤشرا تشمل 10 أبعاد مختلفة للحياة الحضرية: الاقتصاد، والتكنولوجيا، ورأس المال البشري، والتماسك الاجتماعي، والانفتاح على العالم، والبيئة، والحركية والنقل، والتخطيط الحضري، والإدارة العامة، والحوكمة.

والشيء المؤسف الذي يعكسه مؤشر حركية المدن هو أن 23 مدينة فقط من منطقة منظمة التعاون الإسلامي هي التي تمكنت من حجز موقع لها ضمن قائمة أذكى المدن في العالم عام 2017، وتبقى أبوظبي (64) أذكى مدن المنظمة هذه. وتليها دبي في المركز الثاني (66) ثم كوالا لمبور (92) وإسطنبول (104) وجدة (120). وتذيلت كراتشي قائمة جميع المدن التي شملتها الدراسة البالغ عددها 180 مدينة، وتلتها كل من لاغوس (179) ودوالا (176) وعمان (175) والدار البيضاء (171). ويشير التصنيف القائم على باقي الأبعاد إلى أن مدن المنظمة تسجل في المتوسط أفضل الرتب في الإدارة العامة على مستوى العالم (الشكل 16.4). وعلى مستوى البعدين المتعلقين بالتماسك الاجتماعي والاقتصاد، سجلت مدن منظمة التعاون الإسلامي متوسط أداء أفضل نسبيا من مدن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. لكن بخصوص الأبعاد

السبعة المتبقية من مؤشر حركية المدن، كان متوسط تصنيف مدن المنظمة دون متوسطات مجموعات البلدان الأخرى، مع هوة كبيرة على مستوى الأبعاد المتعلقة بالتخطيط الحضري ورأس المال البشري والحوكمة.

الشكل 16.4: تصنيف معهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال لحركية المدن (2017)

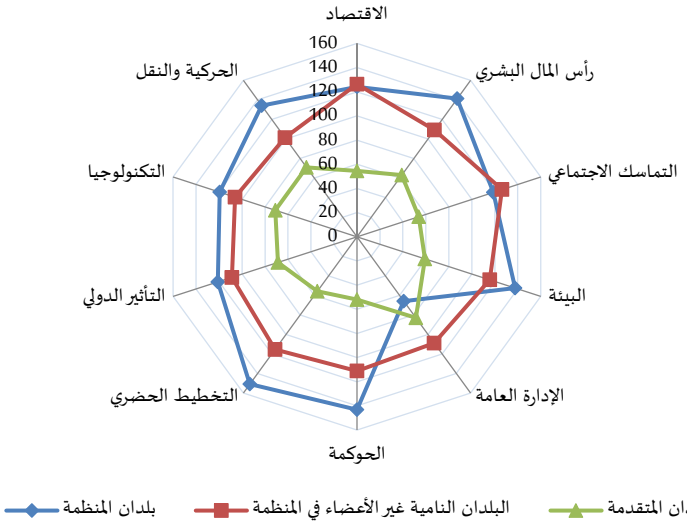

المصدر: معهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال (IESE).

ملاحظات: كل بعد من هذه الأبعاد يعكس تصنيفا يتراوح بين 1 و 180، بحيث كلما كان الرقم صغيرا كانت النتيجة أفضل في البعد ذي الصلة.

وصنفت نسخة 2017 لمؤشر A.T. Kearney للمدن العالمية 128 مدينة (26 من بلدان منظمة التعاون الإسلامي) وذلك بناء على النشاط التجاري، ورأس المال البشري، ومستوى تبادل المعلومات، والخبرات الثقافية، والمشاركة السياسية فيها. ويهدف المؤشر إلى قياس تأثير المدن على ما يحدث خارجها ومدى انصهارها في الأسواق العالمية وتبنيها لمنظور عالمي على مستوى الثقافة والابتكار. وتتصدر إسطنبول (25) قائمة أفضل مدن المنظمة أداء على هذا المؤشر، لكونها تتيح إمكانية القيام بالأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية بمستويات أعلى نسبيا، فضلا عن استضافتها لبعض أفضل المتعلمين في العالم وسهولة تبادل المعلومات فيها وغنى تراثها الثقافي. وتحتل دبي (28) المرتبة الثانية كأهم مدينة عالمية في منطقة المنظمة وتليها كوالالمبور (49). وبالإضافة إلى هذه المدن الثلاثة، تكمل كل من جاكرتا (56) والقاهرة (62) قائمة أفضل خمس مدن أداء في منطقة المنظمة. وتذيلت كل من الخرطوم (126) ومسقط (125) وبغداد (118) والإسكندرية (113) ولاهور القائمة كأسوء المدن العالمية في منطقة المنظمة (الجدول 4.4).

ويسلط مؤشر المدن المحتضنة للابتكار 2016-2017 الذي أعدته مؤسسة thinknow2 للابتكار الضوء على المدن التي تعتبر أفضل مكان للعمل في مجال الابتكار والاستثمارات. فهو يقيم أداء 500 مدينة عبر مختلف مناطق العالم. والتصنيف يعتمد على 162 مؤشرا فرعيا، بما في ذلك نظام المواصلات، وشبكة

الإنترنت ذات الحزمة العريضة، والمرافق المخصصة للمؤتمرات، والأنظمة المتعلقة بالدخول للبلد، والسياسات والخدمات العامة، والبرامج الخاصة بتعزيز الأعمال التجارية الناشئة، وعدد من المحفزات المادية أو الافتراضية الأخرى التي تعد الشروط المسبقة من أجل بيئة داعمة للابتكار. وتصنف المدن على هذا المؤشر في أربع فئات: المدن البؤرية (المدن الأكثر نشاطا في مجال الابتكار حيث تعتمد الأوساط الصناعية على سلسلة من الأفكار الابتكارية)، والمدن المحورية (المدن ذات التأثير الكبير على الابتكار)، والمدن العقدية (المدن التي تتسم بالتنافسية على المستوى العالمي على صعيد عدد من قطاعات الابتكار)، والمدن الناشئة (المدن التي لا تتسم بعد بالتنافسية على المستوى العالمي، لكن بتحقيقها لتحسينات كبيرة في مختلف المؤشرات بوسعها أن تصبح ضمن فئة المدن العقدية).

ومؤشر المدن المحتضنة للابتكار 2016-2017 يغطي 45 مدينة من مدن منطقة منظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها مدينة واحدة مصنفة ضمن فئة المدن البؤرية و 3 ضمن فئة المدن المحورية و 22 ضمن فئة المدن العقدية و 14 ضمن فئة المدن الناشئة. واحتلت دبي (28، فئة المدن البؤرية) الصدارة كأفضل مدن المنظمة في مجال الابتكار خلال فترة 2016-2017. وبقية المدن المشكلة لقائمة أفضل خمس مدن في المنظمة في مجال الابتكار هي أبو ظبي (68، فئة المدن المحورية) وإسطنبول (81، فئة المدن المحورية) وكوالا لمبور (92، فئة المدن المحورية) وجاكرتا (218، فئة المدن العقدية). وتذيلت التصنيف على مؤشر المدن المحتضنة للابتكار كل من الخرطوم (499) ودوالا (497) وهاركورت (496) ودوشنبه (493) ودكار (489).

تشير المؤشرات والتصنيفات السالفة الذكر أن هناك عمل كثير يتعين على بلدان المنظمة القيام به لتحقيق تحسن على مستوى التنمية الحضرية المستدامة، خاصة عند مقارنة مدنها مع مدن البلدان المتقدمة. ونجد أن أبو ظبي ودبي وإسطنبول وكوالا لمبور من أكثر المدن نجاحا في بلدان المنظمة على صعيد عدد من الفئات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة، بينما تعيش بعض مدن المنظمة المتذيلة للتصنيفات حالة من الدمار بسبب النزاعات والعنف.

الجدول 4.4: تصنيف مدن منظمة التعاون الإسلامي على المؤشرات العالمية (أفضل وأسوء خمس مدن)

التصنيف العالمي لوحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست (EIU) بشأن قابلية العيش (2015)			تصنيف مؤسسة ميرسير لجودة الحياة المعيشية (2018)			تصنيف مؤسسة ميرسير لتكلفة المعيشة (2017)		
أفضل خمس مدن			**أفضل خمس مدن**			**أفضل خمس مدن**		
ماليزيا	كوالالمبور	73	الإمارات العربية	دبي	74	تشاد	انجمينا	15
الإمارات العربية	دبى	75	الإمارات العربية	أبوظبي	77	الإمارات العربية	دبى	19
الإمارات العربية	أبوظبى	79	ماليزيا	كوالالمبور	85	الإمارات العربية	أبوظبى	22
الكويت	مدينة الكويت	83	ماليزيا	جوهر بهرو	101	نيجيريا	لاغوس	28
قطر	الدوحة	85	عمان	مسقط	105	الغابون	ليبرفيل	32
أسوء خمس مدن			**أسوء خمس مدن**			**أسوء خمس مدن**		
الجزائر	الجزائر	134	غينيا	كوناكري	222	موريتانيا	نواكشوط	189
باكستان	كراتشى	134	تشاد	انجمينا	226	غامبيا	بانجول	192
ليبيا	طرابلس	136	السودان	الخرطوم	227	باكستان	كراتشى	201
نيجيريا	لاغوس	137	اليمن	صنعاء	229	قرغيزستان	بيشكيك	208
بنغلاديش	دكا	139	العراق	بغداد	231	تونس	تونس	209

تصنيف معهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال (IESE) لحركية المدن (2017)			تصنيف مؤشر مؤسسة ATKearney للمدن العالمية (2017)			مؤشر مؤسسة thinknow2 للمدن المحتضنة للابتكار 2016-2017		
أفضل خمس مدن			**أفضل خمس مدن**			**أفضل خمس مدن**		
الإمارات العربية	أبوظبى	64	تركيا	إسطنبول	25	الإمارات العربية	دبى	28
الإمارات العربية	دبى	66	الإمارات العربية	دبى	28	الإمارات العربية	أبوظبى	68
ماليزيا	كوالالمبور	92	ماليزيا	كوالالمبور	49	تركيا	إسطنبول	81
تركيا	إسطنبول	104	إندونيسيا	جاكرتا	56	ماليزيا	كوالالمبور	92
المملكة السعودية	جدّة	120	مصر	القاهرة	62	إندونيسيا	جاكرتا	218
أسوء خمس مدن			**أسوء خمس مدن**			**أسوء خمس مدن**		
المغرب	الدار البيضاء	171	باكستان	لاهور	111	السنغال	دكار	489
الأردن	عمان	175	مصر	الإسكندرية	113	طاجيكستان	دوشنبه	493
الكاميرون	دوالا	176	العراق	بغداد	118	نيجيريا	هاركورت	496
نيجيريا	لاغوس	179	عمان	مسقط	125	الكاميرون	دوالا	497
باكستان	كراتشى	180	السودان	الخرطوم	126	السودان	الخرطوم	499

الشكل 17.4: التوزيع الجغرافي لمدن منظمة التعاون الإسلامي المصنفة

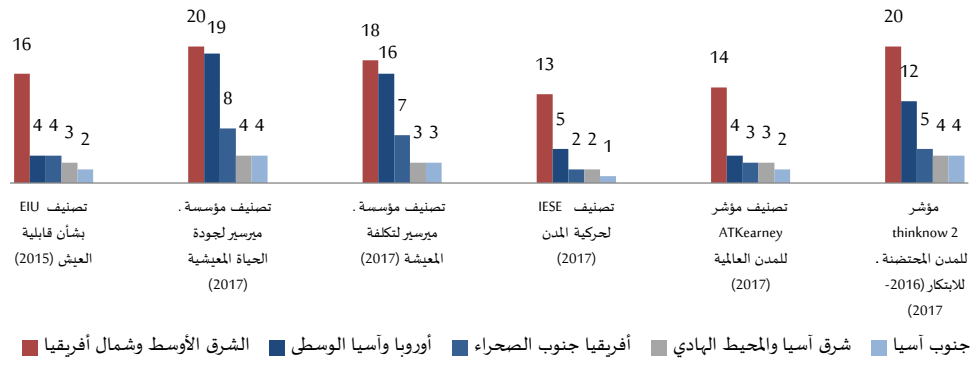

ومن خلال التوزيع الجغرافي لمدن منظمة التعاون الإسلامي التي تغطيها المؤشرات أعلاه يتبين أن المدن الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكثر ورودا في التصنيفات العالمية (الشكل 17.4). وتأتي مدن المنظمة الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى في الرتبة الثانية من حيث أكثر مدن المنظمة ظهورا على التصنيفات العالمية. وقلة ظهور مدن المنظمة من المناطق الأخرى على قوائم المقارنات العالمية دليل ساطع على أن هناك تفاوتات في وتيرة التقدم بين مدن المنظمة.

وكثير من المناطق الحضرية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ضحية لتبعات الحروب والنزاعات. فعلى سبيل المثال، لغاية شهر فبراير 2019، الذي سجل مرور عامين على المعركة التي استعادت من خلالها القوات العراقية الموصل من قبضة داعش، لم تكن السلطات المحلية مزودة بالمعدات اللازمة لإزالة الأنقاض المتناثرة في جميع أنحاء المدينة (Davison, 2019). ويمكن اعتبار بعض مدن المنظمة ضحية للإخفاقات السياسية على المستوى الوطني. ومن شأن الإخفاقات على صعيد السياسات الوطنية، مثل ضعف الاستثمارات في البنية التحتية والعقبات التنظيمية وسوء إدارة السياسات الاجتماعية، أن تكون من الأسباب الرئيسية لانتشار البطالة وعدم المساواة وضعف المستوى التعليمي وهشاشة ظروف السكن وخدمات الرعاية الصحية في المناطق الحضرية (Detter and Fölster, 2017). ويمكن بالمقابل أن يكون لدى الحكومات المحلية في منطقة المنظمة رؤية واضحة بشأن الحال الذي ينبغي أن تكون عليه المدن، لكن في الواقع عادة ما تبقى الخطط المحلية الواعدة لتنمية المدن معلقة بسبب نقص في التمويل.

يزعم أنصار السوق الحرة أن السوق عادة ما تحقق مستويات أعلى من الإنتاجية والفعالية عندما لا يتدخل المسؤولون بشكل كبير. وفي هذا السياق، يرون أن حكومات المدن لا تستطيع عمل الكثير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأحسن ما يمكن أن تقدمه هو تعزيز القدرة التنافسية في المجال الحضري وجعل المدينة جذابة للمستثمرين. وفي ذات الوقت، يرى المعارضون لهذا الرأي أنه ينبغي لحكومات المدن التركيز أكثر على توفير السلع والخدمات والمرافق العامة لأنه لا يوجد ما يضمن أن تعم المزايا المتعلقة بالتنافسية والتنمية الاقتصادية بالضرورة أغلب سكان المدينة (Kim and Short, 2018).

واضح جدا من خلال منظور التنمية الاجتماعية وما تشير إليه الحقائق على أرض الواقع أن الكثير من المدن غير قادرة على الاستفادة التامة من المزايا المرتبطة بالاقتصادات التكتلية، وذلك نتيجة للعوامل المتسببة في الاكتظاظ الناجمة عن التكتل في منطقة معينة. إذا كانت الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية غير قادرة على مواكبة مستوى الطلب مع تكتل أعداد أكبر من السكان والشركات في المناطق الحضرية، أو إذا كانت أسواق الأراضي والسكن لا تساير مستويات الطلب المتزايدة على العقارات في المناطق الحضرية، فقد تكون مهمة التخفيف من العوامل المتسببة في الاكتظاظ صعبة للغاية (World Bank, 2015c). لهذا يلجأ معظم واضعي خطط العمل المتعلقة بسياسات المدينة للجمع بين عناصر منظوري النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ومدن منظمة التعاون الإسلامي بدورها توصى أن تحذو نفس الحذو.

الفصل الخامس

الآثار الاجتماعية للتوسع الحضري

إن التوسع الحضري مسألة تهم بالأساس الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه. وفي العديد من البقاع الجغرافية لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي حيث تتزايد أعداد سكان المجال الحضري بوتيرة لا تتناسب مع المستويات البطيئة للتنمية الاقتصادية فيها، عادة ما يفشل التوسع الحضري في تلبية متطلبات سكان المدن وهذا ما يفضي إلى زيادة عدد الأشخاص المحرومين من الحد الأدنى من الخدمات. والنتيجة الحتمية لذلك هي زيادة أعداد المستوطنات غير المستقرة في المناطق المتسمة بمستويات عالية من الهشاشة وما يترتب عن ذلك مثل نمو الاقتصادات غير الرسمية وسوء ظروف عيش السكان في هذه المناطق. لهذا السبب، لم تستفد بالشكل اللازم مدن منظمة التعاون الإسلامي السريعة النمو من إمكاناتها لتحفيز الشمول الاجتماعي.

1.5 الإسكان والتجمعات السكنية العشوائية

تشير تقديرات موئل الأمم المتحدة إلى أن ما يناهز 180 ألف من السكان الجدد للمجالات الحضرية في البلدان النامية بحاجة إلى الوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية كل يوم. ولتلبية هذه الاحتياجات، يلزم ضخ ما يقارب 70 تريليون دولار بين عامي 2016 و 2030 كاستثمارات في قطاعات البنية التحتية (UN Habitat, 2015a). ويرى ليفي (Levy, 2013) أن للبنية التحتية تأثير سياسي كبير على سكان المناطق الحضرية –بصرف النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية – نظرا لقدرتها على التأثير على قيمة الأرض وضمان الحيازة والحصول على الدخل والاستفادة من الفرص المتاحة.

وبشكل عام، رغم اختلاف الظروف من بلد إلى آخر يبقى هناك نقص في مستوى عرض الأراضي والسكن بأسعار معقولة مقابل حجم الطلب. كما أن ارتفاع الطلب على الإسكان يزيد من تكاليفه، وهذا ما يجعل من الصعب على الفئات ذات الدخل المنخفض توفير سكن لائق. لذلك يجد الأشخاص غير القادرين على الحصول على سكن بطريقة قانونية أنفسهم مضطرين للسكن في المناطق غير الرسمية مثل الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية (Ooi & Phua, 2007). تشير الإحصاءات الباعثة على الانزعاج المتعلقة بالأحياء الفقيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي - الواردة في الفصل الثاني - أن النمو الحضري لا يؤدي بالضرورة إلى ازدهار الجميع وأن الأحياء الفقيرة تتخذ لها موضعا بارزا في العديد من المدن الكبرى في منطقة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، بات التوسع الحضري مرادفا لتنامي التجمعات السكنية العشوائية في المناطق الفقيرة في جغرافية المنظمة، لاسيما في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث تتوافق طرديا معدلات النمو السنوي للتجمعات السكنية غير الرسمية ومعدلات التوسع الحضري. لكن لسوء الحظ، نادرا ما تسمع قصص الأشخاص الذين يعيشون في مثل هذه التجمعات غير الرسمية دون سكن لائق يأويهم ولا خدمات أساسية في حياتهم اليومية.

عادة ما يؤدي وجود خلل في أسواق الأراضي والعقارات السكنية وسوء التخطيط الحضري إلى لجوء الفقراء من السكان للسكن في أراض خاصة أو عامة غير آمنة.[4] ويشير صندوق الأمم المتحدة للسكان (2018) إلى أن تنامي أعداد الأحياء الفقيرة ماهو إلا نتيجة للقرارات الهادفة إلى الحد من توافد الفقراء إلى المدن، من خلال محدودية توفير الخدمات للتجمعات السكنية غير الرسمية أو الإجلاء القسري للفقراء من المناطق الحضرية وإعادة توطينهم في مناطق هامشية أو لا تتوفر فيها الخدمات بالقدر الكافي. وهناك فعلا الكثير من المدن التي تشجع أو تجبر السكان المقيمين في تجمعات سكنية غير رسمية على الانتقال إلى أطراف المدن، ولكن هذه المقاربة غالبا ما تؤدي إلى تنامي مشاكل خاصة مثل معاناة هؤلاء السكان من العزلة عن الشبكات الاجتماعية والاستفادة من فرص العمل. وتوصل ووكر وفريدياني وتراني (Walker, Frediani and Trani, 2012) إلى أن إعادة تأهيل سكان الأحياء الفقيرة لتصبح مساكن جديدة وأكثر ملاءمة للعيش من شأنه تحسين مستوى ولوجهم للخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، لكن هذه المساكن - التي عادة ما تكون في أماكن بعيدة عن وسط المدينة - تجعل الأمر صعبا بالنسبة لسكانها لمزاولة أنشطة مدرة للدخل.

الصورة 1.5: منظر جوي لتجمع سكني غير رسمي في بلدة أورانغي، كراتشي

المصدر: Thomson Reuters Foundation/Aamir Saeed, 2016.

ملاحظات: تشير التقديرات إلى أن التجمعات السكنية في بلدة أورانغي، كراتشي، موطن لما يقارب 2.4 مليون شخص. واضطر القاطنون بهذه المنطقة لتشييد المجاري بأنفسهم بعد طول انتظار أن تقوم الحكومة بذلك. وفي الوقت الراهن أكثر من 90% من أزقة وشوارع بلدة أورانغي البالغ عددها تقريبا 8000 تتوفر على أنابيب الصرف الصحي – كلها من تشييد السكان.

[4] يحدد بشكل عام مستوى الفقر في المناطق الحضرية على أساس وصول الناس إلى الدخل وفرص العمل وظروف معيشتهم واستفادتهم من بنية تحتية وخدمات ملائمة ومدى تعرضهم للمخاطر البيئية. وهذه المحددات مجتمعة تشكل الأساس لانتشار عدم المساواة الهيكلية التي لها تداعيات طويلة الأجل على فقراء المناطق الحضرية.

لا يتمتع الأشخاص المقيمون في التجمعات السكنية غير الرسمية عموما بضمان الحيازة – على الرغم من الإقرار الصريح بذلك في الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (المقصد 4.1) كأحد العناصر الأساسية للقضاء على الفقر في العالم. فتحسين مسألة ضمان الحيازة للنساء والرجال على حد سواء قد يعود بفضل كبير على صعيد الدخل والأمن الغذائي والمساواة في صفوف الأسر المعيشية، وإلا فإن العيش على أراض غير مضمونة الحيازة يعني أن فقراء المناطق الحضرية معرضون لخطر الإجلاء، وهذا ما يحد من فرص استثمارهم في الأصول القيمة، أو قدرتهم على الحصول على قروض، أو حتى استغلال منازلهم لأغراض الصناعات المنزلية.

ربما تكون مسألة ضمان الحيازة من أكبر التحديات الهيكلية في المناطق الحضرية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لأنها في صميم التحدي المتمثل في تحسين مستوى استفادة الأشخاص من سكن لائق. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ألبانيا كمثال جيد في مجال إضفاء الطابع القانوني على التجمعات السكنية غير الرسمية. فعلى امتداد ما يقرب من عقدين بعد سقوط الشيوعية، لم يكن أمام الحكومة الألبانية خيار سوى السماح بالنمو الكبير للتجمعات السكنية غير الرسمية. وكنتيجة لذلك بات ما يناهز ثلثي المباني في المناطق الحضرية في ألبانيا عبارة عن تجمعات سكنية غير رسمية، ومعظمها محروم من خدمات البنية التحتية الأساسية وهذا ما تسبب في مشاكل كبيرة على مستوى الإمداد بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. ولحل هذه المعضلة، مرر البرلمان الألباني عام 2006 قانونا لإضفاء الصبغة القانونية على هذه التجمعات السكنية وأعمال البناء (Mane, 2017).

الشكل 1.5: حكومات منظمة التعاون الإسلامي التي كانت لديها سياسات أو استراتيجيات على امتداد السنوات الخمس الماضية لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الحضرية (2015)

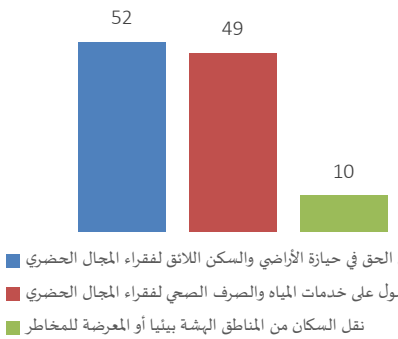

المصدر:
UN, *Policies on Spatial Distribution and Urbanization: Data Booklet,* United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2016).

ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على الاعتراف الرسمي بالأملاك غير الرسمية ما حصل مؤخرا في أفغانستان، حيث أطلقت الحكومة عام 2018 بشكل رسمي عملية إصدار شهادات حيازة الأراضي لصالح المقيمين في التجمعات غير الرسمية في المجال الحضري، وجاء ذلك بموجب المرسوم الرئاسي بشأن تسجيل العقارات في التجمعات السكنية غير الرسمية في المجال الحضري.

وحسب ما يظهره الشكل 1.5، تمكنت معظم حكومات بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع حلول عام 2015 من اعتماد سياسات أو استراتيجيات أو تدابير لتحسين مستوى الحصول على خدمات المياه والصرف

الصحي وضمان الحق في حيازة الأراضي والسكن اللائق للفقراء الذين يعيشون في المجال الحضري. لكن العدد المتزايد للتجمعات السكنية غير الرسمية في منطقة المنظمة دليل على وجود مشكل في التنفيذ الفعال لهذه السياسات.

وأفادت كل من لبنان وأوزبكستان أنه مع حلول عام 2015 لم يكن لدى البلدين سياسات من هذا النوع، بينما أشارت كل من بروناي وفلسطين وتركمانستان واليمن إلى عدم توفرها على سياسات تخص ضمان الحق في حيازة الأراضي والسكن اللائق للفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

ولبناء مدن مستدامة وشاملة للجميع، من المهم للغاية أن تطور الحكومات المحلية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي قوانين تخص التجمعات السكانية غير الرسمية، ومن المهم كذلك العمل عن قرب مع سكان هذه التجمعات، وإلا فإن العواقب الاجتماعية والاقتصادية ستؤثر بالسلب على المجتمع بأكمله.

إن الأحياء الفقيرة عادة ما تجعل سكانها (فقراء المناطق الحضرية) عرضة لمخاطر يمكن في الواقع تجنبها. فمنها مخاطر بيولوجية مثل الإصابة ببعض الأمراض الناجمة عن المياه غير المأمونة أو سوء خدمات الصرف الصحي، وهناك مخاطر كيميائية ناجمة عن التلوث والنفايات الخطرة والعمليات الكيميائية أو

الصورة 2.5: تلوث الهواء في جاكرتا

المصدر: AFP

ملاحظات: تعكس الصور المأساوية الملتقطة للمدن بكل وضوح تأثير تلوث الهواء. لكن ما لا تظهره هذه الصور هو النطاق الكامل للعواقب الوخيمة على الإنسان. فحوالي 3 ملايين شخص يتوفى في العالم سنويا بسبب الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء، وما هذا إلا جانب من الجوانب المتعلقة بالتحديات الصحية التي تواجهها المراكز الحضرية في وقتنا الحاضر.

الصناعية، كما أن هناك مخاطر مادية ناجمة عن الحوادث أو الكوارث الطبيعية مثل قسوة المناخ والفيضانات والزلازل ...إلخ، بالإضافة إلى مخاطر متعلقة بقضايا اجتماعية وسياسية مثل حالات الإرهاب والصراعات الاجتماعية والجريمة المنظمة وما شابه ذلك (Twigg, 2015). ويمكن للفقراء الذين يعيشون في المجال الحضري تجاوز كل هذه المخاطر بمجرد أن تحسن الدولة من وضعهم السكني. لكن مع حلول عام 2015، كما يبين الشكل 1.5، لم تعتمد سوى عشر حكومات في منطقة المنظمة (الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، إندونيسيا، المالديف، موزمبيق، عُمان، السنغال، سورينام، طاجيكستان) سياسات أو استراتيجيات تهدف إلى نقل السكان من المناطق الهشة بيئيا في السنوات الخمس الماضية.

تتربص بفقراء المجالات الحضرية مخاطر بيولوجية وكيميائية كبيرة، وتختلف حدتها حسب المكان الذي يعيشون فيه وظروف السكن (الاكتظاظ، ومتانة المباني ...إلخ)، ومستوى الدخل. وفي كثير من الأحيان، تتخذ الأحياء الفقيرة المتواجدة في هوامش المدن مكانا لها بالقرب من الملوثات الصناعية التي تفرغ مواد ضارة في مطارح النفايات أو في المسطحات المائية.

وفي ظل غياب إمكانية الوصول إلى الخدمات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات بالقدر المناسب، تزيد التجمعات السكنية الفقيرة من مستوى التلوث إلى جانب مطارح النفايات وملوثات المسطحات المائية (UN Habitat, 2015b). وكنتيجة لذلك باتت المستويات المرتفعة للملوثات

الصورة 3.5: حي الصفيح ماكوكو، لاغوس، نيجيريا

المصدر: AFP.

ملاحظات: ماكوكو منطقة تتكتل فيها ستة أحياء عشوائية. وأربعة من هذه الأحياء عائمة في مياه بحيرة واثنين منها على اليابسة. وتعد سوء التغذية وظروف الولادة وانتشار الأمراض مثل الملاريا من بين أبرز القضايا التي يعاني منها هذا التجمع السكاني. وتختلف التقديرات بشأن عدد الأشخاص الذين يعيشون هناك بشكل مهول، فالأرقام المتوفرة تشير إلى عدد يتراوح بين 30 ألف و 250 ألف نسمة.

الهواء، الناجمة عن مخلفات الاستخدامات المنزلية وتردي خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وحفظ الصحة (WASH) والمواد السامة، من الأسباب المباشرة لانتشار الأمراض غير المعدية بمستويات عالية – وفي أسوأ السيناريوهات – حصول عدد كبير من الوفيات. فأرقام الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة بشكل كبير، حتى في البلدان المتقدمة نسبيا مثل ألبانيا. ومن جهة أخرى، ترتفع معدلات الوفيات الناجمة عن سوء خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وحفظ الصحة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك راجع لارتفاع نسبة سكان التجمعات السكنية الفقيرة.

وفقا لدال بوز وآخرون (Dal Poz et al., 2009)، غالبا ما يكون السكان الفقراء في المدن "غير مرئيين" بالنسبة لقطاع الصحة بسبب طبيعة الأماكن التي يعيشون فيها – لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها حصة الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، أشارت عدة دراسات إلى وجود علاقة جدلية بين التوسع الحضري وارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (Mathers & Loncar, 2006; Abegunde, et al., 2007; Geneau et al., 2010; WHO, 2013). وبالإضافة إلى ذلك، ترى منظمة الصحة العالمية أن ارتفاع معدلات التوسع الحضري من القضايا المتعلقة بـ"سلامة الصحة العامة"، لأن هناك احتمالية كبيرة أن تسرع الأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون بالقرب من التجمعات السكنية الفقيرة والعشوائية في انتشار الأمراض الوبائية مثل الأنفلونزا وإيبولا وفيروس زيكا... إلخ (2015). والتنمية الحضرية غير الخاضعة للإدارة السليمة لا تأثر فقط على الجانب الصحي، بل تسهم أيضا في ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة وتعزز الإقصاء والهشاشة.

2.5 الاقتصاد غير الرسمي وعدم المساواة

يعتبر نمو القطاعات غير الرسمية، إلى جانب التوسعات السكنية غير الرسمية، من الخصائص الأخرى التي تتميز بها المناطق الحضرية التي تضم أعدادا كبيرة وسريعة النمو من السكان. والاقتصاد غير الرسمي، كما يمكن تعريفه ببساطة، هو مجموع الأنشطة الاقتصادية التي لا يد للحكومة في تنظيمها. وتشير تقديرات بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي إلى وجود أرقام مهولة بخصوص العمالة غير الرسمية، كما هو الحال في دكا وجاكرتا اللتين تبلغ فيهما نسبتها 65% (Kim and Short, 2008).

وحسب باشيتا وإرنست وبوستمانتي (Bacchetta, Ernst, and Bustamante, 2009)، يمثل الاقتصاد غير الرسمي ما يقارب 30 إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في العديد من البلدان النامية. والاقتصاد غير الرسمي الناضج من شأنه المساهمة في خلق منصة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار والسلام على نطاق واسع. لكن بحكم أنه غير منظم، فمن الممكن أيضا أن يتسبب في انتشار مظاهر الاستغلال وسوء المعاملة والإساءة.

يميز معظم الأكاديميين بين الإنتاج والتوزيع غير المنظم للسلع والخدمات المشروعة والأنشطة المعروفة بطبيعتها الإجرامية. فعلى سبيل المثال، يلجأ العديد من الموظفين الرسميين، مثل المدرسين في المدارس العامة، في عدد من البلدان المنخفضة الدخل، إلى البحث عن وظائف ثانية في القطاع غير الرسمي لكسب دخل إضافي. لهذا السبب تدعو منظمة العمل الدولية الحكومات إلى الرفع من مستوى دعمها للعمالة غير الرسمية، لأنها ترى أن المهن غير الرسمية من السبل الممكنة أمام الفقراء للحصول على عمل (Kim and Short, 2008). لكن بالرغم من ذلك، تفرض السياسات النيوليبيرالية قيودا كثيرة تقزم قدرة الدولة على تنظيم القطاع غير الرسمي ودعمه.

وبشكل عام، تقدم الخدمات في التجمعات السكنية الفقيرة على أساس الوقت (بضع ساعات في اليوم)، عن طريق مقدمي الخدمات من القطاع الخاص/ غير الرسمي، أو للاستخدام الجماعي – وهذا ما ينتج عنه خدمات إما رديئة من حيث الجودة أو غير موثوق بها. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما تنفق الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الحضرية أكثر على توفير الخدمات الخاصة غير الرسمية مقارنة بالأسر الميسورة. فعلى سبيل المثال، توصل كارويكي وشوارتز (Karuiki and Schwartz, 2005) إلى أن مقدمي الخدمات الخاصة يتقاضون أجرا أكثر بمعدل ضعف ونصف الضعف مقابل خدمات المياه المنقولة بالأنابيب، وأربع أضعاف ونصف الضعف مقابل نقاط توزيع المياه، واثنا عشر ضعفا ونصف الضعف مقابل التوزيع المتنقل في التجمعات السكنية العشوائية بالمقارنة مع تكلفة شبكة المياه العامة.

ويواجه الأشخاص الذين يعيشون في مناطق مثل الأحياء الفقيرة أو التجمعات السكنية العشوائية صعوبات كبيرة في الحصول على وظائف بسبب المشاكل المرتبطة بالبنية التحتية والنظرة السلبية للمجتمع للمحيط الذي يعيشون فيه. وفي كثير من الحالات تكون الأحياء غير الرسمية المتواجدة على هوامش المجال الحضري معزولة عن مراكز المدن بسبب نقص وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الحضرية الأخرى. وفي هذا السياق، يواجه فقراء المجال الحضري تحديا آخر يتمثل في كونهم غالبا ما يزاولون وظائف في القطاع غير الرسمي، الذي يتميز بضعف القوانين التنظيمية وانخفاض الأجور وعدم توفير الضمان الاجتماعي وسوء ظروف العمل. كل هذه العوامل تساهم أكثر في تعميق عملية "حضرنة الفقر". لذلك تسجل مدن منظمة التعاون الإسلامي ذات الكثافة السكانية العالية مثل لاغوس (0.26) والدار البيضاء (0.47) وأبيدجان (0.50) أدنى المعدلات على مؤشر المساواة، كما هو مبين في الشكل 1.5 - وهذا ما يعني وجود مستويات عالية من عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي في هذه المدن.

تروج الخطة الحضرية الجديدة لمبدأ "الحق في المدينة والمدينة للجميع" لأن المجتمع الدولي بات مدركا للآثار الناجمة عن عدم المساواة التي تواجهها الفئات الهشة والمهمشة في المجالات الحضرية. ووفقا للبنك الدولي (2013)، هناك دائما عواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة تنجم عن إقصاء فئات معينة من قبيل الفقراء والمهاجرين والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

الشكل 2.5: معدل بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي على مؤشر المساواة (2012-2013)

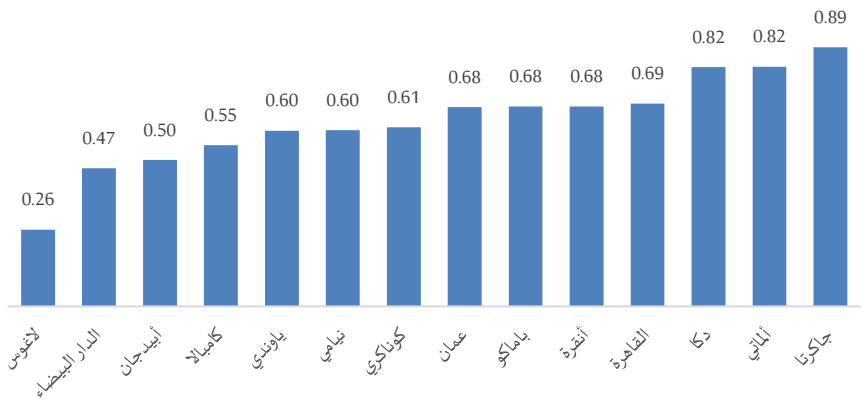

المصدر: موئل الأمم المتحدة.

ملاحظات: يقيس المؤشر المساواة على أساس معامل عدم التكافؤ (GINI)، ومعدل الفقر، والأسر التي تعيش في الأحياء الفقيرة، والبطالة في صفوف الشباب، والتسجيل المتكافئ في المدارس الثانوية. ويعكس ارتفاع المعدل أداء جيدا نسبيا في هذه المجالات.

غالبا ما يكون الأمر سهلا بالنسبة للحكومات التركيز على التنمية الحضرية كوسيلة لتحقيق "النمو الاقتصادي" بدلا من "النمو الشامل" لأنه أكثر ربحية لمختلف الجهات المستفيدة (McGranahan, Schensul and Singh, 2016). وفي كثير من الأحيان، تتموضع مسألتي الشمولية والربحية الاقتصادية على طرفي نقيض في الرؤية السياسية – في الحالات التي يمكن أن تبدو فيها فكرة الاقتصادات الشاملة موضع خلاف. لكن باتت الحكومات وصناع السياسات على دراية متزايدة بتبعات الإقصاء – الذي غالبا ما يؤثر على الرخاء الاقتصادي للمدن. فعلى سبيل المثال، يعد الإقصاء الاجتماعي الجماعي من العوامل المسؤولة بشكل رئيسي عن توجيه بعض السلوكيات والفرص في التجمعات السكنية الفقيرة الكبيرة، وهذا ما يفسر إلى حد كبير شيوع ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والدعارة والعنف والجريمة (Baker, 2008). وفي بعض الحالات، تتراجع معدلات الجريمة والعنف في المناطق الأكثر هشاشة بفضل تحسين البيئة المادية في المناطق الحضرية، من خلال حسن التخطيط وتنمية البنية التحتية وخلق فضاءات عامة فضلا عن الاستثمار في إنشاء مساكن دائمة للفئات ذات الدخل المنخفض (Muggah, 2012).

إن التوسع الحضري أمر واقع لا مجال لتجنبه، ويجب أن تكون المدن مسلحة بالسياسات التكييفية المناسبة لإدماج الوافدين الجدد وتمتيعهم بحق الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المدن دون أي تمييز. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات الوطنية بدورها الانخراط في عملية تهيئة بيئات أكثر أمنا لمواطنيها والالتزام بذلك، والعمل على ضمان أن لا يبقى تصميم المدن قائما على المصالح الاقتصادية والسياسية بالدرجة الأولى، وأن يكون قائما بالأساس على تمكين الإنسان، ما يعني تصميم المدن بمشاركة سكانها ولصالحهم.

3.5 الهجرات والتحديات الإنسانية

يشير مصطلح التوسع الحضري للزيادة في نسبة السكان الذين يعيشون في البلدات والمدن. وتبعا لذلك، ينطوي التوسع الحضري على حصول تحول على مستوى التوزيع السكاني، بحيث يكون هناك انتقال للأشخاص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (Clark, 2000: 17). فملايين الأشخاص ينتقلون للعيش في المناطق الحضرية حيث يعد مستوى جودة الخدمات العامة وفرص الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات المعيشة عموما أفضل بكثير بالمقارنة مع المناطق الريفية. كما أن توفر المدن على مؤسسات مالية وأسواق ومراكز للترفيه يعد من العوامل المحفزة للكثيرين لهجر بيئتهم الريفية والانتقال للمدن (Spellman, 2010: 303).

تتسم الهجرة الداخلية عادة بحركة السكان من المناطق الريفية في اتجاه المناطق الحضرية. وتحدث بعض حالات الهجرة من المناطق الحضرية في اتجاه المناطق الريفية عندما يكون مصدر رزق وإعالة الأسر أكثر جاذبية في المناطق الريفية مقارنة بالفرص المحدودة المتاحة في المدينة. وتقتصر الهجرة من منطقة حضرية إلى أخرى بشكل كبير على المهنيين والفنيين والكفاءات المماثلة - الفئات التي تتنافس المدن فيما بينها على استقطابها. وفي هذا السياق، تعتبر الهجرة من العوامل المهمة للغاية لتحقيق التنمية على مستوى المدن. وخلاف ذلك، سيؤثر فقدان الأشخاص المؤهلين على مستقبل المدينة وقدرتها على تحقيق التنمية (Roberts, 1994).

إن حركة الأشخاص لا تقتصر فقط على انتقالهم من البيئات الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد، فلأسباب متنوعة يهاجر الأشخاص حتى إلى ما وراء الحدود الوطنية. ويرتفع عدد المهاجرين دوليا على مستوى العالم بشكل مستمر وبلغ عام 2017 ما يقارب 258 مليون شخص (UN, 2017). وأصبحت بذلك التركيبة السكانية للعديد من دول العالم، لا سيما الدول المتقدمة، تتسم بطبيعتها المتعددة الثقافات، في الوقت الذي باتت مدنها الكبرى محاور مركزية لاستقطاب المهاجرين.

طالما كان العامل الاقتصادي من أكثر الحوافز على الهجرة على امتداد آلاف السنين من الوجود الإنساني (Domosh at al., 2010: 86). والمهاجرون لأغراض اقتصادية عادة ما يتمتعون بدرجة عالية من حرية الاختيار في تحديد وجهتهم. فهم أكثر انتقائية ويفضلون الانتقال إلى الأماكن التي يرون أنهم سينعمون فيها بظروف اقتصادية ومستويات معيشية أفضل. وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت وتيرة ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب سطوة العولمة وتدويل المهن، وهذا ما شجع أكثر على الحركة الاقتصادية للأشخاص عبر الحدود القطرية للبلدان (Iredale, 2001; Shenkar, 2001; Stalker, 2000).

تعد الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC) من أكثر المجموعات تأثرا بالهجرة الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي. فبفضل الطفرة الاقتصادية التي شهدتها فترة السبعينيات من القرن الماضي بعد اكتشاف النفط، باشرت دول مجلس التعاون الخليجي بخطى سريعة في تحقيق التنمية

الاقتصادية. ولأنه لم يكن من الممكن حينها تحقيق الاكتفاء محليا من حيث العمالة، سواء من ناحية الكم أو الجودة، كانت فرصة أمام أعداد كبيرة من الأشخاص من جميع أنحاء العالم للانتقال والعمل في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الحاضر نسبة كبيرة من الناس الذين يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي أجانب. فالأغلبية الساحقة من سكان بعض المدن مثل دبي وأبو ظبي والدوحة لم يولدوا هناك. وعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة سكان دبي المولودين بالخارج ما يقرب من 83% من مجموع السكان.

لكن التنقلات البشرية ليست كلها نتيجة لقرارات شخصية، كما هو الحال بالنسبة للهجرات القسرية. فعلى عكس الهجرة لدواعي اقتصادية، يكون أقصى طموح الأشخاص المجبرين على الهجرة أن يجدوا أقرب مكان آمن – وقد يكون ذلك في اتجاه أقرب مدينة أو عبر الحدود الدولية إلى أقرب مخيم للاجئين أو مركز للتسوق، لأنهم في كثير من الأحيان لا يقدرون على قصد وجهات أبعد من ذلك. وعلى سبيل المثال، ظلت اثنتين من دول منظمة التعاون الإسلامي المصدر الأول للمهاجرين لأسباب إنسانية على امتداد السنوات الأخيرة، وهما أفغانستان وسوريا. كانت في البداية أفغانستان المصدر الرئيسي للمهاجرين لأسباب إنسانية، وكانت باكستان وإيران الجهتين الأكثر استقبالا لهم. ثم فيما بعد حلت سوريا محل أفغانستان كأول مصدر للمهاجرين لدوافع إنسانية وباتت البلدان المجاورة كالأردن ولبنان وتركيا وجهتهم الرئيسية.

وتمثل عمان، عاصمة الأردن، نموذجا للمدن المتأثرة بالهجرة الإنسانية. فبين عامي 2004 و 2015 فقط زاد عدد سكان المدينة بأكثر من الضعف بسبب موجات الهجرة القادمة من البلدان المجاورة المتأثرة بالنزاعات. وفي عام 2017 ارتقت عمان لثاني أكثر المدن المستضيفة للاجئين حسب الفرد في العالم (WEF, 2017). وإسطنبول أيضا من المدن الأكثر استضافة للمهاجرين لأسباب إنسانية، فلوحدها فقط استضافت ما يناهز 539 ألف سوري، حسب آخر إحصاء أجري عام 2016 (WEF, 2017). وربع سكان مدينة غازي عنتاب الواقعة جنوب تركيا البالغ عددهم 2 مليون نسمة لاجئون سوريون.

ويعرض الجدول 1.5 أمثلة لمدن منظمة التعاون الإسلامي المتأثرة بالنزوح. ففي منطقة الشرق الأوسط، يبدو أن مدن الزرقاء وإربد والمفرق والرصيفة ومعان الأردنية، ومدينتي طرابلس وحلبا اللبنانيتين، ومدن اللاذقية وطرطوس وحماة وإدلب السورية، ومدينتي أربيل والسليمانية العراقيتين، بالإضافة إلى مدن أورفة وغازي عنتاب وكلّس التركية تتحمل مستوى عال من الضغط بسبب النزوح.

تشكل الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية ليلا وسيلة جيدة لتقييم مدى تأثير النزوح على المدن. فعلى سبيل المثال، تعرض الخريطة 1.5 لمحة عامة عن صور الأقمار الصناعية ليلا في منطقة الشرق الأوسط، وتبين الفرق بين عامي 2012 و 2016 الذي ما هو إلا نتيجة للمعدلات العامة للنمو السكاني في المنطقة وتدفق الأشخاص المشردين قسرا.

الجدول 1.5: تجليات النزوح على بعض مدن منظمة التعاون الإسلامي

البلد	مدن تعاني من تبعات النزوح المحلي	مدن تحت ضغط عالي بسبب النزوح	المدن المتأثرة بشكل كبير من الصراعات/ الكوارث
الأردن	عمان	الزرقاء، إربد، المفرق، الرصيفة، معان	
لبنان	بيروت	طرابلس، حلبا	
سوريا	دمشق	اللاذقية، طرطوس، حماة، إدلب	حلب، جزء من حمص، الرقة
العراق	بغداد	أربيل، السليمانية	الموصل، كركوك، الرمادي
تركيا	إسطنبول، أنقرة	أورفة، غازي عنتاب، كلّس	

المصدر:

World Bank, Cities Of Refuge In The Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge, 14 September 2017.

وحسب ما تعرضه الخريطة، فإن التغيرات حصلت بشكل كبير على مستوى حلب ونواحيها لكنها تحصل أيضا غرب سوريا في اتجاه دمشق. وعلى مدى السنوات الأربع، ازدادت نسبة الإضاءة في المناطق المتاخمة للحدود الشمالية مع تركيا والمناطق الغربية القريبة من الحدود اللبنانية. أما في العراق فقد شهدت بعض الأجزاء الشمالية القريبة من الموصل تراجعا في نسبة الأضواء على مدار السنوات الأربع، وبالمقابل ازدادت هذه الأضواء في المناطق المحيطة ببغداد وأربيل وكركوك. كما يمكن أيضا ملاحظة الزيادة في مستوى الإضاءة في نواحي عمان بشكل واضح. كما أن التغير في أنماط الإنارة الكهربائية على طول نهري دجلة والفرات بدوره بارز ولافت للنظر.

تعتبر منطقة منظمة التعاون الإسلامي للأسف الشديد مجالا معرضا بشكل كبير لنشوب نزاعات وحصول كوارث. وباتت اليوم التحديات الإنسانية في هذه الرقعة الجغرافية أكبر من أي وقت مضى، كما أصبحت العوامل المحفزة للأزمات الإنسانية مزمنة أو تتسم بطول الأمد في طبيعتها. فخلال العقود القليلة الماضية عانت بعض بلدان المنظمة من ويلات تحديات عويصة ستحتاج لوقت طويل لتتعافى من تبعاتها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد منطقة المنظمة في الأعوام الأخيرة تنعم بمستويات جيدة من السلم وباتت الفئات المستضعفة من المدنيين مستهدفة ومعرضة بشكل كبير للخطر. ففي عام 2017 كانت بلدان المنظمة موطنا

لما يقارب 50% من الحروب والحروب المحدودة فضلا عن 38% من الأزمات العنيفة الجارية في العالم (HIIK, 2018).

الخريطة 1.5: التغير في أضواء الليل في الشرق الأوسط (2012، 2016)

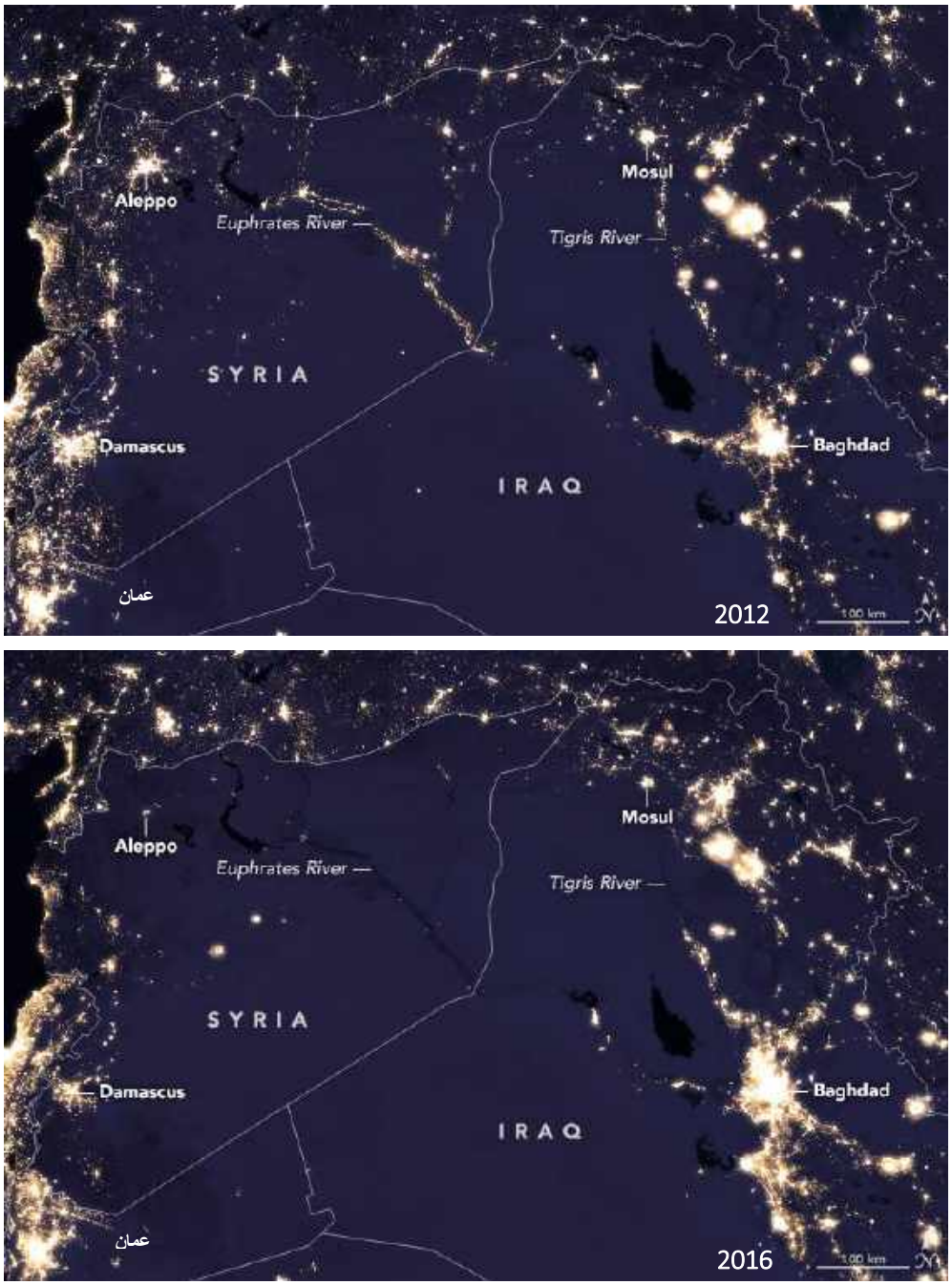

المصدر: نظام الناسا لرصد الأرض.

وتعتبر الكوارث الطبيعية أيضا من العوامل المشكلة للتحديات الإنسانية. فقد بلغ عدد المتضررين من هذه الكوارث في منطقة المنظمة منذ 1970 أكثر من 800 مليون شخص (EM-DAT). وفي الآونة الأخيرة فقط، أودت الزلازل، سواء أكانت مصحوبة بأمواج تسونامي أم لا، التي ضربت إندونيسيا في أغسطس وسبتمبر وديسمبر من عام 2018 بحياة أكثر من 3600 شخص. كما أدت الفيضانات التي شهدتها نيجيريا في سبتمبر 2018 إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص وتدمير أكثر من 13 ألف منزل. وكنتيجة لكل هذه الكوارث، من سوريا إلى نيجيريا، تمثل المعاناة البشرية اليوم تحديات كبيرة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي 2017 كان ما يقارب 89 مليون شخص، أو ما يعادل شخص واحد من بين كل 20 شخصا تقريبا، في منطقة المنظمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومعاناة هؤلاء الأشخاص غالبا ما تكون شديدة، لا سيما عندما تكون الصراعات أو الإرهاب أو كليهما أصل المشكلة.

الخريطة 2.5: المدن الهشة (2015)

المصدر: معهد Igarapé

ملاحظات: المعدلات على سلم يتراوح بين 1 و 4.5، بحيث يدل 1 على مستوى متدن من الهشاشة فيما يدل 4.5 على مستوى عال من الهشاشة. وسجلت مدن المنظمة التالية درجة 3.0 أو أكثر: أفغانستان (كابول 3.80، كندز 3.63، بلخ 3.56، قندهار 3.56، هرات 3.11)، العراق (الموصل 4.13، بغداد 3.88، الفلوجة 3.71، الرمادي 3.71، بعقوبة 3.57، كركوك 3.50، السليمانية 3.38، كربلاء 3.13، البصرة 3.00، الناصرية 3.00)، لبنان (طرابلس 3.13)، ليبيا (مصراتة 3.75، بنغازي 3.43)، مالي (باماكو 4.00)، نيجيريا (غومبي 3.67، ميادوغوري 3.56، كادونا 3.44، واري 3.33)، باكستان (بيشاور 3.00، فيصل آباد 3.00)، الصومال (مقديشو 4.50، كيسمايو 4.25، هرجيسا 3.67، مركا 3.50)، السودان (نيالا 3.67، ودمدني 3.11)، أوغندا (كمبالا 3.30)، اليمن (تعز 4.38، إب 4.38، عدن 4.38، المكلا 4.38، صنعاء 4.00، الحديدة 3.88). المدن السورية مستثناة.

ويعيش حاليا أكثر من 60% من الأشخاص المهجرين قسرا على الصعيد العالمي في المناطق الحضرية. والنسبة أكبر بكثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – حيث تتراوح نسبة الأشخاص الذين يقصدون المدن والبلدات الصغيرة بين 80 و 90% (World Bank, 2017). وبشكل عام، يستدعي هذا الوضع المتمثل في قصد النازحين للمدن بدل المخيمات إلى تغيير أنماط العمل معهم، وإلا فإن النظم الحضرية قد تصبح عرضة للإنهاك بسبب التوافد المفاجئ وغير المخطط له للنازحين. وبالإضافة إلى ذلك،

هناك أيضا إمكانية تنامي ظاهرة التجمعات السكنية العشوائية والفقر ومختلف أشكال الهشاشة في المدن فضلا عن فرص وفود أعداد أكبر من النازحين.

أطلق كل من معهد Igarapé وجامعة الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي وشبكة 100 مدينة مرنة (Resilient Cities 100) مبادرة ترمي إلى التوصل إلى فهم أفضل لتوزيع هشاشة المدن وقدرتها على التكيف ودراسة أهم خصائص الهشاشة في أكثر من 2100 مدينة من المدن البالغ تعداد سكانها 250 ألف نسمة أو أكثر. وصنفت هذه المبادرة المدن وفقا لـ11 متغيرا، بما في ذلك معدل نمو سكان المدن، والبطالة، وعدم المساواة في الدخل، والوصول إلى الخدمات الأساسية (الكهرباء)، ومستويات التلوث، ومعدل جرائم القتل، والوفيات الناجمة عن الأعمال الإرهابية، والنزاعات، والكوارث الطبيعية (بما في ذلك مدى تعرض سكان المدينة للأعاصير والجفاف والفيضانات). ففي عام 2015 سجلت مدن تعز وإب وعدن والمكلا وصنعاء اليمنية والموصل (العراق) وباماكو (مالي) ومدينتي مقديشو وكيسمايو الصوماليتين معدل 4.00 درجات أو أكثر، وهو رقم يشير إلى ارتفاع مستويات الهشاشة في هذه المدن. وتعرض الخريطة 2.5 مدن المنظمة التي تسجل معدلات هشاشة تفوق 3.00 درجات – وهذا الرقم دلالة على الارتفاع النسبي لمعدل الهشاشة.

4.5 الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لمدن منظمة التعاون الإسلامي

في إطار إعداد هذا التقرير، أجرى سيسرك دراسة استقصائية على الإنترنت استهدفت كبار المسؤولين المحليين على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وأبدى مسؤولون من أفغانستان (كابول)، ومصر (الإسكندرية)، والأردن (عمان، إربد، معان)، وقيرغيزستان (بيشكيك)، وماليزيا (كوالا لمبور)، وباكستان (غاغت، إسلام آباد، كراتشي، لاهور، مظفر آباد، بيشاور)، والمملكة العربية السعودية (المدينة المنورة) وتركيا (بالق أسير، دنيزلي، ديار بكر، إزمير، كهرمان مرعش، شانلي أورفا) دعمهم لهذه الدراسة الاستقصائية من خلال مشاركة وجهات نظرهم المفيدة في تحليل الأبعاد والتحديات الاجتماعية والاقتصادية لمدن منظمة التعاون الإسلامي. وترد أدناه أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية. وبالنسبة لكل سؤال، عدد مدن المنظمة يساوي إجمالي عدد الردود على السؤال.

الشكل 3.5: مستوى العمالة في المدينة

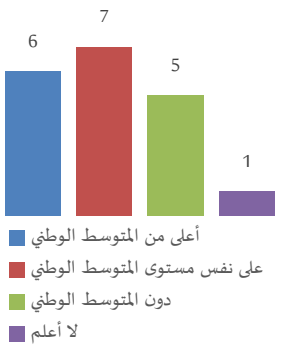

الشكل 4.5: متوسط الدخل في المدينة

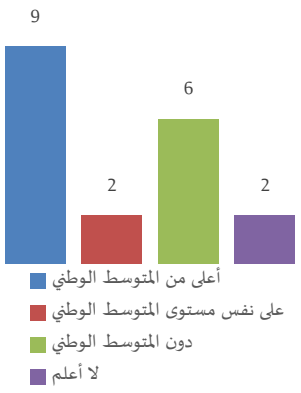

الشكل 5.5: الاتجاهات المتعلقة بالهجرة نحو المدينة

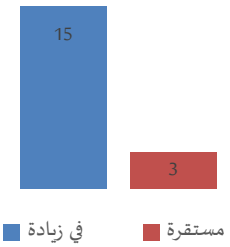

الشكل 6.5: تجليات الهجرة على سوق العمل

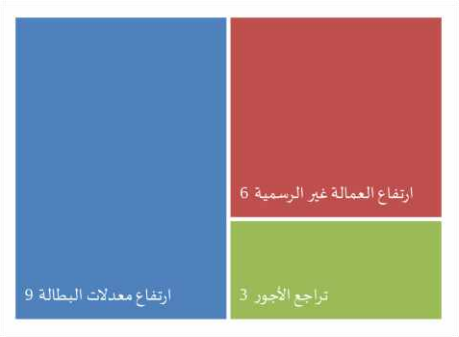

في معظم مدن منظمة التعاون الإسلامي التي شملتها الدراسة الاستقصائية هناك آراء إيجابية بخصوص مستوى العمالة ومتوسط الدخل، هذا بالرغم من كون البطالة من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جل بلدان المنظمة. فقد أفاد 68% من ممثلي المدن بأن مستوى العمالة في مدينتهم أعلى من المتوسط الوطني أو يعادله (الشكل 3.5). بينما أشارت 47% من الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية إلى أن متوسط الدخل في مدينتهم أعلى من المتوسط الوطني (الشكل 4.5).

الشكل 7.5: السكان الذين يعيشون في الأحياء العشوائية

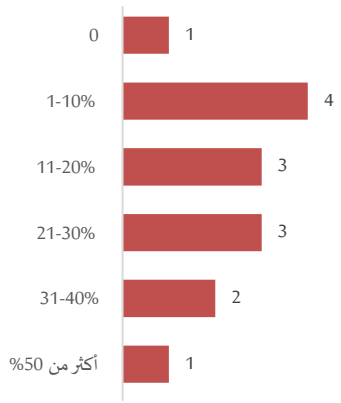

الشكل 8.5: العجز المسجل على مستوى السكن اللائق

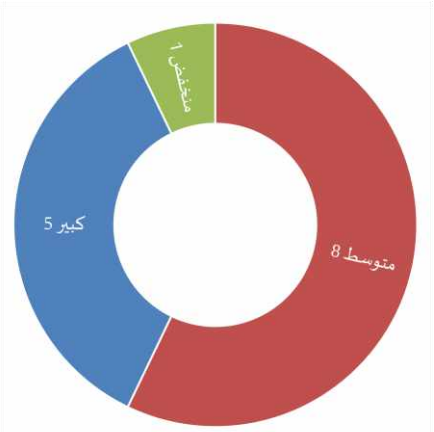

لكن المزاج العام سلبي للغاية بخصوص الهجرة في معظم مدن المنظمة. فقد لاحظ معظم كبار المسؤولين المحليين في منطقة المنظمة وجود ارتفاع في المعدلات المتعلقة باتجاهات الهجرة نحو المدن خلال السنوات الخمس الماضية، وأفاد ثلاثة منهم فقط أن معدلات الهجرة ظلت مستقرة (الشكل 5.5). ويبدو أن عددا من السلطات المحلية تتوقع ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة والعمالة غير الرسمية، وذلك بسبب موجات الهجرة الوافدة على المدن (الشكل 6.5).

الشكل 9.5: أبرز التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات التوسع الحضري

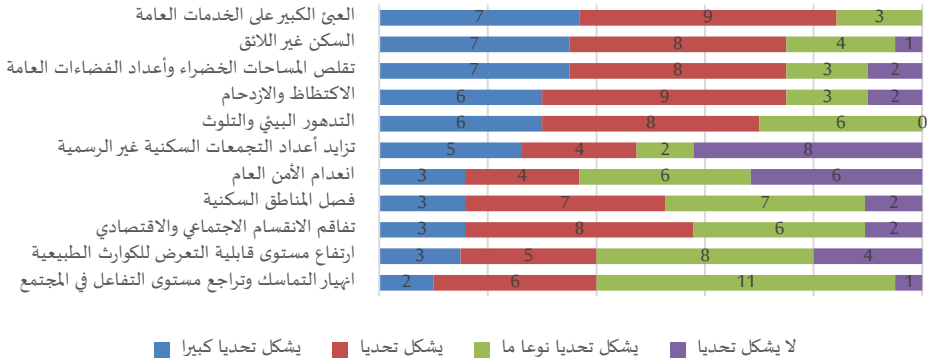

وجدير بالذكر أن المجيبين على الدراسة الاستقصائية على دراية تامة بوجود الأحياء الفقيرة، بحيث أفاد ثلاثة منهم أن عدد سكان هذه الأحياء يتجاوز 30% من سكان المدينة (الشكل 7.5). وبالإضافة إلى ذلك، أشار كل كبار المسؤولين المحليين إلى العجز المسجل على مستوى السكن اللائق، و36% منهم يرون أن هذا العجز يبلغ مستويات كبيرة للغاية.

الشكل 10.5: الآثار البيئية الرئيسية بسبب تزايد أعداد سكان المدن

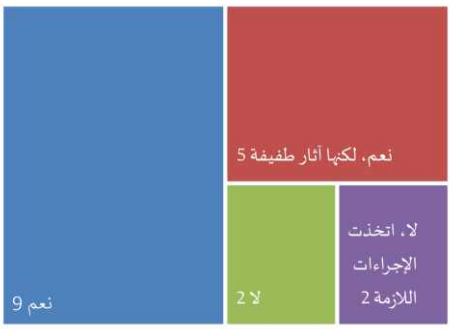

وكانت أكثر إجابات كبار المسؤولين على مستوى السلطات المحلية على السؤال المتعلق بحصر أبرز التحديات التي تشكلها المستويات العالية للتوسع الحضري كالآتي: العبئ الكبير على الخدمات العامة، السكن غير اللائق، وتقلص المساحات الخضراء وأعداد الفضاءات العامة، والاكتظاظ والازدحام، والتدهور البيئي والتلوث (الشكل 9.5).

وحسب ما تظهره نتائج الدراسة الاستقصائية، فإن المسؤولين المحليين في بلدان المنظمة على دراية تامة بالقضايا البيئية – أشار أكثر من ثلاثة أرباع (77%) من المجيبين على وجود أثر ولو بقدر بسيط على البيئة بسبب ارتفاع عدد سكان المدينة (الشكل 10.5). وأفاد اثنان منهم أن مدنهما اتخذت التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار البيئية المصاحبة للتوسع الحضري. لكن اثنين آخرين أشارا إلى عدم وجود أي تحد بيئي تعاني منه المدينة بسبب ارتفاع عدد سكانها.

تؤكد السلطات المحلية على الفوائد المرتبطة بارتفاع معدلات التوسع الحضري، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب وتحسن فرص الحصول على دخل أفضل. لكن هناك مشكلة واحدة يتفق عليها تقريبا جميع المجيبين، وهي أن ارتفاع معدلات التوسع الحضري لا تؤدي في حد ذاتها إلى ضمان كفاءة الخدمات العامة (الشكل 11.5).

الشكل 11.5: أبرز المزايا المرتبطة بارتفاع معدلات التوسع الحضري

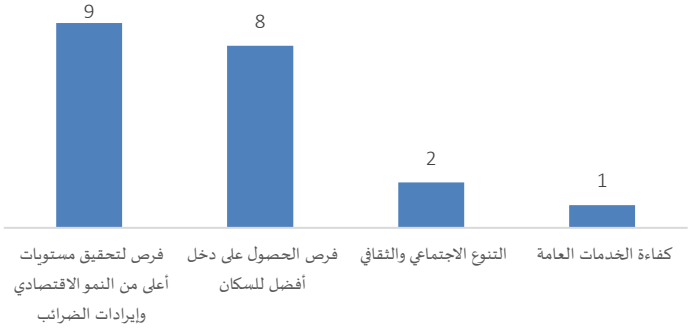

وأشار معظم المجيبين على الدراسة الاستقصائية إلى أن حصة الإيرادات المحلية منخفضة في ميزانيات المدن التي يسيرون شؤونها. وفي معظم الحالات، لا تتعدى نسبة الإيرادات المحلية في ميزانية المدينة عتبة 20%. وأكد اثنين فقط من المسؤولين عن ارتفاع نسبة الإيرادات المحلية، بحيث أشار واحد منهما أن الحصة تتراوح في العادة بين 60 و 80% بينما ذكر الآخر أنها تتراوح بين 80 و 100% (الشكل 12.5). وبخصوص مشاركة منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات المعنية بشؤون المرأة والشباب ذات الصلة في صنع القرار على المستوى الحضري، يبدو أن العديد من السلطات المحلية في بلدان المنظمة لا تستفيد من هذه الهيئات بالقدر الكافي عند وضع خطط واتخاذ قرارات تخص مستقبل المدينة (الشكل 13.5).

والملفت للانتباه هو أنه رغم كون التمويل العمومي من أهم المشاكل القائمة في بعض المدن، إلا أن السلطات المحلية المسؤولة لا تعتبره من بين القيود الإدارية الرئيسية. وعموما، يرى تسعة من المجيبين أن الافتقار للمهارات على مستوى الإدارات المحلية ونقص دعم الحكومة الوطنية من أكبر العوائق أمام

الشكل 12.5: حصة العائدات المحلية في ميزانية المدينة

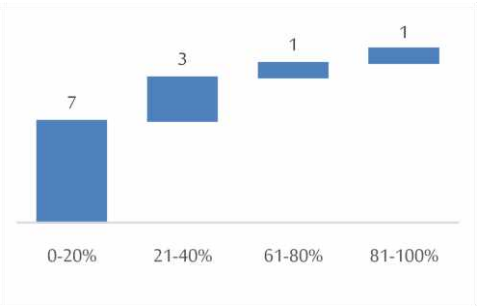

الشكل 13.5: مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية

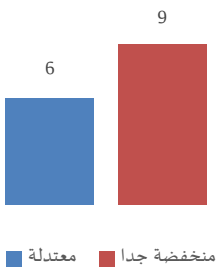

إدارة مدينتهم. والرأي الآخر الذي يأتي في درجة أقل من هذا هو أن الدوائر الانتخابية ونقص دعم القطاع الخاص من أبرز التحديات التي تعيق التدبير المحلي على أكمل وجه (الشكل 14.5).

ويعتقد زهاء نصف كبار المسؤولين المحليين أن تحسين خدمات المواصلات والنقل من شأنه التأثير بصورة إيجابية على المدن التي يسيرونها. وباستثناء هذا المجال، المصنف ضمن الأولويات على مدى العقد المقبل، يبدو أن مسألة النهوض بمستوى المرونة في المناطق الحضرية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات تحظى بأهمية كبيرة من طرف عدد كبير نسبيا من الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية (الشكل 15.5). لكن قضية خفض أعداد التجمعات السكنية العشوائية وتوفير فرص سكن لائق بأسعار معقولة لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من طرف عينة مدن المنظمة التي شملتها الدراسة، بحيث تذيلت هذه المسألة قائمة الأولويات المستقبلية لهذه المدن.

الشكل 14.5: أبرز المعيقات المتعلقة بالحوكمة المحلية

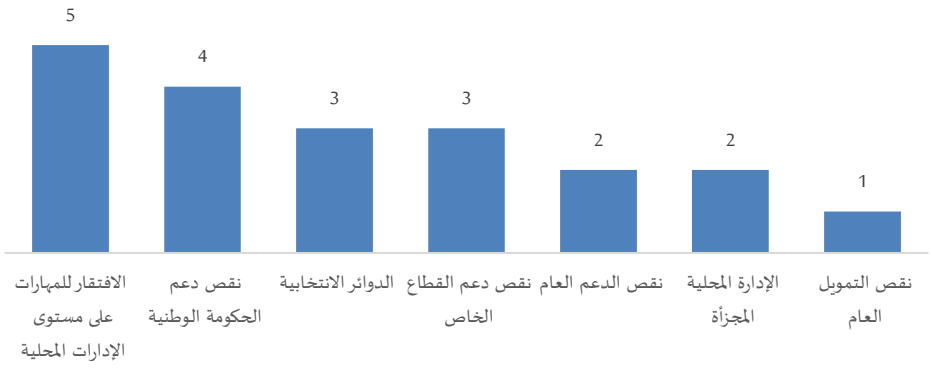

الشكل 15.5: أبرز القضايا التي ستركز عليها المدينة على امتداد العقد القادم (أجوبة متنوعة)

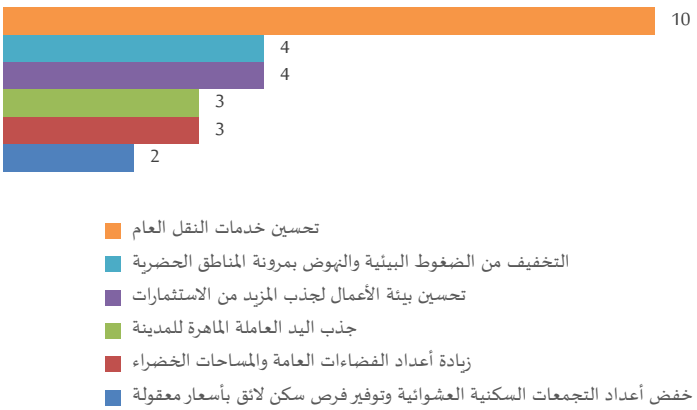

على الرغم من أن الرسائل التي تبثها الدراسة الاستقصائية تستند إلى عينة صغيرة فقط، إلا أنها في غاية الوضوح. لهذا يتعين على منطقة منظمة التعاون الإسلامي بذل الكثير من الجهد لمعالجة الكثير من القضايا المهمة التي سلط المجيبون على الدراسة الاستقصائية الضوء عليها لضمان استمرار نمو اقتصادات المدينة.

الفصل السادس

الضغوط البيئية والمرونة الحضرية

عادة ما تكون المدن عرضة لمستويات متزايدة من الضغوط وعدم الاستقرار البيئي مع وجود تركيز كبير للسكان والبنى التحتية والأنشطة التجارية. وتعتبر موجات الحر وارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الداخلية والساحلية والجفاف وندرة المياه وهبوب العواصف من أكثر المخاطر البيئية شيوعا في المناطق الحضرية (IPCC, 2014). لكن المدن ليست مجرد ضحية للحالات البيئية غير الاعتيادية، بل هي من العوامل الرئيسية المساهمة في تفاقم آثارها. فلكونها مركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تبقى المدن المستهلك الرئيسي للطاقة وهذا ما يجعل منها أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة التي تعد المحفز الأساسي لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ونتيجة لذلك تسجل درجة حرارة الأرض ارتفاعا متزايدا، ويتغير توقيت التهاطلات المطرية وكمياتها، وباتت معدلات هطول الأمطار متباينة بشكل كبير، وحتى وتيرة حصول الأحوال الجوية القاسية مثل الفيضانات والجفاف وموجات الحر الشديد صارت أكثر حدة بالمقارنة مع الماضي. وأي تغيرات على مستوى هذه المتغيرات الهامة تتجلى حتما في صورة آثار سلبية شديدة على الإنسان لأنها تؤثر بشكل مباشر على توافر الضروريات مثل الغذاء والماء وتدهور الظروف الصحية.

على الرغم من أن المدن، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، عرضة لشكل واحد على الأقل من أشكال المخاطر المتعلقة بالمناخ، إلا أن مستوى الهشاشة والتأثر يعتمد إلى حد كبير على موقعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية وقدراتها على التكيف. فمن حيث المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة، تعتبر المدن الواقعة في العالم النامي، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من أقل المد المساهمة في التلوث. لكن هذه المدن عادة ما تكون الأكثر تضررا من تبعات تغير المناخ المدمرة، وبمستويات متباينة. فعلى سبيل المثال، ستتأثر مدن ماليه والإسكندرية ودكا بمستويات عالية جدا من ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن تغير المناخ بالمقارنة مع المدن الساحلية في البلدان المتقدمة التي تعد أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة.

وعلى هذا الأساس، يهدف هذا الفصل إلى عرض معلومات بخصوص الآثار المحتملة لتغير المناخ على التجمعات السكانية في المناطق الحضرية واقتراح تدابير من شأنها الإسهام في التخفيف من قابلية التأثر بهذه التجليات والمخاطر الطبيعية.

1.6 الأداء البيئي

بحكم المستوى العالي للبصمة الكربونية التي تتسبب فيها المدن، فإنه من المهم للغاية دراسة مدى استدامتها البيئية وقدرتها على التكيف من أجل التوصل للتقييم الفعال للوضع ووضع السياسات الملائمة. لكن في حالة البلدان النامية، بما في ذلك معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تبقى هذه المهمة صعبة الإنجاز. فعلى سبيل المثال، هناك شح في جل المدن الواقعة في هذه البلدان على مستوى البيانات الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة والإدارة البيئية والقدرات التكيفية. لهذا السبب هناك عدد جد محدود من مدن المنظمة المنخرطة في الجهود الدولية أو الإقليمية الرامية لإجراء تقييم مفصل قائم على البيانات بخصوص الضغوط البيئية والقدرة على التكيف في المناطق الحضرية.

هناك على المستوى العالمي العديد من المبادرات لقياس مدى الاستدامة البيئية للمدن لتزويد صناع السياسات وعامة الناس بمعلومات قيمة وإعطائهم صورة واضحة عن الموضوع. ولتقييم أداء المدن الكبرى في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، اعتمد هذا التقرير مؤشر حركية المدن (CIMI) الذي أعده بصورة مشتركة كل من مركز الدراسات في مجال العولمة والاستراتيجيات (CGS) ومعهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال (IESE) التابع لجامعة نافارا. ويتناول مؤشر حركية المدن 10 أبعاد في مؤشر واحد، وهو ما يسمح بتحديد مكامن القوة والضعف في 180 مدينة من مختلف أنحاء العالم بما في ذلك 23 مدينة رئيسية من 18 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل هذه الأبعاد العشرة الرئيسية للمؤشر: الحوكمة، والتخطيط الحضري، والإدارة العامة، والتكنولوجيا، والبيئة، والانفتاح على العالم، والتماسك الاجتماعي، والتنقل والنقل، ورأس المال البشري، والاقتصاد. على الرغم من أن معظم هذه المؤشرات تعتريها عيوب نظرية وفنية وينبغي توخي الحذر عند تفسير نتائجها، إلا أنها توفر مقياسا إرشاديا بخصوص الأداء فضلا عن تحديد اتجاهات السياسات من أجل العمل المستقبلي.

الشكل 1.6: الأداء البيئي للمدن الرئيسية (2017)

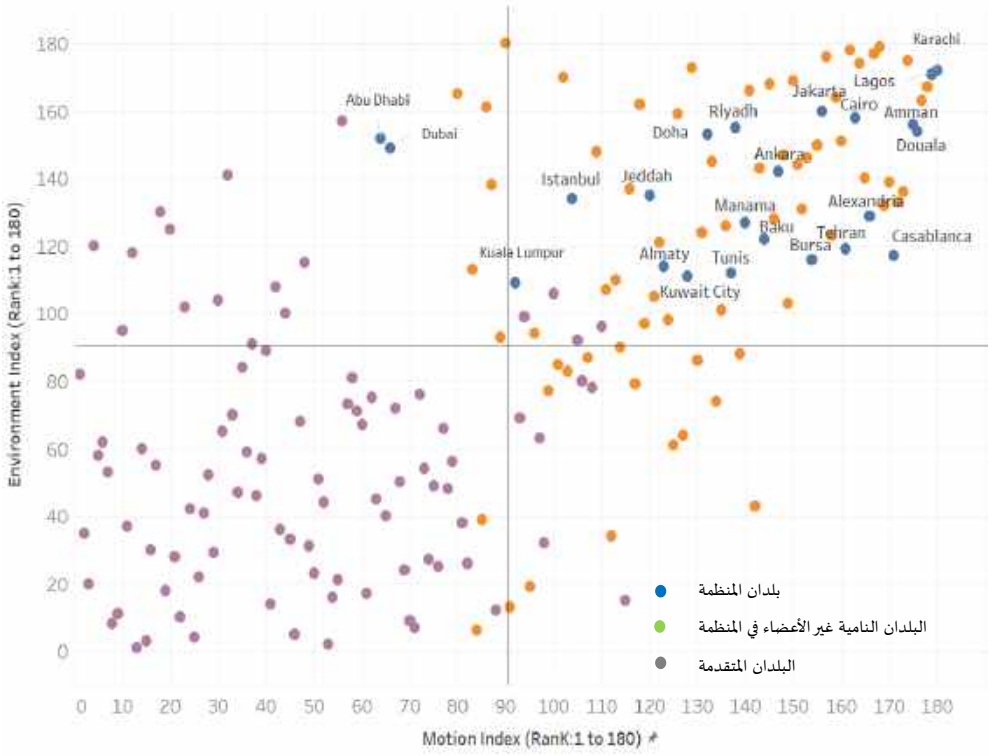

المصدر: معهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال (IESE)، مؤشر حركية المدن 2017

ووفقا لنتائج مؤشر حركية المدن لعام 2017، صنفت معظم مدن منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات ضمن قائمة المدن المتوسطة أو المنخفضة الأداء (الشكل 1.6). وبخصوص التصنيف العام

للمدن بناء على تصنيف مؤشر حركية المدن، تعتبر أبوظبي أكثر مدن المنظمة استدامة وتليها دبي ثم كوالا لمبور. وتحتل هذه المدن الثلاث مرتبة ضمن قائمة المدن الأفضل أداء نسبيا في العالم من حيث الاستدامة، مع تصنيف جيد للغاية على مستوى البعدين المتعلقين بالإدارة العامة والتأثير الدولي.

تذيلت مدينة كراتشي قائمة المدن المستدامة، وتلتها بمعدل متقارب كل من لاغوس ودوالا (الكاميرون) وعمان. والحقيقة المرة هي أن كراتشي ولاغوس تتذيلان القائمة التي تضم 180 مدينة من مختلف مناطق العالم. وإلى جانب مدن أخرى، تتخلف هذه المدن بمعدلات كبيرة على مستوى التخطيط الحضري والحوكمة والاستدامة البيئية بشكل خاص. والوضع يكاد يكون نفسه حين يتعلق الأمر بالبعد البيئي. فمعظم مدن منظمة التعاون الإسلامي مصنفة ضمن المجموعات الأضعف أداء كما هو مبين في الشكل 1.6. وتبقى كوالا لمبور أفضل مدينة صديقة للبيئة في منطقة المنظمة، وتليها مدينة الكويت وتونس ثم ألماتي. وبالمقابل، تبقى كراتشي ولاغوس مرة أخرى أسوء المدن أداء، وتليهما جاكرتا والقاهرة.

2.6 المدن وتغير المناخ

انبعاثات الكربون

يعد ثاني أكسيد الكربون (CO_2) العامل الرئيسي المساهم في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم (GHG) وأيضا ارتفاع معدلات هذه الانبعاثات منذ تسعينيات القرن الماضي (IPCC, 2014). فهو ناتج بالأساس عن حرق مختلف أنواع الوقود لأغراض الاستخدام المنزلي والنقل والصناعة. وبما أن معدل استهلاك الوقود عال بشكل كبير في الاقتصادات الناشئة والقائمة على التصنيع والبلدان المصدرة للنفط، فمن الطبيعي أيضا أن تكون هذه البلدان مصدرا لمستويات عالية من الانبعاثات. ولكون المدينة مركزا لمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فإنها بلا شك المصدر الرئيسي للانبعاثات وبالتالي السبب وراء ظاهرة الاحتباس الحراري وموجة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم. ووفقا لأحدث التقديرات (IEA, 2016)، تنحصر أكثر من 75% من الأنشطة الاقتصادية العالمية في المناطق الحضرية. وكنتيجة لذلك، فإن المدن تستأثر بحصة ثلثي استهلاك الطاقة (67%) ومسؤولة عن أكثر من 70% من انبعاثات الكربون من قطاع الطاقة.

هناك مستوى عال من الندرة في البيانات المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المدن. ففي الوقت الذي تعمل فيه معظم المدن في الدول المتقدمة على جمع ونشر البيانات المتعلقة بالانبعاثات، يحصل نادرا أن نجد نفس الممارسة في الأجزاء النامية من العالم، بما في ذلك جل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت العديد من المبادرات على المستوى العالمي لتشجيع ودعم الإدارات على صعيد المدينة لتطوير قدراتها الفنية في مجال التخطيط والتنمية الحضرية المستدامة.

الشكل 2.6: التوسع الحضري وانبعاثات الكربون

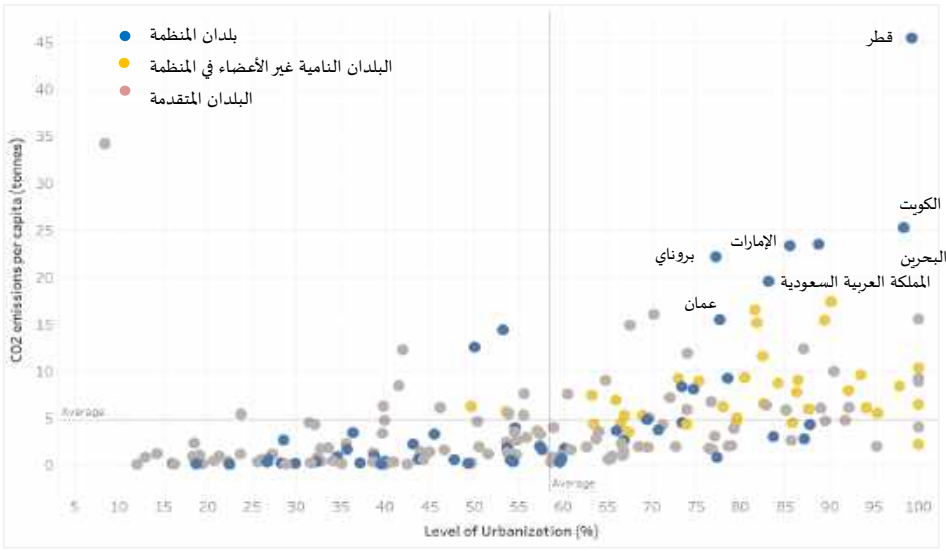

المصدر:

WRI, CAIT Climate Data Explorer, World Resources Institute; UN-Habitat, World Cities Report 2016: Urbanization and Development - Emerging Features, Kenya: United Nations Human Settlements Programme.

يرتب ط التوسع الحضري في كل أنحاء العالم ارتباطا وثيقا بارتفاع مستوى انبعاثات الكربون. كما هو مبين في الشكل 2.6، تسجل معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد الواحد مستويات منخفضة للغاية في البلدان التي تشهد مستويات متدنية من التوسع الحضري على عكس البلدان التي تشهد مستويات عالية منه. ويتسم العالم النامي، بما في ذلك معظم دول منظمة التعاون الإسلامي، بتدني مستويات التوسع الحضري وانبعاثات الكربون فيها، بينما العكس تمام هو ما يميز البلدان المتقدمة. وكما هو الحال في أي مكان آخر، ترتفع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد بشكل كبير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرتفعة الدخل البالغة التحضر والمصدرة للنفط. وجدير بالذكر أن ستة بلدان أعضاء في المنظمة تصنف حاليا ضمن قائمة البلدان العشرة البالغة التحضر المسببة لانبعاثات الكربون بدرجة عالية في العالم. ومن بين هذه البلدان، تتصدر قطر القائمة بمعدل 45 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد، وتليها الكويت (25.2) والبحرين (23.4) والإمارات العربية المتحدة (23.3) وبروناي (22.1) ثم المملكة العربية السعودية (19.5).

حالات الحر الشديد

ارتفعت درجة الحرارة السطحية للأرض بمقدار 0.6 درجة مئوية منذ أواخر القرن التاسع عشر (IPCC, 2014). واستقر معدل الاحترار على 0.17 درجة مئوية منذ عام 1976، وهو رقم أعلى نسبيا من معدل الاحترار في العقود التي سبقت. وتعتبر الأنشطة البشرية المتمثلة في النقل والزراعة والصناعة وغيرها من الأنشطة من العوامل المساهمة بالدرجة الأولى في انبعاثات غازات الدفيئة وظاهرة الاحتباس الحراري

الناتجة عن ذلك. وفي الآونة الأخيرة، كان عام 2016 الأكثر سخونة على الإطلاق بحيث بلغ متوسط درجة حرارة الأرض 0.94 درجة مئوية. وعلى الرغم من أن عام 2017 كان أبرد نسبيا بمعدل 0.90 درجة مئوية، فقد ظلت درجة الحرارة أعلى من المستوى المتوسط في جميع أنحاء العالم (الخريطة 1.6). لكن بعض المناطق القاحلة وشبه الرطبة تأثرت بشكل خاص بسبب كثرة موجات الحرارة وحالات الحر الشديد (IPCC, 2014). وهذه الحالات تشكل تهديدا خطيرا لبقاء الإنسان لأنها تحدث خللا بالنظام البيئي وترفع من احتمالية الإصابة بالأمراض وتدمر البنية التحتية.

وفقا لآخر التقديرات (قاعدة البيانات الدولية للكوارث)، شهد العالم على مدار العقود الأربعة الماضية أكثر من 500 حالة لارتفاع درجات الحرارة القصوى. وتسببت هذه الحالات البيئية غير الاعتيادية في حصد العديد من الأرواح وخلفت دمارا كبيرا في جميع أنحاء العالم، حيث تضرر أكثر من 100 مليون شخص بالإضافة إلى خسائر اقتصادية قدرت قيمتها بـ62 مليون دولار أمريكي. وفي الفترة ذاتها، أفادت 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تسجيل 78 حالة ارتفاع في درجات الحرارة، تضرر جراءها حوالي 4.5

الخريطة 1.6: درجة حرارة الأراضي والمحيطات (2017)

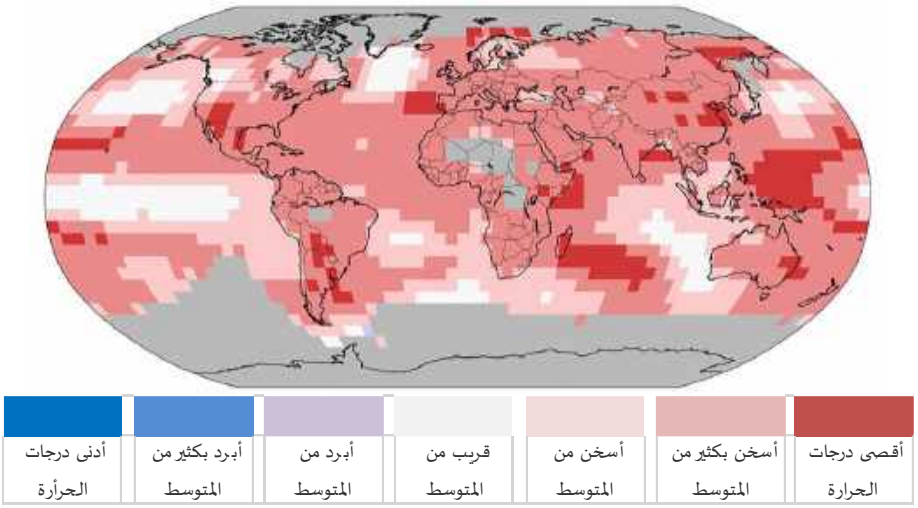

المصدر: الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، المراكز الوطنية للمعلومات البيئية.

مليون شخص. وارتفع عدد حالات الحرارة المفرطة لكل خمس سنوات على المستوى العالمي من 9 حالات مسجلة في سبعينات القرن الماضي إلى رقم قياسي بلغ 119 حالة في فترة 2010-2016 (الشكل 3.6). وهذا الاتجاه التصاعدي سببه بالأساس ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية. وشهدت بلدان المنظمة بدورها تسجيل اتجاه تصاعدي على مستوى حدوث حالات ارتفاع درجات الحرارة خلال العقود الأربعة الماضية، بحيث لم تشهد فترة السبعينات سوى حالة واحدة مقابل 21 حالة خلال فترة 2000-2004، قبل أن تتراجع خلال فترة 2010-2016 لتبلغ 14 حالة.

نظرا للتركيز العالي للسكان والأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية، تعد المناطق الحضرية عرضة بشكل كبير لارتفاع درجات الحرارة لمستويات حادة. فالمدن معرضة بشكل خاص لتأثير الجزر الحرارية (et Tan al 2010) - وهي ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية المحيطة. وترتبط هذه الظاهرة بثلاثة عوامل ذات صلة بالتوسع الحضري (Taha, 1997)، وهذه العوامل هي: (1) الكمية المتزايدة للأسطح الداكنة مثل الأسفلت ومواد التسقيف ذات القدرة الضعيفة على عكس الأشعة وتسمح بدخولها بمستويات عالية، (2) تراجع مساحات الغطاء النباتي والأسطح المفتوحة ذات النفاذية المساهمة في التظليل والبخر والنتح مثل الحصى أو التربة، (3) انبعاث الحرارة الناتجة عن الأنشطة البشرية (مثل السيارات وأجهزة التكييف...إلخ). وبسبب عدم التوزيع المتساوي لهذه العوامل في المدن وفيما بينها، تختلف حدة تأثير الجزيرة الحرارية باختلاف خصائص كل منطقة ومدينة. وعادة ما تكون المناطق أو المدن التي تطغى فيها المساحات المبنية على حساب المساحات الخضراء أكثر عرضة للمخاطر.

الشكل 3.6: حالات درجات الحرارة القصوى (1970-2016)

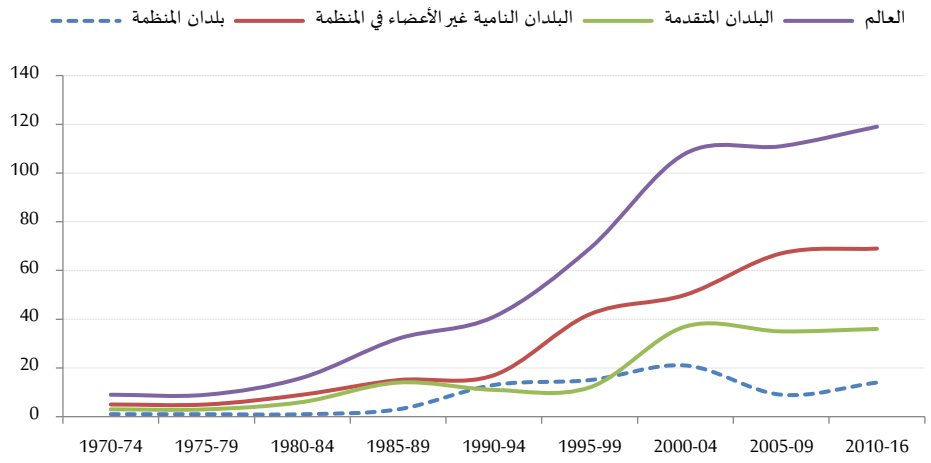

المصدر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT)

كشفت دراسة حديثة (Mishra et al, 2015) تغطي 650 منطقة حضرية في جميع أنحاء العالم عن زيادة كبيرة في معدل الأيام شديدة الحرارة خلال فترة 1973-2012. وفي الواقع، تم تسجيل أكبر عدد من حالات ارتفاع درجة الحرارة في المدن خلال السنوات الأخيرة من 2009 و 2010 و 2011 و 2012. وعلى وجه الإجمال، سجل ما يقرب من نصف (48%) المناطق الحضرية المدرجة في الدراسة زيادة في الأيام الحارة، في حين شهد ثلثاها زيادة في عدد الليالي الحارة. وشهدت المناطق الحضرية التي تقع معظمها في أوروبا وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا متوسط زيادة تبلغ ثمانية أيام في تواتر الأيام شديدة الحرارة ومتوسط زيادة تبلغ عشر ليال حارة. وخلال هذه الفترة، شهدت العديد من المناطق الحضرية المنتشرة في 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي زيادات في حالات درجات الحرارة المرتفعة (الخريطة 2.6). وتقع معظم هذه

الخريطة 2.6: التغيرات في عدد الأيام شديدة الحرارة (1973-2012)

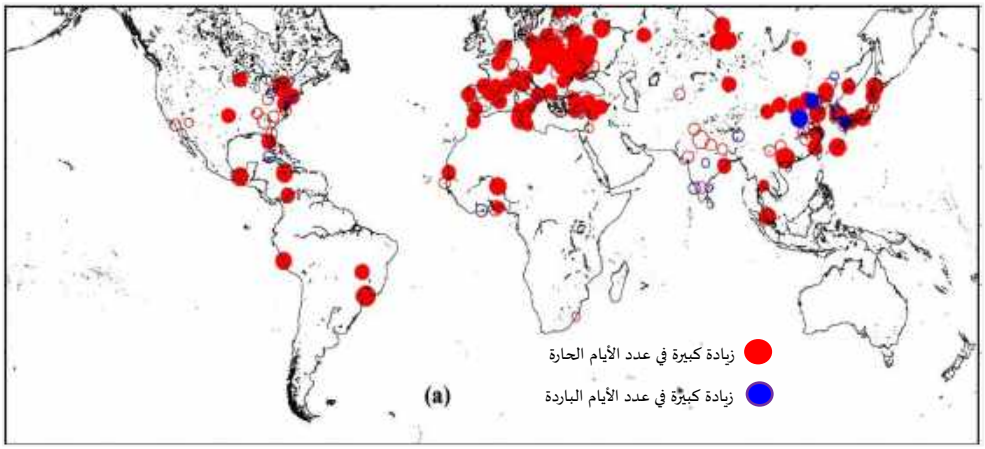

المصدر: ميشرا وآخرون. "التغيرات في الأحوال المناخية القاسية المرصودة في المناطق الحضرية العالمية"، رسائل الأبحاث البيئية، 10 (2)، 2018.

الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بما في ذلك موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وغينيا وتوغو وبنين ونيجيريا) وشمال أفريقيا (بما في ذلك ليبيا وتونس والجزائر والمغرب). ومن بين أمور أخرى، سجلت بعض المناطق الحضرية في تركيا وسوريا والأردن أيضا زيادة في حالات الحرارة الشديدة.

يؤدي الاحترار العالمي والتغيرات في الظروف المناخية إلى حدوث حالات درجة الحرارة المرتفعة بصورة متواترة أكثر، في حين كانت تحدث نادرا من قبل. وقد كشفت نتائج دراسة قام بها فيشر ونوتي (2015) أنه في فترة ما قبل الثورة الصناعية كان احتمال حدوث حالات الحرارة الشديدة يوما واحدا من كل 1000

الشكل 4.6: عدد الأيام التى ستشهد حرارة شديدة المتوقعة لكل 1,000 يوم

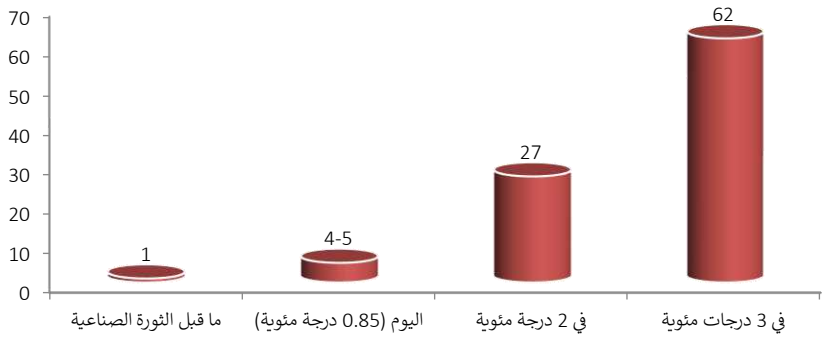

المصدر: E. M. Fischer and R. Knutti, "Anthropogenic Contribution to Global Occurrence of Heavy-Precipitation and High-Temperature Extremes", Nature Climate Change, 5, 2015.

يوم (الشكل 4.6). ومع ذلك، بسبب الاحتباس الحراري، فإن احتمال حدوث مثل هذه الحالات صار الآن 4-5 أيام لكل 1000 يوم. ومن المتوقع أن يزداد هذا الوضع سوءا مع زيادة الاحترار ليصل إلى مستويات أعلى في المستقبل. وعند احترار يبلغ درجتين مئويتين و 3 درجات مئوية، من المتوقع أن تكون حالات الحرارة الشديدة لكل 1000 يوم 27 يوما و 62 يوما على التوالي.

الخريطة 3.6: التغيير في احتمالية حالات الحرارة القاسية

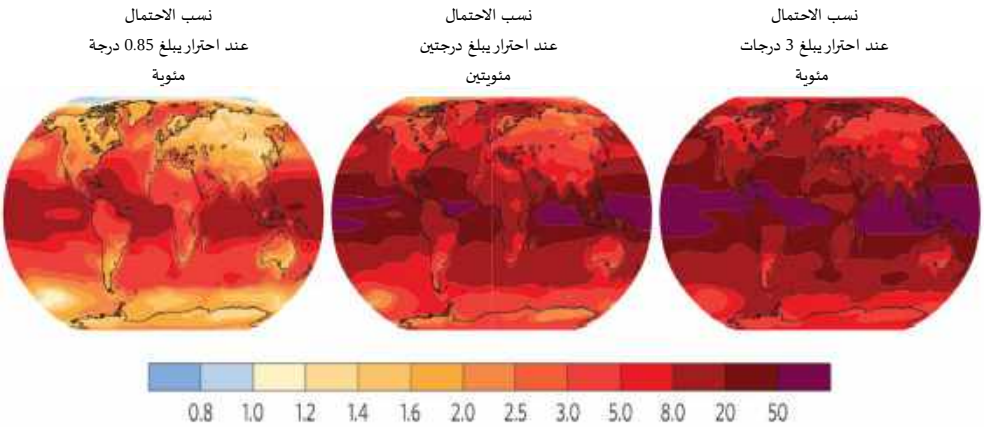

المصدر: E. M. Fischer و R. Knutti، "المساهمة البشرية في الظواهر العالمية المتمثلة في هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع درجات الحرارة"، تغير مناخ الطبيعة، 5، 2015.

ملاحظات: النموذج المتعدد يعني احتمال تجاوز درجة الحرارة اليومية نسبة 99% لما قبل عصر الصناعة بالنسبة لمستوى ما قبل العصر الصناعي. وتظهر نسب الاحتمالات لفترات مدتها 30 عاما، حيث ارتفع المتوسط العالمي لدرجات الحرارة بمقدار 0.85 درجة مئوية (حاليا) و درجتين مئويتين و 3 درجات مئوية أعلى من ظروف فترة ما قبل عصر الصناعة.

وكما ذُكر سابقا، فإن الزيادة المستقبلية في الاحترار ستزيد بشكل كبير من الظواهر الحارة الشديدة التي تشكل تهديدات خطيرة على الإنسان والنظام البيئي. ومع ذلك، فإن هذه الآثار السلبية للاحترار تختلف اختلافا كبيرا في جميع أنحاء العالم. وكما هو مبين في الخريطة 3.6، ستكون حالات الحرارة الشديدة أكثر حدة في البلدان الواقعة في المناطق المدارية وشبه المدارية، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وإذا استمر الاحترار العالمي في الارتفاع، فقد تشهد البلدان في هذه المناطق أكثر من 50 ضعف الأيام الحارة جدا و 2.5 أضعاف الأيام الممطرة بحلول نهاية هذا القرن. وبالنظر إلى حقيقة أن غالبية دول المنظمة تقع في مناطق تتميز بتدني التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن الزيادة في حالات درجات الحرارة المرتفعة ستهدد صحة ورفاهية الملايين من الناس الذين يعيشون خاصة في المناطق الحضرية، بسبب درجة حساسيتهم العالية لموجات الحر والجفاف.

ارتفاع مستوى سطح البحر

يعد ارتفاع مستوى سطح البحر أحد المظاهر السائدة للاحترار العالمي وتغير المناخ مصحوبة بعواقب سلبية خطيرة على رفاهية البشرية وبقائها. ووفقا لتقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC،

2007،) ارتفع مستوى سطح البحر العالمي بمعدل 1.8 ملم سنويا في الفترة 1961-2003، مع تسجيل أسرع وتيرة للارتفاع بين عامي 1993 و 2003 (بمعدل متوسط قدره 3.1 مليمتر في السنة). ويعزو الدليل العلمي هذا الارتفاع السريع في مستوى سطح البحر إلى ذوبان الصفائح الجليدية والأنهار الجليدية واتساع نطاق مياه البحر بسبب الاحترار العالمي. ووفقا للمعدل الحالي لانبعاثات غازات الدفيئة والاحترار العالمي، يُقدر أن يرتفع مستوى سطح البحر من 0.5 إلى 1.4 متر بحلول نهاية هذا القرن، وهو معدل مرتفع جدا بالمقارنة مع ارتفاع 59 سنتيمترا الذي قُدّر في وقت سابق من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014).

وفقا لآخر التقديرات (Strauss and Levermann, 2015)، يمكن أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على حوالي 620 مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة، وذلك في أسوأ السيناريوهات المنطوية على عدم خفض الانبعاثات والاحترار العالمي البالغ 4 درجات مئوية (على أساس تقديرات السكان لعام 2010). وسكان المناطق الساحلية في البلدان النامية معرضون للخطر بشكل خاص حيث يعيش أكثر من 500 مليون على الأراضي المهددة بارتفاع مستوى سطح البحر. ومع ذلك، فإن خفض انبعاثات الكربون والاحترار بمقدار درجتين مئويتين، كما هو مقترح بموجب اتفاقية باريس، من شأنه أن يقلص عدد الأشخاص المهددين إلى 280 مليون. بحيث يمكن للنسبة الكبيرة من هذا الانخفاض أن تحدث في البلدان النامية.

وبشكل عام، تتميز الدول النامية بمستويات عالية للتعرض البشري في جميع سيناريوهات الاحترار بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن الموقف ينعكس عندما نأخذ بعين الاعتبار التعرض الاقتصادي للبلدان لارتفاع مستوى سطح البحر في جميع أنحاء العالم (Swiss Re, 2013). وتمشيا مع الوضع العالمي، يتعرض ملايين الأشخاص للتهديد من ارتفاع منسوب البحر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الشكل 5.6، في "سيناريو العمل حسب المعتاد"، يمكن لارتفاع مستوى سطح البحر أن يغرق الأراضي التي يقطنها حاليا أكثر من 164 مليون شخص موزعين على 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وبالنسبة لاحترار يبلغ 1.5 درجة مئوية، شكلت بلدان المنظمة 20% من سكان العالم الذين يعيشون في الأراضي المهددة بينما قد ترتفع هذه النسبة إلى 26% في أسوأ السيناريوهات المحتملة لبلوغ الاحترار 4 درجات مئوية. وعلى المستوى القطري، تم تصنيف خمسة دول أعضاء هي: بنغلاديش وإندونيسيا ومصر ونيجيريا وماليزيا بين أول 20 دولة معرضة للخطر في العالم.

الجدول 1.6: مدن المنظمة ذات أعلى مستويات تعرض الإنسان لارتفاع مستوى سطح البحر (بالملايين)

المدينة	البلد	C° 1.5	C° 2	C° 3	C° 4
دكا*	بنغلاديش	0.3	2.0	5.9	12.3
جاكرتا*	إندونيسيا	2.7	5.0	7.2	9.5
خولنا	بنغلاديش	0.8	2.6	4.6	7.6
شيتاغونغ	بنغلاديش	1.9	3.8	5.5	7.0
باريسال	بنغلاديش	0.8	2.6	4.3	6.0
سورابيا	إندونيسيا	1.1	2.7	4.2	5.5
اللاغوس	نيجيريا	1.4	2.3	3.0	3.7
نارايانجانج	بنغلاديش	0.1	0.6	1.9	3.5
الإسكندرية	مصر	2.4	2.8	3.0	3.4
كوميلا	بنغلاديش	0.1	0.4	1.3	2.8
تيغال	إندونيسيا	0.6	1.2	1.9	2.7
سيمارانغ	إندونيسيا	0.4	1.0	1.7	2.6
طانطا	مصر	0.0	0.2	0.7	2.5
دكار*	السنغال	0.3	0.7	1.1	1.7
كراتشي	باكستان	0.2	0.4	0.6	1.4
أوجونغ باندانغ	إندونيسيا	0.1	0.4	0.8	1.4
أبيدجان	كوت ديفوار	0.4	0.8	1.1	1.4
باليم بانغ	إندونيسيا	0.0	0.2	0.7	1.4
ميمينسينغ	بنغلاديش	0.0	0.1	0.5	1.3
كوتونو	بنين	0.5	0.9	1.1	1.2

المصدر: B. H.Strauss و S. Kulp و A.Levermann، خيارات رسم الخرائط: الكربون والمناخ وارتفاع منسوب مياه البحار، إرثنا العالمي، تقرير بحثي لمنظمة المناخ المركزي، 2015.

وبالنظر إلى حقيقة أن عددا من أكبر مدن العالم تقع في المناطق الساحلية، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر سيكون أكثر كارثية بالنسبة للأشخاص والممتلكات والبنى التحتية في المناطق الحضرية. وكما هو مبين في الشكل 5.6، يعيش أكثر من نصف سكان العالم المعرضين لارتفاع مستوى سطح البحر في حوالي 260 مدينة منتشرة في جميع أنحاء العالم. ومن بين هذه المدن، يُشكل الوضع هاجسا بشكل خاص في تلك الموجودة في البلدان النامية التي ترتفع فيها نسبة التعرض البشري إلى 88% من السكان عند مستوى احترار كبير للغاية يصل إلى 1.5 درجة مئوية.

على مستوى كل مدينة على حدة، تختلف حدة تعرض الإنسان لارتفاع مستوى سطح البحر اختلافا كبيرا بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الجدول 1.6، فإن أول 20 مدينة في المنظمة التي تضم أكبر عدد من السكان المعرضين لارتفاع مستوى سطح البحر تمثل حوالي نصف إجمالي المنظمة في

جميع سيناريوهات الاحترار. وتتواجد المدن الساحلية الأكثر عرضة للخطر في بنغلاديش (7) وإندونيسيا (6). بحيث أن التعرض البشري في سيناريو الاحترار البالغ 4 درجات مئوية يكون أعلى في دكا تليها جاكرتا وخولنا ثم شيتاجونج. كما تصنف نفس المد ن أيضا بين المدن الأولى المتعرضة للخطر، ولكن مع تباين في الترتيب بالنسبة للاحترار البالغ 3 درجات مئوية. وفي حالة سيناريوهي الاحترار البالغ درجتين مئويتين و 1.5 درجة مئوية، فإن السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية في الإسكندرية وسورابايا هم أكثر عرضة نسبيا لارتفاع مستوى سطح البحر.

الشكل 5.6: ارتفاع مستوى سطح البحر والسكان في الأراضي المهددة (بالملايين)

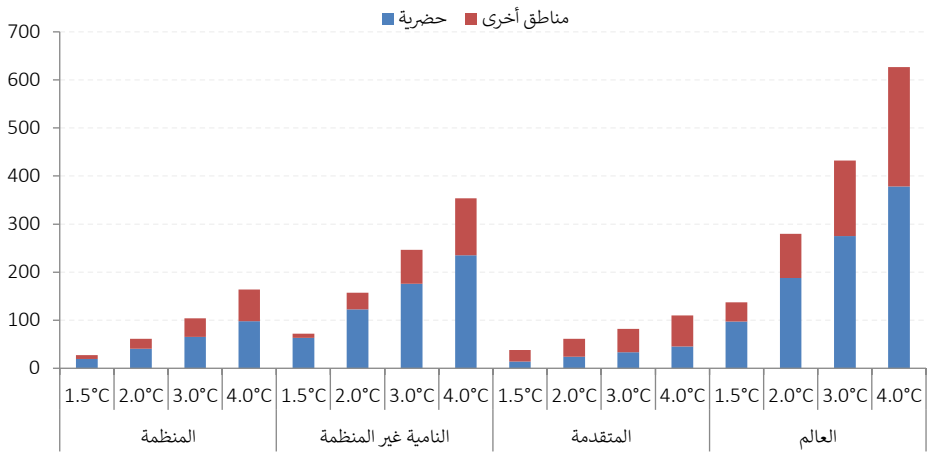

المصدر

B. H.Strauss, S. Kulp, and A.Levermann, Mapping Choices: Carbon, Climate, and Rising Seas, Our Global Legacy, : .Climate Central Research Report, 2015

تعتبر الفيضانات في الأراضي الزراعية وزيادة ملوحة التربة وتلوث موارد المياه العذبة عواملا ستشكل أيضا تهديدا خطيرا على الأمن الغذائي لملايين الأشخاص الذين يعيشون في المدن الكبرى عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فوفقا للنتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014)، يمكن لبلدان مثل بنغلاديش ومصر حي ث تتمركز نسب كبيرة من الإنتاج الزراعي في المناطق الساحلية المنخفضة، والدول الجزرية الصغيرة مثل جزر المالديف أن تشهد خسارة كبيرة في الإنتاج بسبب الفيضانات وتسرب المياه المالحة. كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي إلى تفاقم آثار الفيضان الناجمة عن الأنهار الكبيرة، لا سيما النيجر والنيل. ومن بين أكثر المناطق ضعفا تظهر دلتا النيل في مصر، ودلتا نهر الجانج-براهمابوترا في بنغلاديش، ومنطقة نهر مهاكا في إندونيسيا وجزيرة المالديف والبحرين (World Bank 2013, AFED 2009).

بالنظر إلى حقيقة أن ارتفاع مستوى سطح البحر يعتمد على العلاقة المعقدة بين انبعاثات الكربون في المستقبل والاحترار العالمي؛ ليس من السهل والبسيط تقدير وتوقع النطاق الحقيقي للتأثيرات المرتبطة به. وفي نفس السياق، ينبغي التعامل مع هذه التقديرات وغيرها من تلك المماثلة لها على أنها إرشادية ويجب

قراءتها بحذر. وبناء على ذلك، فإن مستوى التعرض البشري يشير إلى بذل جهود أكثر صرامة للتخفيف من آثار تغير المناخ من أجل الحفاظ على الاحترار العالمي تحت الرصد. كما يؤكد على أهمية تدابير القدرة على التكيف لجعل المدن أكثر مرونة واستدامة في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها.

الجفاف وندرة المياه

إن حدوث فترات طويلة من الظروف الجوية الجافة في ارتفاع في جميع أنحاء العالم ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع درجات الحرارة وتغيرات في هطول الأمطار وانخفاض مستواها. ويتنبأ تقرير التقييم الخامس

الخريطة 4.6: سكان المناطق الحضرية المتضررون من الجفاف في مناطق العالم الأكثر احترارا عند 1.5 و 2

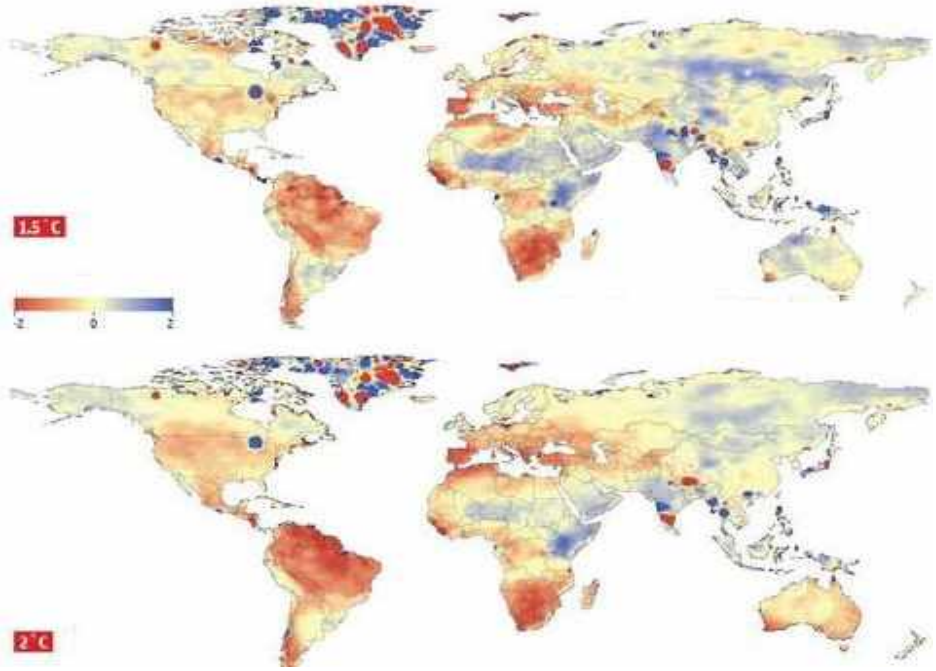

المصدر:
Liu, W. et al. "Global Drought and Severe Drought-Affected Populations in 1.5 and 2 °C Warmer Worlds", Earth System Dynamics, 9, 2018.
ملاحظات: يستخدم مؤشر بالمر لشدة الجفاف (PDSI) بيانات درجة الحرارة وهطول الأمطار المتاحة لتقدير معدل الجفاف النسبي، وذلك للتنبؤ بالجفاف على المدى الطويل.

الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014) بانخفاض رطوبة التربة على مستوى العالم، مع تعاظم خطر الجفاف خاصة في المناطق الجافة بالفعل بما في ذلك جنوب أفريقيا ومنطقة الساحل وجنوب آسيا والبحر المتوسط. ويؤكد التقرير أيضا على خطورة الموقف من خلال التنبؤ بزيادة في المناطق المتأثرة بالجفاف من المستوى الحالي البالغ 1% من إجمالي الأراضي إلى 30% بحلول عام 2100.

وتتنبأ الدراسة الأخيرة التي أجراها ليو وآخرون (2018) حول التقييم القائم على المخاطر للتغيرات في الجفاف العالمي الناجمة عن ظروف الاحترار الإضافية التي تبلغ 1.5 درجة مئوية ودرجتين مئويتين بزيادة فترات الجفاف من 2.9 إلى 3.2 أشهر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد تأثير ظروف الجفاف الشديد حدة على البشر خاصة في المناطق الحضرية. واستنادا إلى مؤشر بالمر لشدة الجفاف، يشير المؤلفون أيضا إلى أن حوالي 357 مليون من سكان المناطق الحضرية سيتأثرون بالجفاف الشديد عند احترار يبلغ 1.5 درجة مئوية في حين سوف يرتفع هذا الرقم إلى 696 مليونا في احترار يبلغ درجتين مئويتين (الخريطة 4.6). وسيؤدي تواتر وشدة الجفاف إلى تعريض شبكات المياه للخطر، حيث أن الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية إما ستجف أو ستصبح ملوثة جدا بصورة تجعلها غير صالحة للاستعمال. كما سيكون الوضع سيئا بشكل خاص في المناطق الجافة التي تعاني من ندرة المياه بالفعل مثل جنوب أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لذلك، قد يواجه ما يصل إلى مليار شخص في المناطق الجافة تعاظم مشكلة ندرة المياه (IPCC, 2014).

تقع غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تتميز بسقوط الأمطار بصورة متقطعة، وانخفاض هطولها ومحدودية الموارد المائية المتاحة. وبالنظر إلى الوضع القاتم للأمن المائي (SESRIC, 2016a) فإن معظم الدول الأعضاء في المنظمة سوف تتضرر بشدة من جراء الزيادة المتوقعة في ظروف الجفاف القاسية ومستوى ندرة المياه المرتفع في العقود القادمة. وكما هو موضح في الخريطة 5.6، فإن نصف بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقريبا تواجه بالفعل مستوى ما من ندرة المياه. ومن بين هذه البلدان الأعضاء، لوحظ ندرة المياه المطلقة في 14 دولة، وهي الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن وجزر المالديف والبحرين وليبيا والأردن وفلسطين والجزائر وجيبوتي وعمان وتونس. فيما لوحظ نقص مزمن في المياه في ستة بلدان في المنظمة، وهي مصر وسوريا وبوركينا فاسو والمغرب ولبنان والسودان. ومن بين بلدان أخرى، تعاني ستة بلدان في المنظمة من الإجهاد المائي المنتظم، وهي باكستان والصومال وأوغندا وجزر القمر ونيجيريا وأوزبكستان.

خلال القرن الماضي، ارتفع الاستخدام العالمي للمياه بأكثر من ضعف معدل الزيادة السكانية حيث تعاني العديد من المدن من نقص مزمن في المياه (FAO, 2007). وبالنظر إلى الطلب المتزايد على المياه مقابل النقص، فإن المناطق الحضرية معرضة بشكل خاص لحالات الجفاف. ويواجه حوالي 400 مليون من سكان المدينة حاليا نقصا في المياه، بينما أن ربع عدد المدن في جميع أنحاء العالم تعاني بالفعل من الإجهاد المائي وتتعرض بشدة لخطر نقص المياه الناجم عن الجفاف في المستقبل (IPCC, 2014).

الخريطة 5.6: إجمالى موارد المياه المتجددة للفرد (2013)

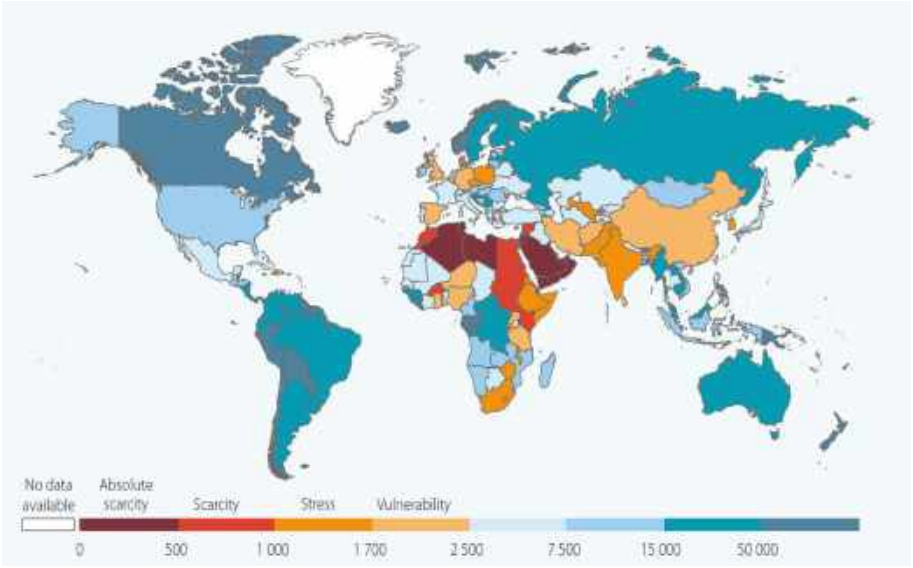

المصدر:
B. H.Strauss, S. Kulp, and A.Levermann, Mapping Choices: Carbon, Climate, and Rising Seas, Our Global Legacy, Climate Central Research Report, 2015.

تكشف دراسة عالمية واسعة النطاق (McDonald et al. 2014) عن توافر المياه في 265 مدينة كبيرة تنتشر في 112 دولة، أن 102 مدينة لا تزال تعاني من الإجهاد المائي. ويوجد أكثر من ثلثي (67%) هذه المدن التي تعاني من الإجهاد المائي في البلدان النامية. وعلى مستوى العالم، يعاني حوالي ربع سكان المدن الكبرى، أو 381 ± 55 مليون شخص، من إمدادات مياه تحت وطأة الإجهاد. ومن المثير للإهتمام أن حوالي 78% من سكان المدن في المدن الكبيرة يعتمدون على المياه السطحية، و 20% على المياه الجوفية و 2% على المياه المحلاة.

ويغطي التحليل في الدراسة المذكورة 49 مدينة كبيرة تقع في 35 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وفي المجموع، تواجه 19 مدينة بالمنظمة، تشمل 10 عواصم إجهادا مائيا، غالبيتها (14) تعاني إجهادا على مستوى المياه السطحية، ويقع أكثر من نصفها (8 مدن) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك أغادير والإسكندرية والجزائر وبغداد والدار البيضاء والموصل وشيراز وطهران؛ وثلاث مدن من أوروبا وآسيا الوسطى، تشمل باكو وإسطنبول وطشقند. كما تشكل ثلاث مدن في جنوب آسيا أيضا جزءا من هذه القائمة، وهي كراتشي وكويتا وراجشاهي. وفي المقابل، تتعرض طبقات المياه الجوفية للإجهاد في خمس مدن في منظمة التعاون الإسلامي، وهي بيشكيك وكابول والرياض وصنعاء وطرابلس.

الجدول 2.6: الإجهاد المائي في مدن المنظمة الكبيرة

المدينة	البلد	المياه السطحية	المياه الجوفية
أكادير	المغرب	X	.-.
الإسكندرية	مصر	X	.-.
الجزائر العاصمة*	الجزائر	X	.-.
بغداد*	العراق	X	.-.
باكو*	أذربيجان	X	.-.
بيشكيك*	قرغيزستان	.-.	X
الدار البيضاء	المغرب	X	.-.
إسطنبول	تركيا	X	
كابول*	أفغانستان	.-.	X
كراتشي	باكستان	X	
الموصل	العراق	X	.-.
كوبتا	باكستان	X	
راجشاهي	بنغلاديش	X	.-.
الرياض*	المملكة العربية السعودية	.-.	X
صنعاء*	اليمن	.-.	X
شيراز	إيران	X	.-.
طرابلس*	ليبيا	.-.	X
طشقند*	أوزبكستان	X	.-.
طهران*	إيران	X	.-.

المصدر:
R. McDonald et al., "Water on an Urban Planet: Urbanization and the Reach of Urban Water Infrastructure", Global Environmental Change, Vol. 27, July 2014.

ملاحظات: X = تعاني من الإجهاد؛ .-. = لا تعاني من الإجهاد؛ * = عاصمة.

الفيضانات

تعتبر الفيضانات في المناطق الحضرية أكثر الكوارث البيئية انتشارا ذات عواقب سلبية خطيرة على المجتمع والاقتصاد والبنى التحتية في جميع أنحاء العالم. ويعزى ارتفاع قابلية تعرض المناطق الحضرية للخطر إلى حقيقة أن العديد منها يقع في سهول فيضانية و/أو دلتا الأنهار (Swiss Re, 2013). وبالإضافة إلى ذلك، يغطي جزء كبير من الأراضي في المناطق الحضرية مجموعة من المباني وغيرها من الهياكل الخرسانية التي تمنع الامتصاص الفعال لتساقطات الأمطار من قبل التربة. وبالتالي، ترفع من احتمالية حدوث فيضانات مفاجئة في حالة سقوط أمطار غزيرة.

وإن المدن في جميع أنحاء العالم تتعرض لأحداث الفيضانات الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة، وفيضان ضفاف النهر والمد العاصفي. وفي الواقع، تعتبر الفيضانات الكارثة الطبيعية الأكثر شيوعا ذات خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. فوفقا لآخر التقديرات (EM-DAT, 2018)، شكلت الفيضانات أكثر من 40% من جميع أحداث الكوارث المسجلة في السنوات الخمسين الماضية. وعلى الصعيد العالمي، سُجل اتجاه

تصاعدي في أحداث الفيضانات التي زادت من 100 حالة في الفترة 1970-1974 إلى 1065 خلال الفترة 2010-16. ومنذ عام 1970، تم تسجيل أكثر من 4400 حدث فيضان في جميع أنحاء العالم. وبشكل عام، ظلت البلدان النامية أكثر عرضة للفيضانات بتسجيل أكثر من 3700 حالة، وهو ما يمثل حوالي 84% من الإجمالي العالمي. وتمشيا مع الاتجاهات العالمية، شهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا زيادة في أحداث الفيضانات من 44 في الفترة 1970-1974 إلى 2185 حالة في الفترة 2010-16.

الشكل 6.6: حالات الفيضانات (1970-2016)

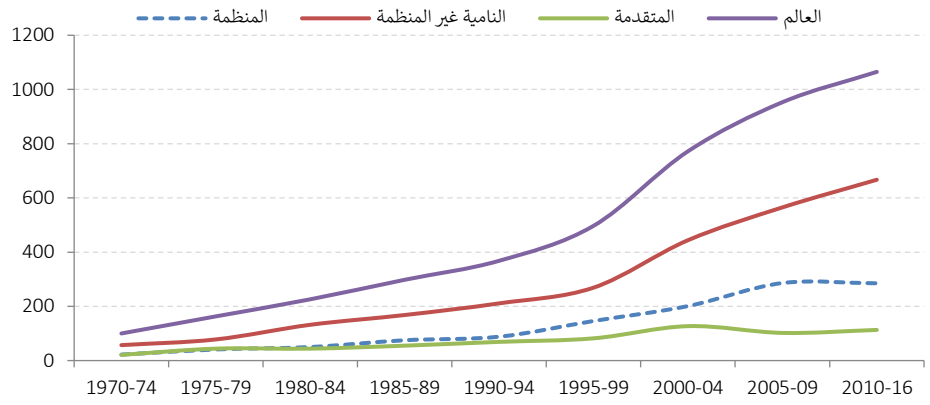

المصدر: EM-DAT، قاعدة البيانات الخاصة بالطوارئ

على الصعيد العالمي، قد يتأثر حوالي 21 مليون شخص بالفيضانات سنويا (World Resource Centre, 2015). وما يقرب من 80% من هؤلاء الناس يقيمون في 15 دولة بما في ذلك سبعة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين هذه البلدان، احتلت بنغلاديش المرتبة الأولى حيث يتعرض 3.5 مليون شخص للفيضانات سنويا تلتها باكستان (0.71 مليون) وإندونيسيا (0.64 مليون) ومصر (0.46 مليون) وأفغانستان (0.33 مليون) ونيجيريا (0.29 مليون) ثم العراق (0.19 مليون).

ويرتبط هذا الاتجاه المتزايد في أحداث الفيضانات إلى حد كبير بالتوسع الحضري سريع الوثيرة والعشوائي والأحداث المناخية القاسية الناجمة عن تغير المناخ (UN Habitat, 2016; IPCC, 2012). وبالنظر إلى الفرص الضئيلة للحد من الاحترار العالمي الذي يسببه الإنسان إلى أقل من درجتين مئويتين، من المتوقع أن يزداد خطر الفيضانات بشكل كبير في أجزاء كثيرة من العالم.

ووفقا لنتائج دراسة حديثة (Willner et al., 2018)، ستكون مخاطر الفيضانات النهرية مرتفعة للغاية بحلول عام 2040، إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير لتحسين السدود، وتعزيز معايير البناء، ونقل المستوطنات وإدارة الأنهار. وسيكون الوضع مقلقا بشكل خاص بالنسبة للمناطق النامية مثل آسيا وأفريقيا، التي تتميز بقدرات تكيفية منخفضة للغاية وموارد مالية محدودة وتخطيط حضري ضعيف. ففي حالة عدم اتخاذ أي إجراء لتعزيز قدرات إدارة مخاطر الكوارث، بحلول عام 2040، سيزداد عدد الأشخاص المتضررين من الفيضانات زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم النامي، بما في ذلك العديد من بلدان منظمة التعاون

الإسلامي. كما ستكون الدول في المنطقة الآسيوية هي الأشد تضررا حيث يتوقع أن يزيد عدد الأشخاص المتضررين على المستوى الإقليمي من 70 إلى 156 مليون. وفي الوقت نفسه، سيرتفع عدد الأشخاص المتضررين من الفيضانات النهرية من 25 إلى 34 مليون في أفريقيا ومن 6 إلى 12 مليون في أمريكا الجنوبية. وعلى مستوى العواصم، تعد مخاطر الفيضانات النهرية الأعلى في جاكرتا والقاهرة، حيث يمكن أن يرتفع عدد الأشخاص المتضررين المحتمل إلى 10 ملايين و 5.5 مليون على التوالي (Swiss Re, 2013).

تتميز غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي عموما بانخفاض مستوى الحماية من الكوارث الطبيعية والقدرات التكيفية (SESRIC, 2016b). فوفقا لنتائج ويلنر وآخرون (2018)، تحتاج العديد من الدول الأعضاء في المنظمة الواقعة في أفريقيا وآسيا إلى تعزيز قدراتها على التكيف لتخفيف وإدارة مخاطر الفيضانات المرتفعة. وفي أفريقيا، تعتبر المخاطر كبيرة في البلدان الواقعة حول حوض نهر النيجر ونهر النيل. إذ ستكون نيجيريا هي الأشد تضررا حيث يزداد عدد المتضررين من 4 ملايين إلى 6 ملايين تليها مالي (1.1 إلى 1.5 مليون) وتشاد (0.7 إلى 1.4 مليون) ثم السودان (0.7 إلى 1.3 مليون). أما مصر، فهي تظهر الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفيضانات من 0.2 إلى 3 ملايين. وفي الوقت نفسه، في آسيا، ستكون باكستان، إحدى أكثر دول المنظمة اكتظاظا بالسكان، والأكثر تضررا بسبب معدل قابلية تعرضها المرتفع للفيضانات وقدرات التكيف المنخفضة من الناحية التاريخية. ومن دون أي حماية إضافية، تتوقع الدراسة بأن يرتفع عدد الأشخاص المتضررين في باكستان من 6 إلى 11 مليون شخص في السنوات الـ25 المقبلة.

ويرى العديد من الخبراء (IPCC, 2014) أن البشرية قد سببت بالفعل في إطلاق ما يكفي من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتي ستزيد وضع الظروف المناخية سوءا خلال العقود 2-3 القادمة على الرغم من جميع تدابير التخفيف. ولذلك، سيؤدي تغير المناخ إلى إطلاق العنان للمزيد من الأمطار الغزيرة غير المتوقعة، والعواصف الشديدة، مما يعرض ملايين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية للفيضانات في جميع أنحاء البلدان النامية والمتقدمة. وبالتالي، يستلزم هذا الوضع اتخاذ المزيد من التدابير القوية والسياسات السليمة لإدارة مخاطر الفيضانات المرتفعة من خلال الإدارة المتكاملة لكوارث الفيضانات. وفي العالم النامي، بما في ذلك عددا من دول منظمة التعاون الإسلامي، هناك حاجة ماسة للانتقال من الإدارة التقليدية التفاعلية للفيضانات (الاستجابة والانتعاش) إلى استجابة استباقية عن طريق بناء أنظمة فعالة للتنبؤ والإنذار بالفيضانات، وإدارة مخاطر الفيضانات وأخطارها، والمشاركة العامة والإصلاحات المؤسسية.

3.6 قابلية التضرر من الكوارث والتأهب لها

كما نوقش في القسم السابق، فإن تغير المناخ سيزيد من تفاقم تعرض المدن وتأثرها بأحداث الطقس القاسية. وعلى الرغم من استمرار عدم اليقين بمستوى عال فيما يتعلق بالمدى الحقيقي للمخاطر والأخطار البيئية وتواترها وشدتها في منطقة أو بلد أو مدينة معينة، تتوقع جميع النماذج البيئية تقريبا اتجاها تصاعديا في الكوارث الطبيعية وما يرتبط بها من خسائر اجتماعية واقتصادية في المستقبل. ومع معدل التضرر من الكوارث الطبيعية الحالية ومخاطرها في المناطق الحضرية، فإن تواصل اشتداد تغير المناخ

الناجم عن الظواهر الجوية الشديدة يؤكد على الحاجة الماسة لتطوير آليات فعالة وأكثر كفاءة لتعزيز القدرات التكيفية والمرونة الحضرية وعلى أهميتها.

قابلية التضرر

إن غالبية البلدان في المناطق النامية، بما في ذلك معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تتميز فقط بقابلية تضررها الشديد من الكوارث الناجمة عن المناخ والأحداث المتطرفة، بل إنها أيضا أقل استعدادا بتوفرها على الحد الأدنى من قدرات إدارة الكوارث. ونتيجة لذلك، يؤدي الافتقار إلى قدرات التكيف والمرونة إلى تفاقم احتمالات الاستجابة الفعالة والكفؤة للكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة والانتعاش منها.

وتشمل القابلية للتضرر الظروف التي تحددها العوامل أو العمليات الطبيعين والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من تعرض المجتمع لتأثير المخاطر. وبعبارة أخرى، فإن قابلية التضرر يزيد من الخسائر الناجمة عن المخاطر الطبيعية ويؤدي بها إلى أن تصير كوارثا. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة (UNU-EHS) ، تعد قابلية التضرر من آثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ الأعلى في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الشكل 7.6، يبلغ معدل قابلية التضرر لبلدان المنظمة 55، وهو أعلى من مجموعات البلدان الأخرى والمتوسط العالمي.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، يتراوح معدل التضرر من الكوارث الطبيعية من 30 إلى 74. وكما هو مبين في الشكل 8.6، فإن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتبر الأكثر قابلية للتضرر من الكوارث الطبيعية بتسجيل معدل أعلى من 50. ومن بين هذه البلدان الشديدة الضعف، احتلت تشاد المرتبة الأولى تلتها أفغانستان والنيجر وغينيا وموزمبيق ثم غينيا بيساو، حيث حصلت جميعها على أكثر من 70. وفي المقابل، تحتل قطر المرتبة الأقل ضعفا بين الدول الأعضاء في المنظمة بمعدل 30، أي ما يعادل متوسط البلدان المتقدمة. ومن بين دول أخرى، سجلت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية وبروناي معدلا أقل من 40 فيما يتعلق بقابلية التضرر.

قدرات المواجهة/ التعامل

تشير قدرات المواجهة إلى قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم، باستخدام المهارات والموارد والفرص المتاحة، لمعالجة الظروف الضارة وإدارتها والتغلب عليها. ويبدو أن لدى نوعية قدرات وظروف البلد لإدارة الكوارث تأثيرا كبيرا على الدوافع الكامنة وراء المخاطر. فعندما تتأثر أعداد مماثلة من الناس بمخاطر مماثلة في الشدة، فإن البلدان الأكثر ثراء والأكثر فقرا تعاني عموما من خسائر وتأثيرات مختلفة جذريا. وفي حين أن الثروة النسبية هي إحدى العوامل المحددة الرئيسية، تلعب عوامل أخرى مثل التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية أيضا أدوارا في البناء الاجتماعي للمخاطر.

وترتبط التحولات المناخية ارتباطا مباشرا بالتغيرات التي تطرأ على النظم الإيكولوجية الطبيعية وأنماط الأمراض وتدهور الموارد الطبيعية وإزالة الغابات والأحداث المتطرفة التي أثرت بشكل كبير على أنماط قابلية التضرر. ووفقا لسيسرك (2014)، تتعرض الغالبية العظمى من مساحة أراضي منظمة التعاون

الإسلامي، وبالتالي السكان فيها، لظروف بيئية سيئة الإدارة وقد عرف التقدم خلال العقد الماضي سيرا متواضعا.

الشكل 7.6: قابلية التضرر من الكوارث الطبيعية وتغير المناخ (2016)

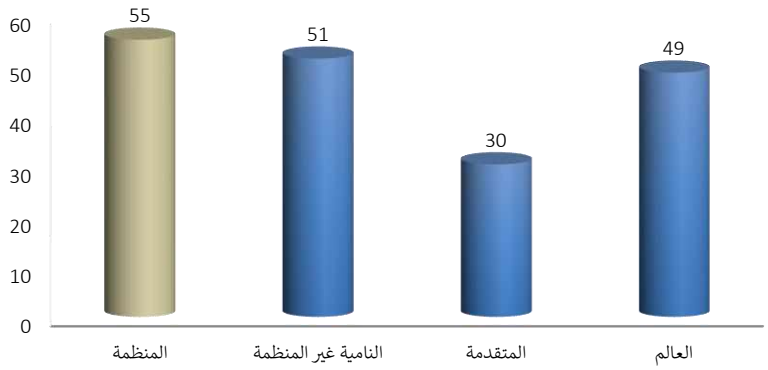

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

ووفقا لآخر التقديرات (الشكل 9.6)، تتميز بلدان منظمة التعاون الإسلامي بقدرات مواجهة/ تعامل منخفضة نسبيا. وتكشف درجة مؤشر نقص قدرات المواجهة/التعامل أن مجموعة دول المنظمة تفتقر بشدة إلى قدرات المواجهة بمعدل 78.1، وهو أعلى من مجموعات البلدان الأخرى والمتوسط العالمي.

الشكل 8.6: قابلية التضرر من الكوارث على الصعيد القطري (2016)

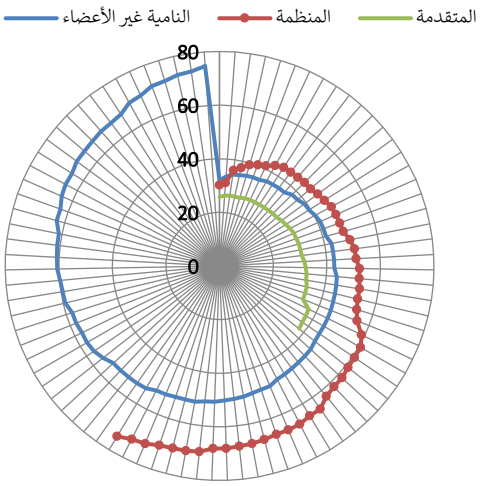

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

الشكل 9.6: نقص في قدرات المواجهة/ التعامل (2016)

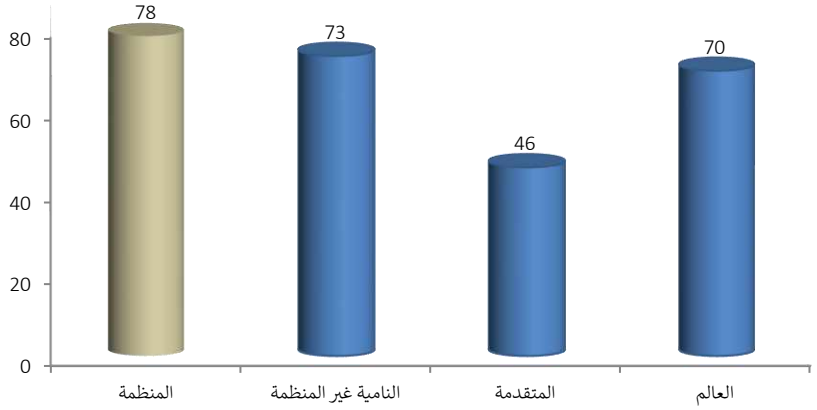

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

على الصعيد القطري، ظلت القدرات على المواجهة منخفضة للغاية في جميع أنحاء البلدان الأعضاء في المنظمة، بتسجيل درجة فوق 60 بالنسبة لـ51 عضوا. وبشكل عام، هناك تباين كبير بين دول المنظمة فيما يتعلق بنقص ال قدرات على المواجهة، بحيث تتراوح بين 45 و 93 (الشكل 10.6). ومن بين دول المنظمة، سجلت السودان وأفغانستان وتشاد واليمن أعلى درجة من حيث النقص في القدرات على المواجهة بتسجيلها درجات فوق الـ90. وفي المقابل، تعتبر قطر البلد الأكثر تأهبا في المنظمة بتسجيلها لأقل درجة (45) من حيث النقص في القدرات على المواجهة. وعلى العموم (SESRIC, 2016b) لا تزال معظم

الشكل 10.6: نقص في قدرات المواجهة/ التعامل على الصعيد القطري (2016)

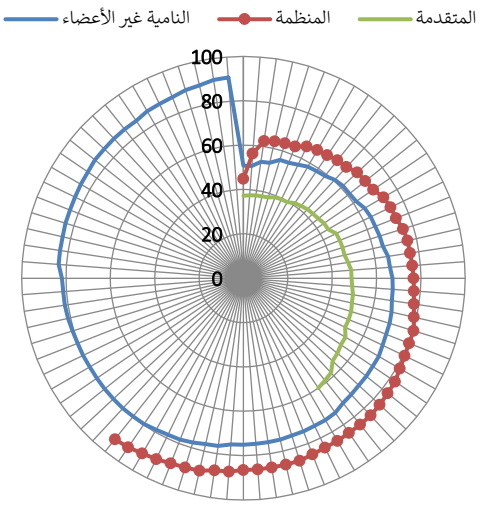

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

بلدان المنظمة تعتمد على نظم إدارة الكوارث التقليدية القائمة على النهج التفاعلي للاستجابة والإغاثة بعد الكوارث، وتفتقر إلى القدرات اللازمة الفعّالة للتخفيف من حدّة المخاطر والتأهب للكوارث.

قدرات التكيف

يعتبر التكيف لبنة أساسية في الاستجابة العالمية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وهو ينطوي على العديد من الأبعاد، بما في ذلك: بناء القدرات، وإدارة مخاطر الكوارث، والبحث والتقييم، والتنويع الاقتصادي. ويُعرّف التكيف بأنه استراتيجية طويلة الأجل لا تهدف فقط إلى تشجيع التغيير والتحول، بل تشمل أيضا تدابير واستراتيجيات تعالج وتحاول معالجة الآثار السلبية للأخطار الطبيعية وتغير المناخ في المستقبل (UNISDR, 2012). ويعد التكيف أمرا مهما بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية بسبب هشاشتها الشديدة وقابلية تضررها بآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

يوفر الشكل 11.6 توزيع مجموعات البلدان المختلفة ومنظمة التعاون الإسلامي، على أساس مدى الافتقار إلى القدرات التكيفية. وتكشف أحدث البيانات أن بلدان المنظمة تظهر توقعات متشائمة في هذا المجال بدرجة 52.6، وهو أعلى من معدلات مجموعات الدول الأخرى والعالم.

يعرض الشكل 12.6 بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أقل وأعلى معدل من حيث النقص في القدرات التكيفية. ووفقا للبيانات، مثلت دول المنظمة الواقعة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر البلدان ذات أقل قدرة على التكيف في عام 2016. وفي المقابل، سجلت مالي وتشاد والنيجر وغينيا وأفغانستان أكثر النتائج تشاؤما من حيث القدرة على التكيف.

الشكل 11.6: نقص في قدرات التكيف (2016)

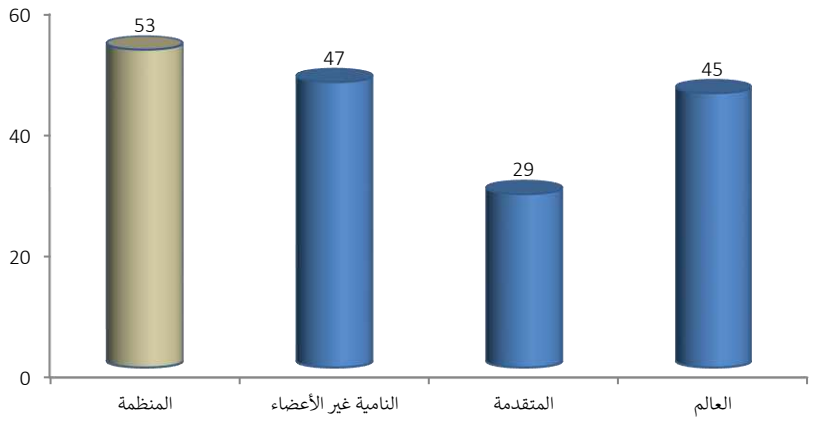

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

4.6 تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود في مدن المنظمة

باختصار، تشير قدرة المناطق الحضرية على الصمود إلى قدرة المدينة على الاستجابة لآثار الأحداث الخطرة واستيعابها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، يلعب دور البلديات والحكومات المحلية دورا محوريا في وضع خطط حضرية مستدامة، ووضع سياسات تشريعية وتنظيمية مناسبة وتأمين وسائل مالية لتعزيز البنى التحتية والقدرات الحضرية. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات المحلية تطوير علاقات تعاون وتآزر وثيقة مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الدولية لوضع نهج متكامل متعدد القطاعات يعنى بتغير المناخ. وعلى الرغم من أن الحكومات المحلية تحتل مركز الصدارة في الاستجابة للكوارث والانتعاش منها، إلا أن معظمها يفتقر إلى القدرات المالية و/أو الفنية و/أو السلطة اللازمة لاتخاذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف (UNISDER, 2015).

وحتى الآن، من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أبلغت 34 دولة فقط عن تطوير سياسات حضرية وطنية. ومعظم هذه الخطط لا تولي اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية والقدرة على التصدي لتغير المناخ. وكما هو مبين في الجدول 3.6، تركز خطط التنمية الحضرية في 5 دول أعضاء فقط على الاستدامة البيئية بشكل مكثف؛ وتعد القدرة على التصدي لتغير المناخ محور الاهتمام في حالة بلدين عضوين فقط في المنظمة. وفي حين أن أربعة بلدان أعضاء فقط لديها مستوى معتدل من التركيز على الاستدامة البيئية في المناطق الحضرية، فإن لدى 11 دولة عضو تركيزا منخفضا في هذا البعد. ويرتفع هذا العدد إلى 14 في حالة القدرة على التصدي لتغير المناخ.

الشكل 12.6: نقص في قدرات التكيف على الصعيد القطري (2016)

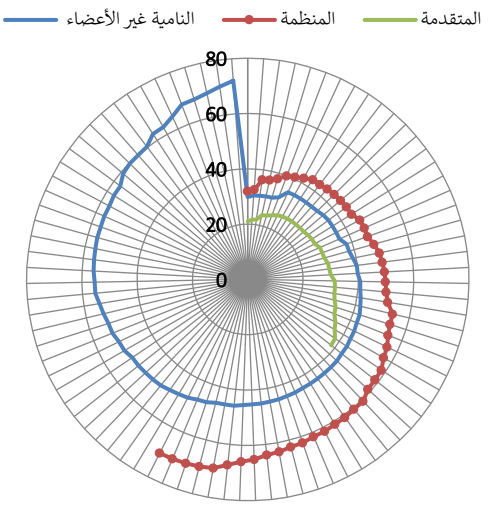

المصدر: UNU-EHS، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة

الجدول 3.6: السياسات الوطنية وقدرة المناطق الحضرية على الصمود

	الاستدامة البيئية	القدرة على تحمل تغير المناخ
مكثف	البحرين، بنغلاديش، ماليزيا، قطر، تركيا	جزر المالديف، المغرب
معتدل	الجزائر، إندونيسيا، قرغيزستان، المغرب	ماليزيا، قطر، تركيا، أوغندا
منخفض	بروناي، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مالي، جزر المالديف، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، توغو، أوغندا.	البحرين، بنغلاديش، بروناي، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، إندونيسيا، قرغيزستان، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، الصومال، توغو.
معلومات غير كافية	ألبانيا، تشاد، ليبيا، عمان، الصومال، الإمارات العربية المتحدة	ألبانيا، الجزائر، تشاد، ليبيا، عمان، الإمارات العربية المتحدة

المصدر:

UN Habitat and OECD, *Global State of National Urban Policy*, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, 2018.

وعلاوة على ذلك، تكشف أحدث البيانات المتعلقة بتنفيذ إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 أنه اعتبارا من 2015، 23 دولة فقط من الدول الأعضاء في المنظمة قد تبنت استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ونفذتها تمشيا مع هذا الإطار. وفي المقابل، لم يقم 11 بلدا عضوا بالإبلاغ عن أي تطوير للسياسات تمشيا مع إطار سينداي، ولا توجد معلومات كافية متاحة عن بقية الدول الأعضاء.

ويستلزم هذا الوضع المزيد من الريادة على الصعيدين الوطني والمحلي لتعميم إدارة الكوارث والقدرة على التصدي لتغير المناخ في جميع جوانب التنمية الحضرية، بدءا من التخطيط لاستخدام الأراضي حتى قطاع النقل والإسكان. وفي الواقع، سيؤدي التخطيط المراعي لمسألة تغير المناخ إلى إحداث مدن أكثر مرونة وأكثر نجاحا في ضمان الوصول إلى المرافق المدنية مع تعزيز سلامة ورفاهية سكانها. كما توفر العديد من المبادرات العالمية مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والخطة الحضرية الجديدة وخطة عمل أديس أبابا الفرص والموارد اللازمة لتعزيز قدرة المناطق الحضرية على التصدي للأخطار من خلال اعتماد ممارسات التنمية الحضرية المستدامة.

في الآونة الأخيرة، أطلقت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDER) حملة عالمية بعنوان "مدينتي تستعد!" في مايو 2010 لتعزيز الإجراءات التي من شأنها أن تجعل المدن مرنة. ووفقا لهذه الحملة، هناك عشرة إجراءات أساسية لبناء وتعزيز مرونة المدن. وهي تشمل:

1) ضمان التنظيم والتنسيق اللازمين لتعزيز فهم مخاطر الكوارث والحد منها، على أساس مشاركة فئات المواطنين والمجتمع المدني. بناء تحالفات محلية. التأكد من استيعاب جميع الإدارات لدورها في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها.

2) تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وتوفير الحوافز لأصحاب المنازل والأسر ذات الدخل المنخفض والمجتمعات والشركات والقطاع العام للاستثمار في الحد من المخاطر التي يواجهونها.
3) الاحتفاظ ببيانات محينة عن المخاطر ونقاط الضعف. إعداد تقييمات للمخاطر، لاستخدامها كأساس لخطط وقرارات التنمية الحضرية والتأكد من تيسير إتاحة هذه المعلومات والخطط المتعلقة بمرونة مدينتكم لصالح الجمهور ومناقشتها معهم بالكامل.
4) الاستثمار في البنية التحتية الحيوية التي تقلل من المخاطر والحفاظ عليها، مثل شبكات تصريف مياه الفيضانات، وتعديلها عند الحاجة لمواجهة تغير المناخ.
5) تقييم سلامة جميع المدارس والمرافق الصحية ورفع مستواها، حسب الاقتضاء.
6) تطبيق وتنفيذ لوائح واقعية تخص عملية البناء وتكون متوافقة مع المخاطر ومبادئ التخطيط لاستخدام الأراضي. تحديد الأراضي الآمنة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والارتقاء بالمستوطنات غير الرسمية، حيثما كان ذلك ممكنا.
7) التأكد من أن البرامج التعليمية والتدريبية المعنية بموضوع الحد من مخاطر الكوارث قائمة في المدارس والمجتمعات المحلية.
8) حماية النظم الإيكولوجية والخزانات الطبيعية للتخفيف من آثار الفيضانات والمد العاصفي وغيرها من المخاطر التي قد تكون مدينتكم عرضة للتضرر من خطرها. التكيف مع تغير المناخ من خلال الاعتماد على ممارسات جيدة للحد من المخاطر.
9) تثبيت أنظمة الإنذار المبكر وقدرات إدارة الطوارئ في مدينتكم وعقد دقرات تدريبة منتظمة بشأن التأهب لعامة السكان.
10) بعد أي كارثة، التأكد من وضع احتياجات السكان المتضررين في مركز إعادة الإعمار، مع تقديم الدعم لهؤلاء السكان ومنظماتهم المجتمعية في تصميم الاستجابات والمساعدة في تنفيذها، بما في ذلك إعادة بناء المنازل وإرساء سبل العيش.

ترتبط عوامل حفظ البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثار الكوارث ارتباطا وثيقا ببعضها البعض. تشير دراسات عالمية إلى أن أكثر من 80% من الكوارث الطبيعية هي في الأصل جوية هيدرولوجية؛ مثلا، الفيضانات والجفاف والتصحر والأعاصير والعواصف وما إلى ذلك. وبهذا فإن التدهور البيئي وتغير المناخ يزيدان من حدة تواتر المخاطر الجوية الهيدرولوجية وشدتها. وبالنظر إلى حقيقة أنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مضاعفة مخاطر الكوارث بشكل كبير في المناطق الحضرية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هناك حاجة ماسة لاعتماد ممارسات حكيمة في مجال الإدارة البيئية للحد من مخاطر الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ. ومن شأن الإدارة البيئية كاستراتيجية للتخفيف من الكوارث والتكيف مع تغير المناخ أن تتمحور حول العناصر الرئيسية التالية: الإدارة المستدامة لموارد المياه، والإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (SESRIC, 2014).

ويتطلب الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية أيضا الاستثمار في تطوير البنية التحتية والطاقة النظيفة والارتقاء بالأحياء الفقيرة. وهذا يتطلب موارد مالية ضخمة. فوفقا لبعض التقديرات (CCFLA, 2015) توجد فجوة تمويل على صعيد العالم تبلغ حوالي 4-5 تريليون دولار سنويا للبنية التحتية المستدامة والمرنة. وفي الواقع، هناك حاجة إلى حوالي 50 تريليون دولار على مدى السنوات الـ15 المقبلة لبناء بنية تحتية خضراء مراعية للمناخ في المناطق الحضرية على صعيد العالم. وفي عام 2014، بلغ التمويل المتعلق بتغير المناخ في المناطق الحضرية 19 مليار دولار، تم توجيه 80% تقريبا منه إلى النقل والطاقة والمياه والنفايات. ومن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين الطلب والعرض. ويعتبر هذا الوضع سيئا للغاية بالنسبة للمدن الواقعة في البلدان النامية، بما في ذلك معظم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، لأن هذه المدن معرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية وتغير المناخ الناجم عن الأحداث المتطرفة، وهي في أمس الحاجة إلى موارد مالية لتعزيز قدراتها على المواجهة والتكيف.

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص من شأنه أن يلعب دورا حيويا في سد هذه الفجوة، إلا أن 20% فقط من أكبر 500 مدينة في العالم تتوفر على جدارة ائتمانية (البنك الدولي: مبادرة الجدارة الائتمانية للمدن). ونتيجة لذلك، لا تتمتع معظم المدن بإمكانية الوصول إلى تمويل ميسور التكلفة للاستثمار في تطوير البنى التحتية الحضرية. ووفقا لتحالف تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن (CCFLA)، ينبع هذا الوضع من القيود التالية: 1. حالة عدم اليقين بشأن السياسات التنظيمية والضريبية التي تؤثر على البنية التحتية خفيضة الانبعاثات والمقاومة لتغير المناخ؛ 2. صعوبة في دمج أهداف مكافحة تغير المناخ في تخطيط البنية التحتية الحضرية؛ 3. نقص الخبرة في المدن بشأن تطوير مشاريع بنى تحتية خفيضة الانبعاثات والمقاومة لتغير المناخ التي تتميز بالقدرة على جذب التمويل؛ 4. رقابة غير كافية للمدن على تخطيط البنى التحتية والتنسيق المعقد بين أصحاب المصلحة؛ 5. ارتفاع تكاليف المعاملات؛ 6. عدم وجود نماذج تمويل مثبتة على مستوى المدن. لذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم حكومات المدن بالتعاون مع الحكومات الوطنية ومؤسسات التنمية الدولية بتنمية جدارتها الائتمانية.

وفي هذا الصدد، من شأن مبادرة البنك الدولي حول الجدارة الائتمانية للمدن أن تكون مفيدة من خلال مساعدة حكومات المدن:

- لتحقيق درجة أعلى من الجدارة الائتمانية من خلال تعزيز الأداء المالي؛
- لتطوير إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي وسياسي موات من أجل اقتراض مسؤول على المستوى دون الوطني من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الوطني؛
- لتحسين جانب "الطلب" من التمويل من خلال تطوير مشروعات سليمة وذكية مناخيا تعزز النمو الأخضر؛
- لتحسين جانب "العرض" من التمويل من خلال الانخراط مع مستثمري القطاع الخاص.

الفصل السابع

الحوكمة والتشريعات في المناطق الحضرية

إلى جانب التغير الكبير في مستويات التوسع الحضري العالمي، أصبحت العلاقة بين المدن والتنمية أكثر جاذبية في جميع أنحاء العالم، داعية الحكومات والمنظمات الدولية لوضع أهداف التوسع الحضري المستدام في صميم جهود التنمية الوطنية والدولية. وفي السنوات القليلة الماضية، لم تتفاوض الحكومات بشأن أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة فقط وتعتمدهما، بل أيضا شمل ذلك اتفاقيات أخرى مهمة مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإعلان برازيليا بشأن السلامة على الطرق. وتتطلب جميعها بوضوح حلول على مستوى المدن لتحقيق النتائج المرجوة، ما يدعو إلى مزيد من الترابط والتنسيق بين الالتزامات الوطنية والإجراءات المحلية.

إن الحكومات تعمل في كثير من الأحيان لتلبية الطلب على شيء ما أو إيجاد حلول للمشاكل القائمة. ويتضمن هذا السلوك عموما إجراءات تنظيمية قصيرة المدى وتفاعلية (Forman, 2008). ومع ذلك، فإن التوسع الحضري المستدام يستدعي التفكير طويل المدى والنهج الاستباقية. وفي هذا السياق، يعد وجود إطار تنظيمي ومؤسسي مناسب يضمن اتساق السياسات القطاعية والحضرية، وكذلك الإجراءات طويلة الأمد والاستباقية، أداة مهمة تمكن الحكومات من تحقيق النتائج الحضرية المرغوبة.

1.7 السياسات الوطنية في المناطق الحضرية

غالبا ما يكون العمل بشأن المدن منحصرا فيما بين السلطات المحلية والمخططين الحضريين، الذين يتم إبقاؤهم في كثير من الحالات بعيدا عن خطط التنمية الوطنية أو أولويات وزارات المالية. وفي مثل هذه الحالة، فإنه من الصعب الاستفادة من أكبر إمكانات التنمية للتوسع الحضري. ويجب على الحكومات الوطنية أن تقود التنمية الحضرية المستدامة، حيث تعمل عن كثب مع السلطات دون الوطنية والمحلية، وكذلك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وإن أول ما يجب القيام به في هذا الاتجاه هو وضع رؤية للمستقبل الحضري لبلد معين من شأنها توجيه نمو المدن وإدارتها. ولتحقيق ذلك، تحتاج البلدان إلى تقديم سياساتها الحضرية الوطنية (NUPs) - وهي أداة تنمية لتمكين المدن وتنفيذ الجوانب المتعلقة بالاتفاقيات العالمية ذات الصلة بالمدن. ويتمثل أحد أجزاء وظيفة هذه السياسات في إرساء التزام دائم ببناء مدن أكثر تكاملا وشمولية (UN Habitat, 2016a). ويجب أيضا إشراك الحكومات دون الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تصميم السياسات الحضرية الوطنية.

في السنوات الأخيرة، جاء الدافع الرئيسي لتطوير السياسات الحضرية الوطنية من البنك الدولي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويعترف بها على أنها أداة ضرورية لتحسين التوافق بين الأنشطة الوطنية والأولويات العالمية، ومن أجل اتباع نهج منسق وتوجهات سياساتية واضحة فيما يتعلق بنمو المدن في المستقبل.

ووفقا لموئل الأمم المتحدة، بحلول عام 2015، اعتمد حوالي ثلث بلدان العالم قوانين واضحة تحكم التنمية الحضرية على الرغم من الضغوط المتزايدة على الحكومات لإدراج المدن في الاستراتيجيات الوطنية. ويشير هذا إلى أن الحكومات الوطنية لا تزال لا تستوعب دورها في التوسع الحضري بالكامل. وفي بعض

الحالات، لا سيما في البلدان التي بها عدد كبير من سكان الريف، كما هو الحال في أفريقيا، فإن السياسات التي تشجع التوسع الحضري لا تجد الدعم الكافي لأن هذا الأخير لا يعتبر أولوية وفرصة للتنمية الوطنية.

وقد اعتمد موئل الأمم المتحدة تعريف السياسات الحضرية الوطنية على أنها "مجموعة متماسكة من القرارات المستمدة من عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشترك من شأنه أن يعزز تنمية حضرية تحويلية ومثمرة وشاملة ومرنة أكثر على المدى الطويل" (UN Habitat, 2016a).

وعلى الرغم من هذا التعريف الدقيق لهذه السياسات، لا يوجد قالب عالمي لسياسة حضرية وطنية لأن كل مدينة تعاني من مجموعة خاصة من التحديات. ومع ذلك، هناك تفاهم مشترك حول بعض المبادئ الأساسية، بما في ذلك معالجة الفقر في المناطق الحضرية، وتشجيع الفرص المتكافئة، وتحسين التواصل بين المدن، وتعزيز الروابط الحضرية والريفية وما إلى ذلك (UN Habitat, 2016b).

ومع الأخذ في الاعتبار القضايا ذات الاهتمام الدولي المشترك، فمن خلال عملية السياسات الحضرية الوطنية، يتعين على الحكومة الوطنية تحديد أولوياتها المحلية التي تناسب وضعهم على أفضل وجه، وكذلك وضع إطار يوفر للمدن القدرة والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلد. كما يجب أن يحتوي هيكل هذا الإطار على تعليمات واضحة بشأن مسؤوليات المؤسسات ذات الصلة، وسلطاتها ومواردها، وعن آليات الرصد والإنفاذ اللازمة لضمان التقدم في تنفيذ هذه السياسات الحضرية الوطنية.

تتمثل المراحل الخمس الرئيسية لدورة السياسات الحضرية الوطنية التي حددها موئل الأمم المتحدة في الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتطور (UN Habitat 2016a: 10). بحيث يشير مصطلح "الجدوى" إلى المرحلة الأولية ذات الأهمية لبناء الإرادة السياسية والاجتماعية لتطوير السياسات الحضرية الوطنية. أما "التشخيص" فهي المرحلة الثانية التي تشير إلى الزمان الذي تجري فيه البلاد التحليل الأولي لوضع سياسة من هذا النوع، بالتشاور على نطاق واسع مع الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية التي تركز على المناطق الحضرية وأصحاب المصلحة الآخرين. بينما تشير مرحلة "الصياغة" إلى صياغة السياسة، ومرحلة "التنفيذ" إلى تفعيلها. والمرحلة الأخيرة، "الرصد والتقييم"، فهي تقابل الفترة التي يتم فيها تحليل نتائج السياسة وتقييمها، مما يتيح تحسين البرامج والسياسات على المدى الطويل

يكشف استعراض وضع السياسات الحضرية الوطنية في 46 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أنه بحلول نهاية عام 2017، كانت جميعها إما تنفذ هذه السياسات بصورة واضحة أو كانت تنفذها ضمنيا أو جزئيا (الجدول 1.7). وتتوفر 25 منها (54%) على سياسات حضرية وطنية واضحة، أربعة منها ما زالت في مرحلة الجدوى (أفغانستان والعراق وغينيا وموزمبيق)، ستة في مرحلة التشخيص (بوركينا فاسو ومصر والأردن ولبنان والسودان وتونس)، وأربعة في مرحلة الصياغة (تشاد وغامبيا وليبيا وأوغندا). وضمن مرحلة التنفيذ - المرحلة المشتركة لعينة معينة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (37%)، ست دول كان

لديها سياسات حضرية وطنية واضحة (الجزائر وبنغلاديش وإندونيسيا وإيران والمغرب والصومال)، في حين توفرت 11 دولة على عناصر ضمنية أو جزئية من هذه السياسات. وفي عام 2017، بلغ عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة الرصد والتقييم ثمانية فقط في المنظمة، منها خمسة بلدان تتوفر على سياسات حضرية وطنية واضحة (الكاميرون وماليزيا ومالي ونيجيريا وتركيا) (الشكل 1.7).

الجدول 1.7: السياسات الوطنية في المناطق الحضرية حسب مراحل التنمية (2017)

	السياسات الوطنية فى المناطق الحضرية الواضحة	السياسات الوطنية فى المناطق الحضرية الضمنية أو الجزئية
مدى الجدوى	أفغانستان، العراق، غينيا، موزمبيق	الكويت، تركمنستان، اليمن
التشخيص	بوركينا فاسو، مصر، الأردن، لبنان، السودان، تونس	الغابون، باكستان، المملكة العربية السعودية، أوزبكستان
الصياغة	تشاد، غامبيا، ليبيا، أوغندا	
التنفيذ	الجزائر، بنغلاديش، إندونيسيا، إيران، المغرب، الصومال	ألبانيا، بروناي، جيبوتي، جزر القمر، قرغيزستان، جزر المالديف، موريتانيا، قطر، السنغال، توغو، الإمارات العربية المتحدة
الرصد والتقييم	الكامرون، ماليزيا، مالي، نيجيريا، تركيا	البحرين، كوت ديفوار، عمان

المصدر:

UN Habitat and OECD, *Global State of National Urban Policy*, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.

سياسات حضرية وطنية واضحة - حيث يكون لسياسة معينة عنوان "السياسة الحضرية الوطنية" أو متغير مثل "السياسة العمرانية الوطنية" أو "الاستراتيجية الحضرية الوطنية" أو "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية".

سياسات حضرية وطنية ضمنية أو جزئية - حيث تحتوي سياسة معينة على العديد من عناصر السياسات الحضرية الوطنية ولكن لم يتم تجميعها بعد باعتبارها سياسات حضرية وطنية رسمية.

الشكل 1.7: نوع ومرحلة السياسات الوطنية في المناطق الحضرية في دول المنظمة (2017)

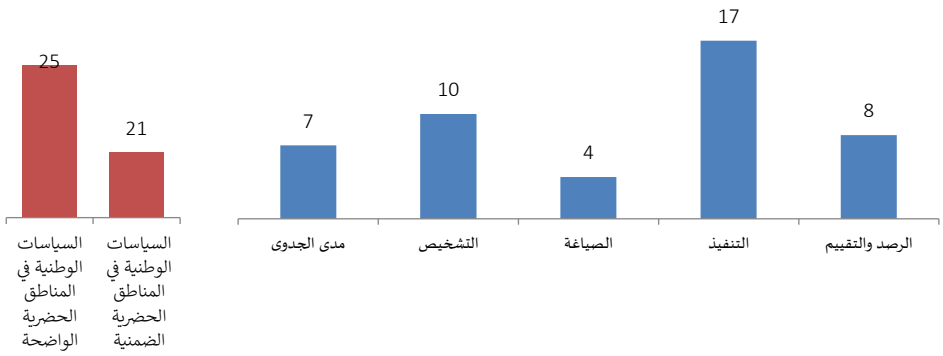

المصدر:

UN Habitat and OECD, Global State of National Urban Policy, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.

ملاحظات: المنظمة - العدد = 48.

مجموعات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدلات اعتماد للسياسات الحضرية الوطنية الواضحة هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (11) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (9) (الشكل 2.7). تتواجد 56% من دول المنظمة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 47% من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلتي التنفيذ أو الرصد والتقييم (الشكل 3.7). كما تهيمن السياسات الحضرية الوطنية الضمنية أو الجزئية على دول منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى. ومن بينها، تتواجد ألبانيا وقرغيزستان في مرحلة التنفيذ.

يُقيِّم الجدول 2.7 والشكل 4.7 السياسات الحضرية الوطنية في 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات، من حيث الاهتمام المخصص للعناصر المختلفة للتوسع الحضري المستدام. ويتضح من الجدول 2.7 أن البلدان لا تمتثل للالتزامات التي تم التعهد بها في الموئل الثالث بطريقة متوازنة. بحيث أن الهيكل المكاني هو القطاع الأكثر تغطية على نطاق واسع من قبل السياسات الحضرية الوطنية في بلدان المنظمة. فما يقرب من 40% من البلدان المدرجة في القائمة تولي اهتماما كبيرا لهذا المجال. وبعد هذه النتيجة، يمكن القول أن السياسات الحضرية الوطنية في دول المنظمة المعنية يتم اعتبارها في الغالب بمثابة أداة سياسية لتحسين التخطيط وتقديم الخدمات من قبل الدولة.

ويولي حوالي 60% من بلدان منظمة التعاون الإسلامي اهتماما كبيرا أو معتدلا بقضايا التنمية البشرية، في حين يبلغ الاهتمام الشامل أو المعتدل بالأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حوالي 45%. أما الاستدامة البيئية وخاصة القدرة على التصدي لتغير المناخ، فهي المجال الذي يحصل على أضعف درجة من الاهتمام. وعليه، تولي أربع دول اهتماما كبيرا بالاستدامة البيئية (البحرين وبنغلاديش وقطر وتركيا) بينما اثنتان فقط تخصصان اهتماما قويا بالمرونة الحضرية (جزر المالديف والمغرب).

الشكل 2.7: التوزيع الجغرافي لأنواع السياسات الوطنية في المناطق الحضرية في دول المنظمة (2017)

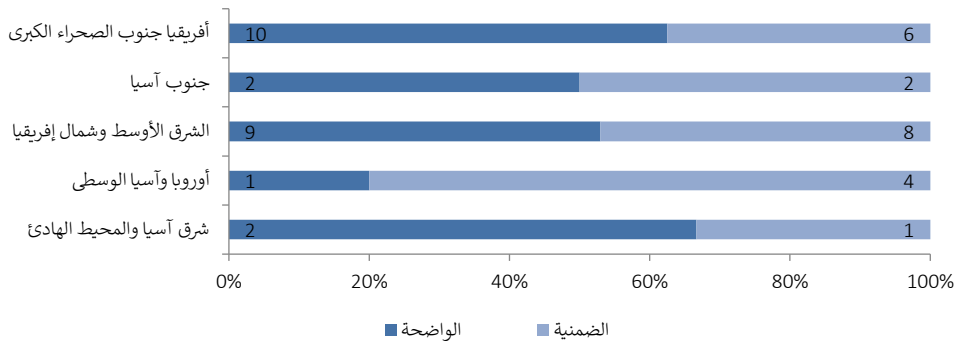

المصدر:
UN Habitat and OECD, Global State of National Urban Policy, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.
ملاحظات: المنظمة - العدد = 48.

الشكل 3.7: التوزيع الجغرافي لمراحل السياسات الوطنية في المناطق الحضرية في دول المنظمة (2017)

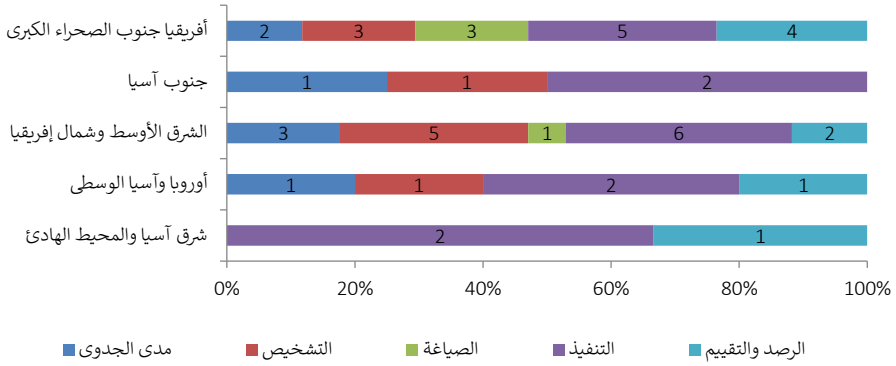

المصدر:
UN Habitat and OECD, *Global State of National Urban Policy*, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.

ملاحظات: المنظمة - العدد = 48.

الشكل 4.7: الاهتمام بمواضيع معينة في ظل السياسات الوطنية في المناطق الحضرية في دول المنظمة

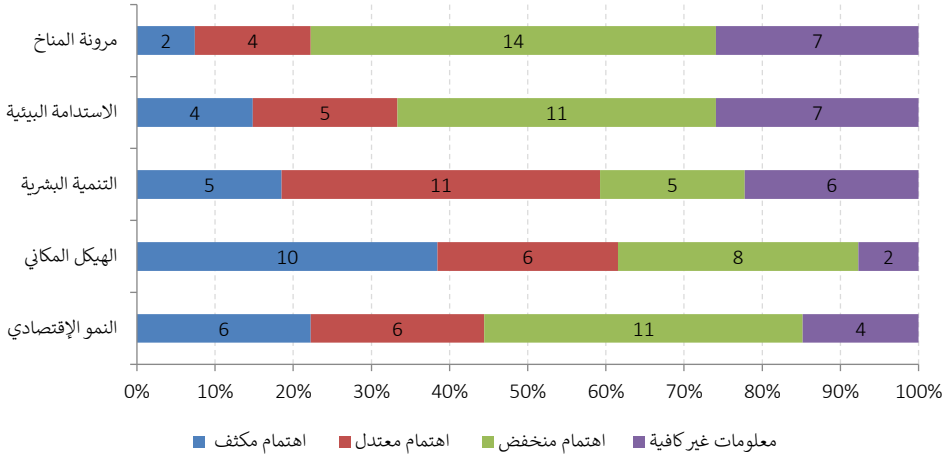

المصدر:
UN Habitat and OECD, Global State of National Urban Policy, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.

ملاحظات: المنظمة - العدد = 27.

الجدول 2.7: الاهتمام بمواضيع معينة في ظل السياسات الوطنية في المناطق الحضرية في دول المنظمة (2017)

الدولة (العدد=27)	النمو الاقتصادي	التركيبة المكانية	التنمية البشرية	الاستدامة البيئية	القدرة على تحمل تغير المناخ
ألبانيا	*	**	°	°	°
الجزائر	**	***	**	**	°
البحرين	***	**	**	***	*
بنغلاديش	**	***	***	***	*
بروناي	*	**	*	*	*
تشاد	°	°	°	°	°
جزر القمر	*	**	*	*	*
كوت ديفوار	*	**	**	*	*
جيبوتي	***	***	***	*	*
غامبيا	°	°	*	°	°
إندونيسيا	***	***	**	**	*
قرغيزستان	°	***	**	**	*
ليبيا	*	***	°	°	°
ماليزيا	***	***	**	**	**
مالي	**	*	**	*	*
المالديف	**	*	**	*	***
موريتانيا	*	*	**	*	*
المغرب	**	**	**	**	***
نيجيريا	***	*	***	*	*
عمان	*	***	°	°	°
قطر	**	*	***	***	**
السنغال	*	*	*	*	*
الصومال	°	*	°	°	*
توغو	*	*	***	*	*
تركيا	***	***	**	***	**
الإمارات العربية المتحدة	*	**	°	°	°
أوغندا	*	***	*	*	**

المصدر:

UN Habitat and OECD, *Global State of National Urban Policy*, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 2018.

ملاحظات: *** اهتمام مكثف ** اهتمام معتدل * اهتمام منخفض ° معلومات غير كافية

الجانب المشجع لمؤشرات الخطة الحضرية الجديدة هو حقيقة أن حكومات منظمة التعاون الإسلامي قد بدأت في الانتقال من "نهج العمل حسب المعتاد" نحو مزيد من الاهتمام المنهجي للتوسع الحضري وتحدياته. وتتوفر 46 دولة في المنظمة عناصر جزئية على الأقل من السياسات الحضرية الوطنية أو غيرها من أولويات التنمية التي تؤثر على المدن، ما يوفر أساسا سليما يمكن البناء عليه. ومع ذلك، يجب القيام بالكثير من العمل لتسريع عملية تطوير وتنفيذ الخطط الحضرية الجديدة في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تلك التي لا تزال في مرحلتي الجدوى والتشخيص.

وحتى تلك الدول الأعضاء في المنظمة التي يمكن اعتبار الخطط الحضرية الجديدة ناجحة في مجالات التكامل المكاني والتنمية البشرية والاقتصادية، يجب عليها التأكد من معالجة قضايا المرونة والاستدامة البيئية. وعلاوة على ذلك، لا يتوفر أكثر من نصف بلدان منظمة التعاون الإسلامي معينة على وكالة حضرية وطنية متخصصة مسؤولة عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ولكن لديها سلطة تخطيط وطنية عامة للإشراف على السياسة (UN Habitat and OECD, 2018). وهذا يؤكد على أهمية تطوير آلية التنسيق على المستوى الوطني، من أجل التنفيذ الناجح للخطط الحضرية الجديدة في البلدان التي ليس لديها وكالة حضرية وطنية متخصصة.

2.7 التشريعات واللامركزية في المناطق الحضرية

ترتبط الخطط الحضرية الجديدة ارتباطا وطيدا بالتشريعات الحضرية التي بدونها يتعذر تنفيذها. وتعتبر التشريعات الحضرية مجموعة من جميع السياسات والقوانين والقرارات والممارسات المتعلقة بإدارة وتنمية البيئة الحضرية. ففي حال صياغتها ورصدها ومراجعتها على نحو فعال، فهي من شأنها أن تتصدى بشكل كاف لتحديات التوسع الحضري الرئيسية، وتسهل الإدارة الحضرية الفعالة والمتماسكة.

بدون وجود تشريعات حضرية مناسبة، تواجه المدن مخاطر متعددة، مثل الامتداد الحضري غير الخاضع للسيطرة، وفقدان مناطق محمية طبيعية قيمة، وتفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية، وإدارة الأراضي غير الخاضعة للمساءلة، ونقاط الضعف البيئية، وعدم كفاية المساحة المخصصة للاستخدام العام (UN Habitat, 2017).

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لم تشهد العناصر الرئيسية للتشريعات الحضرية في جميع أنحاء العالم تغيرات مهمة على مدى العقود القليلة الماضية (UN-Habitat, 2016b). ولسوء الحظ، من بين الأدوات المختلفة المستخدمة في تشكيل المدن وحوكمتها، تعد القوانين أصعب الأمور التي يمكن تغييرها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، أصبحت القوانين الحضرية التي وضعت في الحقبة الاستعمارية قديمة جدا بحيث تمنع البلدان من الاستجابة لعملية التوسع الحضري السريع (Berrisford and McAuslan, 2017). وبشكل عام، تعد المشكلات الحضرية التي تواجه العديد من مدن منظمة التعاون الإسلامي صعبة، وتزداد الحاجة إلى معالجتها. ولكن بدون تشريع حضري عملي، ستظل الكفاءة في معالجة القضايا الحضرية محدودة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأبحاث المقارنة العالمية حول القانون الحضري لا تزال تواجه تحديا كبيرا على مستوى البيانات. ومع ذلك، هناك جهود مختلفة تساعد على تعميق فهم القانون الحضري في القرن الحادي والعشرين (على سبيل المثال، راجع ديفيدسون وميستري، 2016).

تقر الخطة الحضرية الجديدة بالدور الرائد للحكومات الوطنية في تحديد التشريعات الحضرية وتنفيذها، بينما تدعو إلى مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمع المدني. ولسوء الحظ، لا يوجد مخطط للإصلاح القانوني الحضري في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، لأن أنظمة وضع القوانين في البلدان والسياقات السياسية والتحديات الحضرية فيها تختلف بشكل كبير. ولكن الخطة الحضرية الجديدة توفر إطارا لإصلاحات التشريعات الحضرية الأساسية، والتي تم تلخيصها في الشكل 5.7.

وإلى جانب القانون الحضري، أصبحت التحديات المتعلقة بالإدارة الحضرية أمرا مهما يتم أخذه بعين الاعتبار أيضا ضمن الجهود المبذولة من أجل التنمية العالمية. كما تعتمد المدن بشكل متزايد على القدرات المؤسسية المتقدمة والحكم الديمقراطي والإدارة الفعالة لمعالجة قضايا التوسع الحضري المستدام. ويقدم المسح العالمي للحوكمة الحضرية - الذي أجراه مركز أبحاث كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية المعروف بمدن LSE بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) ، رؤى مثيرة للاهتمام حول تسع مدن في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا للمسح، فإن الافتقار إلى المهارات في الحكومة المحلية، والافتقار إلى القدرة على إنفاذ القوانين واللوائح، فضلا عن عدم احترامها، يعد مسألة ذات صلة بدرجات متفاوتة بجميع مدن المنظمة المتضمنة في عينة معينة. كما تم الإبلاغ عن تداخل المسؤوليات، وتنسيق مختلف القطاعات/ الإدارات، والافتقار إلى استقلالية البلديات وغيرها من القضايا المماثلة كونها ذات صلة أيضا (الجدول 3.7). وتعتبر هذه النتائج دعوة مفتوحة لحكومات منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في بناء القدرات المناسبة وتحسين التنسيق على المستوى دون الوطني، وبالتالي إعداد المدن لمواجهة التحديات المستقبلية.

الشكل 5.7: الإشارات إلى التشريعات والقواعد واللوائح الحضرية في الخطة الحضرية الجديدة (NUA)

المصدر: تصميم موظفي سيسرك بناء على موئل الأمم المتحدة، إطار العمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ، 19 أبريل 2017.

الجدول 3.7: قائمة التحديات الرئيسية القائمة على مستوى الحوكمة في مدن مختارة من المنظمة

	غير مهمة	ذات أهمية إلى حد ما	ذات أهمية	ذات أهمية كبيرة	بالغة الأهمية
البيروقراطية غير المرنة/ القواعد الصارمة	T	M, R	D, I, L, N		B, S
الميزانيات العامة غير الكافية	B	M	L, N, S	D, I, T	R
عدم اليقين عبى مستوى التمويل	B	I, S	D, L	N, T	R
الافتقار إلى القدرة على إنفاذ القوانين		D, T	I	B, L	N, R, S
قضايا السياسات المحلية المتبادلة/ بعد الحكومات عن بعضها البعض	T		N	B, M, R	I, L, S
العمل عبر مختلف مستويات الحكومة		N, S	D, L, T	B, I, M, R	
تنسيق مختلف القطاعات/ الدوائر			D, I, N, S, T	B, M, R	L
تداخل المسؤوليات			I, S, T	B, M, R	D, L, N
الحصول على معلومات مفيدة	R	T	B, D, I	L, N	S
نقص المهارات في الحكومة المحلية		M, R	D	B, N	I, L, S, T
تسييس القضايا المحلية	R		B	N, S	D, I, L, T
نطاق محدود للمسؤوليات		D, L, T	R	B, I	S
الافتقار إلى الاستقلال الذاتي للبلديات		D	T	B, I, R	L, N, S
نقص في اهتمام المواطنين بالقضايا المحلية	T	D, M, S	B, I, L	N, R	
قلة الثقة في الحكومة المحلية	D	M	I, T	N, R	B, L, S
قلة الاحترام فيما يتعلق بالقوانين واللوائح		D, M	I, T	L, R, S	B, N
إمكانية محدودة لوصول المواطنين إلى صناعة السياسات	T		B, D, I, M	L, N, R	S
التمثيل غير الكافي للفئات المهمشة	D, N, T		B, I, R	L	S
أخطار الفساد		D, I, N, T	M, R	B	L, S

المصدر: *Global Urban Governance Survey*, LSE Cities, UN Habitat and UCLG, 2016, https://urbangovernance.net

ملاحظات:B بيروت (لبنان)؛ D: داكار (السنغال)؛ I: إزمير (تركيا)؛ L: جزيرة لاغوس (نيجيريا)؛ M: مكناس (المغرب)؛ N: نواكشط (موريتانيا)؛ R: رام الله (فلسطين(؛ S: سوس (تونس)؛ T: طهران (إيران).

ينبغي أن تدعم الخطة الحضرية الجديدة والقوانين الحضرية ذات الصلة اللامركزية، أي إنشاء الأُطر المؤسسية والقانونية لاتخاذ القرارات وتمكين المؤسسات دون الوطنية من حيث العمليات المالية والإدارية والسياسية والقانونية. ووفقا لمؤشر الهيئة الإقليمية ومؤشرات الأيلولة المختلفة، ارتفع مستوى اللامركزية في العالم بشكل كبير في العقود الخمسة الماضية (الشكل 6.7).

ومع ذلك، لا يزال العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى المركزية. ويبدو أن إندونيسيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة باللامركزية بالغة في المنظمة، تليها ألبانيا وبروناي وماليزيا ونيجيريا في فئة البلدان اللامركزية المتوسطة إلى العالية المستوى. وتندرج مصر والمغرب وموزمبيق وباكستان وتونس وتركيا ضمن مجموعة البلدان ذات المستوى المنخفض إلى المتوسط من اللامركزية، في حين يتم تجميع بنغلاديش وبنين والغابون ومالي وموريتانيا ضمن بلدان ذات مستوى منخفض من اللامركزية. ويتم تمييز بقية أعضاء منظمة التعاون الإسلامي كبلدان مركزية. وبما أن حكومات دول المنظمة مضطرة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة وأهداف الخطة الحضرية الجديدة، فيجب أن تلعب دورا متزايدا في المدن ودعمها من خلال تفويض كل من المسؤوليات والموارد.

الخريطة 1.7: مستويات اللامركزية (1970، 2016)

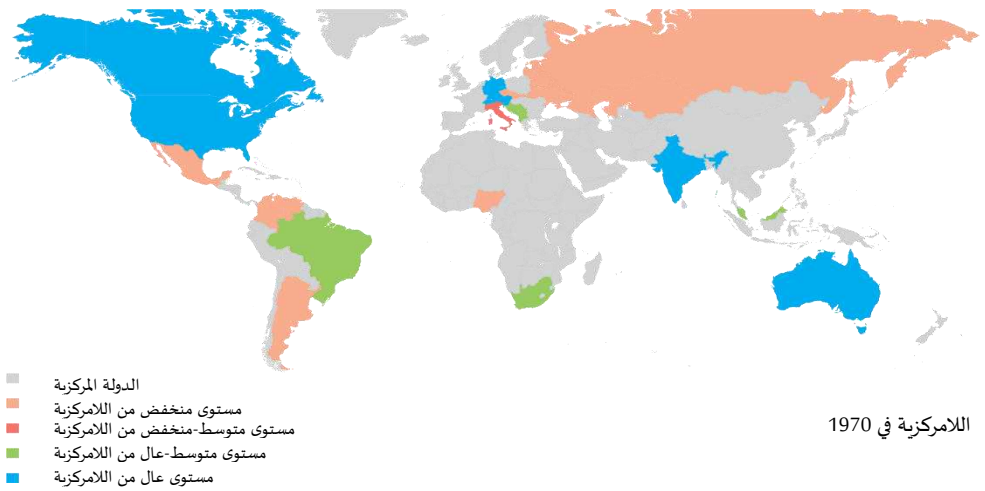

اللامركزية في 1970

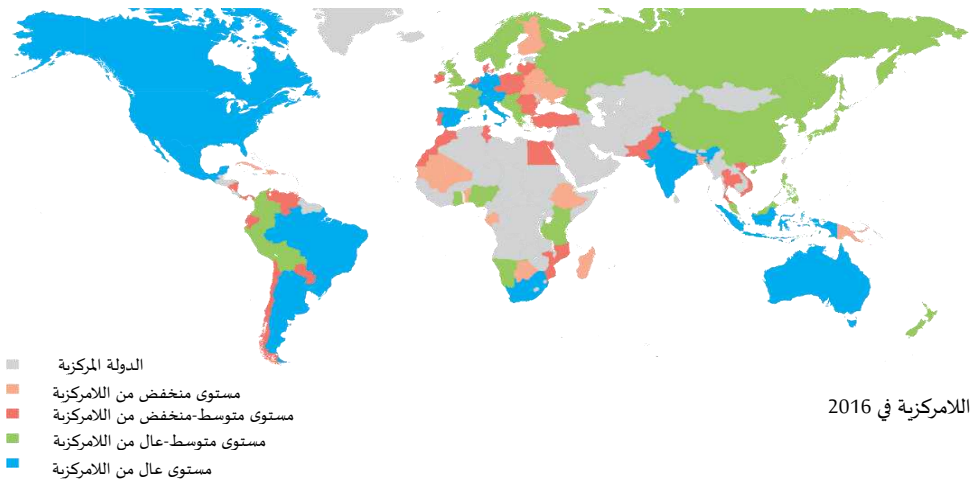

اللامركزية في 2016

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، توطين أهداف التنمية المستدامة: دليل المدرب، يوليو 2017.

يمكن اعتبار مشاركة الحكومات دون الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة (HLPF) - المنصة المركزية للمراجعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، باعتبارها مؤشرا نوعيا للجهود اللامركزية. إذ تقر الخطة الحضرية الجديدة بأهمية الحكومات دون الوطنية بصفتهم شركاء نشطين في عملية متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة. وتعد مشاركتهم في هذه العملية فرصة فريدة لتوسيع نطاق المشاركة مع جميع أجزاء الحكومة التي تنفذ أهداف التنمية العالمية. ومع ذلك، عرفت مشاركة الحكومات دون الوطنية في المرجعات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى مستوى محدودا، على الرغم من الشمولية المستهدفة في هذا المنتدى (Eleni at al., 2018).

ومن بين 65 دولة قدمت تقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) قبل 6 يوليو 2017، ذكر 38 منها أن الحكومات دون الوطنية أدرجت في عملية التشاور المؤدية إلى نشر المراجعات الوطنية الطوعية، بينما أشركت 27 دولة فقط الحكومات دون الوطنية في آليات صنع القرار أو التشاور رفيعة المستوى (UCLG, 2017). ويظهر في الجدول 4.7 عدد الحكومات دون الإقليمية في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة، حيث يتبين بوضوح أن مشاركة الحكومات المحلية في العديد من بلدان المنظمة المقدمة للتقارير ظلت مقتصرة على مجموعة صغيرة جدا من البلديات والمدن.

الجدول 4.7: تقارير الحكومات دون الوطنية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى

	فترة تقديم التقارير	مستوى الإقليم-الدولة	المستوى المتوسط	مستوى البلديات	المجموع
أفغانستان	2017	0	34	119	153
أذربيجان	2017	1	90	1,607	1,698
بنغلاديش	2017	8	64	490	562
بنين	2017	0	0	77	77
مصر	2016	27	0	371	398
إندونيسيا	2017	34	0	514	548
إيران	2017	31	429	1,057	1,517
الأردن	2017	0	0	94	94
ماليزيا	2017	13	0	149	162
المالديف	2017	0	0	21	21
المغرب	2016	12	75	1,503	1,590
نيجيريا	2017	37	0	774	811
قطر	2017	0	0	7	7
سيراليون	2016	4	14	149	167
طاجيكستان	2017	4	0	79	83
توغو	2016، 2017	6	30	354	398
تركيا	2016	81	0	1,397	1,478
أوغندا	2016	112	0	196	308

المصدر: المنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG)، التقرير المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017: الحكومات الوطنية ودون الوطنية على الطريق نحو توطين أهداف التنمية المستدامة، المنظمة اعالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية، برشلونة، 2017.

وفقا للتحليل الذي أجرته المنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG)، سجلت أفضل مشاركة للحكومات دون الوطنية في عمليات التشاور للمراجعات الوطنية الطوعية من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في بنين ونيجيريا وتوغو وأوغندا. وسجلت المشاركة الجزئية للحكومات دون الوطنية في بنغلاديش وإندونيسيا وإيران والأردن وسيراليون وطاجيكستان، بينما تم فقط ذكر مشاركة الحكومات دون الوطنية في أذربيجان وبروناي ومصر وماليزيا والمغرب وتركيا (UCLG, 2017)

وقد نظمت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، مثل توغو، ورش عمل ومنتديات وجلسات استماع ومقابلات...إلخ، للتشاور مع الحكومات دون الوطنية. ومع ذلك، في بعض الحالات، على سبيل المثال في إندونيسيا والأردن، استهدفت هذه الأنشطة المجتمع المدني أكثر من الحكومات دون الوطنية، إلى حد أدركت فيه رابطات الحكومات دون الوطنية أنها لم تُدرج بشكل كاف في عملية التشاور. وفي حالة تركيا، ذكرت جمعيات الحكومات دون الوطنية بشكل صريح أنها لم تشارك على الإطلاق في عملية التشاور للمراجعات الوطنية الطوعية (UCLG, 2017).

3.7 مالية الحكومات دون الوطنية

يعد التوفر على خطة حضرية جديدة وقانون حضري خاضع للإصلاح أساسا مهما لعملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومع ذلك، ولتحقيق أهداف التنمية الوطنية والحضرية، يجب دعم الحكومات دون الوطنية بتمويل كاف وبناء القدرات. ومن المتوقع أن تقوم جميع الحكومات الوطنية بنقل بعض الصلاحيات المطلوبة إلى مدنها - للبدء في تنمية قواعد عائداتها المحلية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومات المركزية دعم المدن من أجل تحسين إدارة الشؤون المالية، وكذلك تسهيل وصولها إلى أموال المؤسسات المالية الدولية. وبالتالي، ستكون المدن قادرة على تعبئة رأس المال للاستثمار في التوسع الحضري المستدام، وفقا لرؤية الخطط الحضرية الوطنية.

تقر خطة عمل أديس أبابا بأنه في العديد من البلدان "تُنقل النفقات والاستثمارات في التنمية المستدامة إلى المستوى دون الوطني، الذي يفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرات الفنية والتكنولوجية الكافية والتمويل والدعم" (UNGA, 2015, A/RES/69/313). ووفقا لأحد الأبحاث، يمثل المتوسط العالمي لاستثمارات الحكومات دون الوطنية ما يقرب من 40% من الاستثمارات العامة في العالم (OECD and UCLG, 2016). ومع ذلك، تواجه الحكومات دون الوطنية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، تحديات كبيرة في تعبئة الإيرادات الكافية لتلبية النفقات والقيام باستثمارات طويلة الأجل لدعم التوسع الحضري المستدام.

وإن المقياس الأكثر شيوعا لـ"لامركزية الإنفاق" هو حصة الإنفاق العام الذي يتم على المستوى دون الوطني.[5] ولسوء الحظ، توفر مصادر البيانات المقارنة لقياس لامركزية الإنفاق تغطية محدودة للغاية للبلدان النامية. ويقدم الجدول 5.7 معلومات عن نفقات وإيرادات الحكومات دون الوطنية لبلدان مختارة في منظمة التعاون الإسلامي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة مئوية من الموارد المالية العامة للحكومة.

الجدول 5.7: نفقات وعائدات الحكومات دون الوطنية في المنظمة (2013)

	إجمالي الإيرادات		إجمالي الإنفاق	
	الحكومة العامة %	% من الناتج المحلي الإجمالي	الحكومة العامة %	% من الناتج المحلي الإجمالي
كازاخستان	37.2	9.5	46.3	9.4
إندونيسيا	42.6	7.2	36.4	6.8
قرغيزستان	20.7	5.9	19.8	5.8
نيجيريا	40.0	4.9	38.1	5.3
ألبانيا	-	4.2	14.6	4.1
تركيا	15.5	3.7	10.7	4.0
المغرب	15.1	3.6	11.8	3.7
فلسطين	12.6	3.3	10.2	3.3
أوغندا	10.0	3.2	16.5	3.1
ماليزيا	19.2	3.1	9.9	3.0
الأردن	6.5	2.1	5.8	2.1
مالي	6.1	2.1	11.7	2.0
السنغال	7.7	1.9	5.9	1.7
تونس	12.2	1.8	4.3	1.6
بوركينا فاسو	6.7	1.3	3.9	1.2
بنين	5.4	1.2	5.6	1.2
أذربيجان	1.5	0.6	3.0	1.1
غينيا	2.4	0.6	0.8	0.2
تشاد	1.4	0.3	0.4	0.1
النيجر	1.0	0.3	-	-
توغو	0.7	0.1	-	-

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية، الحكومات دون الوطنية حول العالم: الهيكل والمالية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، 2016.

ملاحظات: إن بيانات إجمالي الإيرادات لبوركينا فاسو وغينيا وتونس وماليزيا هي اعتبارا من عام 2012.

[5] ينبغي تفسير حصة الإنفاق العام على المستوى دون الوطني كدليل على الحكم الذاتي بحذر. إذ أن المستوى العالي من النفقات دون الوطنية لا يعني بالضرورة وجود مستوى عال من اللامركزية، حيث يتم تفويض هذه النفقات في بعض الحالات من الحكومة المركزية، وتعمل الحكومة دون الوطنية كمحاسب أو "وكيل دفع"، مع وجود سلطة ضئيلة أو معدومة لاتخاذ القرارات (OECD, 2016).

وفي عام 2014، شكل الإنفاق الحكومي دون الوطني في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 17% من الناتج المحلي الإجمالي و 40% من إجمالي الإنفاق العام، في حين أن الإيرادات الحكومية دون الوطنية مثلت 16% من الناتج المحلي الإجمالي و 42.3% من الإيرادات العامة في المتوسط (OECD, 2016). وما زالت جميع دول منظمة التعاون الإسلامي تقريبا المبينة في الجدول 5.7 أقل بكثير من متوسطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. حيث تمثل النفقات الحكومية دون الوطنية نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي النفقات والإيرادات الحكومية في كازاخستان وإندونيسيا وقرغيزستان ونيجيريا، بينما تمثل جزؤا صغيرا جدا من إجمالي الناتج المحلي والتمويل الحكومي العام في تشاد وغينيا وأذربيجان وبنين وبوركينا فاسو وتونس والسنغال ومالي والأردن (راجع الجدول 5.7).

في كازاخستان، يمثل الإنفاق الحكومي دون الوطني 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي و 46.3% من الإنفاق العام في عام 2013، ولكن كان هناك الكثير من الإنفاق اللامركزي، أي أن الحكومة دون الوطنية تعمل بصفة وكيل دفع للحكومة المركزية. وغالبا ما تكون الهيئات دون الوطنية في قرغيزستان مُلزمة بالوفاء بالمهام الإضافية التي تفوضها الحكومة المركزية دون موارد مالية مقابلة، بينما تؤدي حكومات 36 ولاية في جمهورية نيجيريا الفيدرالية العديد من الوظائف المحلية والحكومات المحلية تعتبر مجرد ملحقات إدارية للدولة (OECD and UCLG, 2016).

أما في في تشاد وبنين وبوركينا فاسو وغينيا، فيتم تقييد نفقات الحكومات المحلية بسبب نقص الموارد المالية وضعف الإدارة المالية في بعض الحالات، في حين أن السلطات المحلية في أذربيجان وتونس تتحمل مسؤوليات إنفاق محدودة.

وفي الأردن، كانت الحكومة المركزية تميل إلى خصخصة بعض الاختصاصات التي ينبغي نقلها إلى البلديات، وبالتالي حصرت نطاق مسؤولياتها (OECD and UCLG, 201). وقد أصدر برلمان السنغال قانونا في عام 2013 يزيد اللامركزية ويدخل الإصلاح على قانون الحوكمة المحلية؛ ومع ذلك، لم تمنح السلطات المحلية سلطة تحصيل الضرائب، ولكنها حددت عائدات الضرائب التي يحق للمجالس المحلية الحصول عليها (AfDB at all, 2017).

وفي عام 2016، كان لقطاع التعليم أكبر نسبة في نفقات الحكومات دون الوطنية في أوغندا (48%) وقرغيزستان (35%) وإندونيسيا (34%) وكازاخستان (32%). وتمثل الشؤون الاقتصادية نسبة كبيرة من النفقات المحلية في أفغانستان، لكنها تبدو أقل أهمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى الواردة في الشكل 6.7. ويكمن الجزء الأكبر من إنفاق الحكومات دون الإقليمية للمنظمة على إجمالي الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والإسكان والمرافق المجتمعية (إمدادات مياه الشرب والإضاءة العامة والتدفئة الحضرية والمرافق)، بينما يظل الإنفاق على حماية البيئة عند مستويات رمزية (الشكل 6.7).

يتمثل اثنان من المصادر المشتركة للإيرادات الخاصة بالحكومات دون الوطنية في رسوم المستخدم والضرائب المحلية. ومع ذلك، تشير البيانات الواردة أعلاه إلى التحديات التي تواجهها الحكومات دون

الوطنية في منظمة التعاون الإسلامي في تمويل نفقاتها التشغيلية بالإضافة إلى الاستثمارات. وتتطلب معالجة هذه التحديات فهما أفضل لخيارات التمويل المتاحة للحكومات دون الوطنية. وإلى جانب الإجراءات المتعلقة بزيادة العائدات المحلية من خلال رسوم المستخدم والضرائب، يجب على الحكومات دون الوطنية في المنظمة النظر فيما إذا كان بإمكانها الاستفادة بشكل أفضل من الأصول العقارية والتجارية التي تمتلكها. وحتى المدن الفقيرة قد تمتلك أصولا قيمة لا يتم استخدامها بشكل جيد أو تطويرها (Detter and Stefan, 2017). فعلى سبيل المثال، تعد الأراضي إحدى أكثر الأصول التي تمتلكها البلدية قيمة، وينبغي تشجيع الحكومات دون الوطنية في المنظمة على استخدام آليات استرداد القيمة الزائدة للأراضي. ويجب أن يكون لدى المدن فهم جيد بخصوص الشركات التي تمتلكها البلدية والمشروعات التجارية التي تمتلكها في الغالب. كما سيكون من الضروري إيجاد شراكات مبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة المتعددين، لإيجاد طرق فعالة لتمويل التوسع الحضري. وإن تمكين المدن من تعزيز جدارة الائتمان والوصول إلى أسواق رأس المال قد يكون ضروريا أيضا من أجل تمويل المدن لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الحضرية الأساسية.

الشكل 6.7: تجزئة النفقات دون الوطنية في دول مختارة من المنظمة

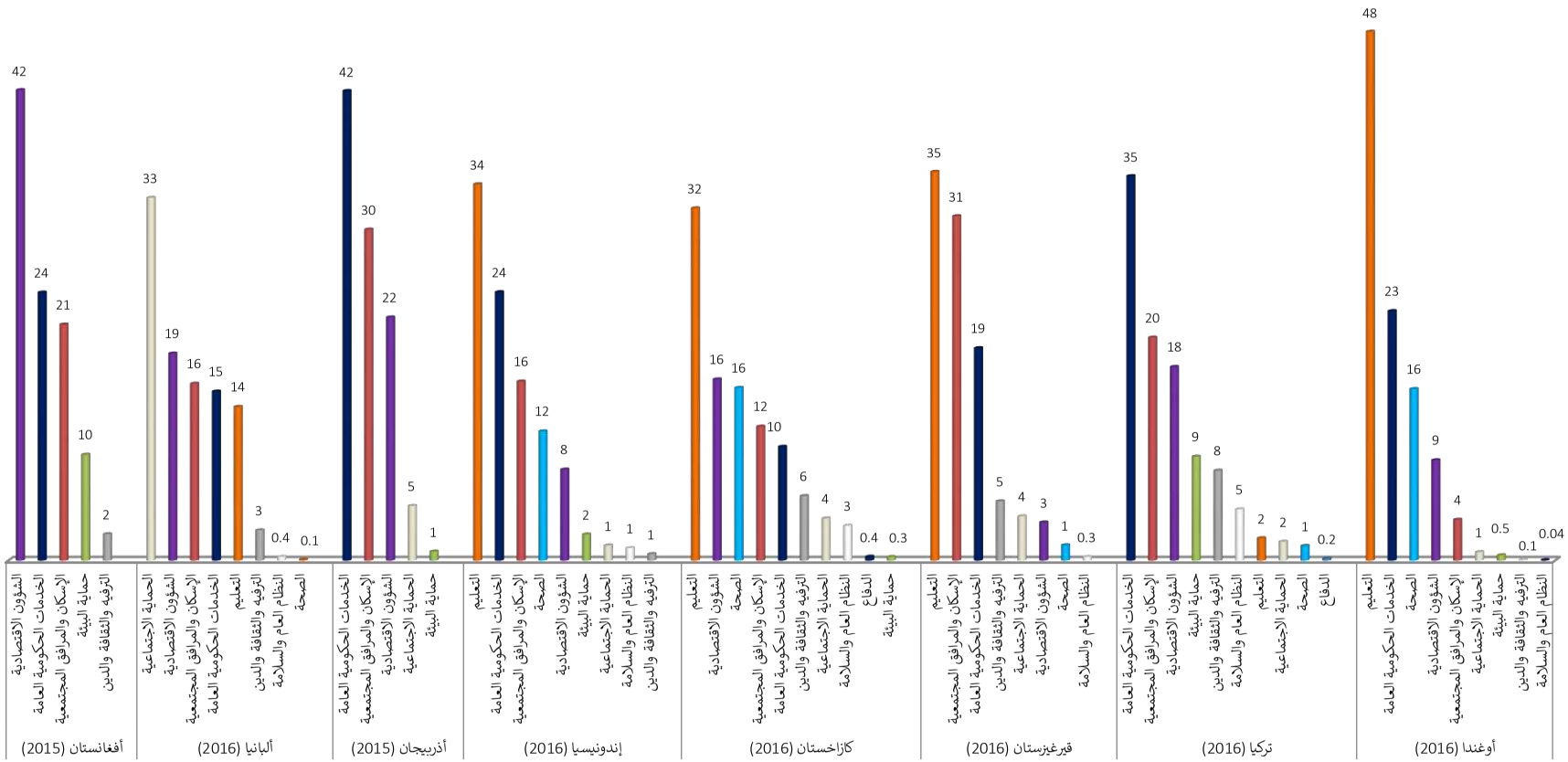

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات المالية الحكومية (GFS)

الفصل الثامن

التخطيط لجعل المدن أكثر استدامة

يلعب تخطيط وتصميم الحيز الحضري دورا رئيسيا في الحياة الحضرية المعاصرة. وترتبط جودة المعيشة والصحة الاجتماعية والبدنية والنظام والاستقرار والعديد من الجوانب الأخرى للحياة الحضرية ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط والتصميم الحضري االمتسم بحس المسؤولية الاجتماعية والبيئية (Knox, 2011). وعلاوة على ذلك، تعد الإدارة الفعالة للحيز الحضري متطلبا من أجل القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية والوطنية؛ فهي تخلق الظروف الملائمة لتحقيق مشاريع التنمية، وجذب رجال الأعمال والمستثمرين، وزيادة الطلب، وبالتالي تمهيد الطريق لوظائف جديدة، والمزيد من البنى التحتية والابتكارات المتطورة.

ويخضع التخطيط الحضري في أجزاء كثيرة من العالم لتأثير كبير من الممارسات الدولية، على الرغم من أنه يأخذ في الاعتبار في معظم الحالات تقاليد وثقافة بيئة معينة (UN Habitat, 2009). ومع ذلك، فإن التخطيط والتصميم الحضري يتواجد اليوم في مفترق طرق. كما يواجه التخطيط التقليدي العديد من الصعوبات في معالجة العوامل المعقدة والمتغيرة بسرعة والتي تؤثر على المناطق الحضرية. وتشير الدلائل المستخلصة من الفصول السابقة من هذا التقرير إلى أن التخطيط الحضري التقليدي قد فشل إلى حد كبير في مواجهة التحديات القائمة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، مثل الزحف العمراني، ونمو الأحياء الفقيرة، والفقر الحضري، وتعرض ملايين من سكان المدن للمخاطر المرتبطة بالمناخ. لهذا السبب، هناك جدل يتفاقم حول أشكال التخطيط والتصميم الحضري، والتي تسعى إلى تحديد أفضل السبل للتعامل مع مشاكل التوسع الحضري المستدام. وتعد المفاهيم الجديدة مثل المدن الذكية والمدن التنافسية والمدن الخضراء والمدن منخفضة الكربون والمدن المرنة كلها نتاجا لهذا الجدل.

1.8 التنمية الحضرية المتكاملة

يتمثل الشرط المسبق للتنمية المستدامة لمدينة معينة باعتبارها مركزا معاصرا جاذبا في إنشاء نظام عقلاني للتخطيط والحوكمة، والذي يبدأ باعتماد نهج التنمية الحضرية المتكاملة. ويعتمد هذا النهج على فرضية أن المدن الناجحة لا يمكن أن تبنيها الحكومات وحدها وتشير إلى الحاجة إلى التخطيط الحضري الذي يقوده القرار الجماعي للدوائر الحكومية الرئيسية ومقدمي البنى التحتية والمنظمات والجمعيات، بما في ذلك المجتمع المدني وفئات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين. وبهذه الطريقة، ينتقل الحكم الحضري من نظام الإدارة الهرمي المتسلسل من الأعلى إلى الأسفل إلى إطار شفاف أفقي وموجه نحو الترابط الشبكي.

وإن العنصر الحاسم في نهج التنمية الحضرية المتكاملة يتحول من التدخلات القطاعية الصارمة والمعزولة إلى التدخلات المتعددة القطاعات الأكثر مرونة والأكثر شمولية، مع مراعاة العلاقة المتبادلة بين الإسكان والنقل واستخدام الأراضي والبنى التحتية والبيئة والعمالة والتعليم والموارد الطبيعية ومجالات السياسة العامة الأخرى (UN Habitat, 2016a). ففي التخطيط الرئيسي التقليدي، على

سبيل المثال، كان النقل في كثير من الأحيان معزولا عن تخطيط استخدام الأراضي، وقد تسببت هذه الفجوة القطاعية في استثمارات مهدرة كانت لها عواقب سلبية طويلة المدى على مجموعة من القضايا، بما في ذلك التطوير السكني، وخفض استهلاك الطاقة.

ويجب أن لا تكون استجابات التخطيط لنهج التنمية الحضرية المتكاملة استراتيجية، أي متبصرة وتشاركية ومتفق عليها ديمقراطيا، تمشيا مع أجندة التنمية العالمية، ولكن أيضا أصيلة، وداعمة للتاريخ والتقاليد والهوية والموارد والأهداف الإنمائية المحددة لمكان معين.

فإن استراتيجية التنمية الحضرية المتكاملة هي عملية تحدد أهداف تنمية المدينة، بينما تكون الخطط الحضرية التشغيلية المصاحبة لها أداة لتنفيذ الاستراتيجية. ويجب أن تكون الخطط التشغيلية ليس فقط محددة وملزمة بما فيه الكفاية، ولكن أيضا تكيفية ومرنة بدرجة كافية للتنفيذ في الظروف المتغيرة مع مرور الوقت. وبالطبع، من الضروري توفير الإطار القانوني الذي يسمح باختيار الأدوات المناسبة من قبل إدارة المدينة، وكذلك يسمح بالتحديث المستمر لأهداف استراتيجية

الإطار 1.8: ما الذي حدث عكس المنشود في التخطيط التقليدي؟

ظهر التخطيط الحضري باعتباره مهنة وتخصصا حديث العهد في القرن التاسع عشر، إلى حد كبير، استجابة للوثيرة السريعة لنمو المدن في أوروبا الغربية. ويعد التخطيط الحضري التقليدي نشاطا فنيا، يقوم به خبراء مدربون ويستند إلى نظرة عامة على الوضع الحالي، وتوقعات التنمية المادية والاقتصادية، وتخطيط المستوطنات البشرية وتصميمها. ويتضمن التخطيط التقليدي إنتاج الخطط الرئيسية التي تتمثل أهدافها الرئيسية في الاقتصاد والنقل والإسكان والصناعة، في حين أن المياه والتنوع البيولوجي وتلوث الهواء والأبعاد الإيكولوجية الأخرى ليست كذلك (Forman, 2008: 28).

وتعد نية مكافحة تحركات السكان وانتشار الأحياء الفقيرة في المدن مع الترويج لأشكال المناطق الحضرية المنخفضة الكثافة والمشتتة السمة الأكثر وضوحا في الخطط الرئيسية. ففي ظل هذا الفهم، على سبيل المثال، يجب هدم الأحياء الفقيرة. ومع ذلك، فقد أثبت هذا النهج إلى حد كبير أنه غير فعال وأدى إلى انتشار حضري هائل وتطوير مدن جديدة ذات طلب قليل في السوق.

وتتمثل ميزة أخرى للخطط الرئيسية والقواعد والمعايير المرتبطة بها في طابعها الصارم، الذي لا يعكس بما فيه الكفاية الاحتياجات الفعلية لسكان المدن واحتياجات قطاع الأعمال. وغالبا ما تؤدي إلى الفساد وتخدم المصلحة الفردية بدلا من المصلحة العامة. ومن ناحية أخرى، فإن الأداة القانونية الأساسية لتنفيذ الخطط الرئيسية التقليدية هي تحديد المناطق باستخدام الأراضي بشكل صارم، والذي يحدد ما إذا كان سيتم منح إذن التخطيط في جزء معين من الأراضي أم لا. وفي بعض الحالات، تكون الفئات المتوسطة والعالية الدخل قادرة على استخدام هذه الخطط الرئيسية ولوائح تقسيم المناطق للحفاظ على أسعار العقارات ومنع وصول (استثناء) السكان ذوي الدخل المنخفض في بعض المناطق الحضرية. وبشكل عام، فشل التخطيط التقليدي في إدراج مصالح الفئات المستضعفة مثل فقراء المناطق الحضرية والمرأة والمسنين (UN Habitat, 2016a).

واليوم، استبدلت بعض البلدان نهج التخطيط الرئيسي بخطط حضرية استراتيجية وشاملة ومرنة. ولكن في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقة منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من البلدان النامية، لا تزال فكرة التخطيط الرئيسي وتقسيم الأراضي لاستخدامها قيد الاستعمال، مسببة العديد من المشكلات الحضرية (UN Habitat, 2009).

التنمية الحضرية المتكاملة. كما تلعب الحكومات الوطنية أيضا دورا في تقوية القدرات الفنية لسلطات المدن، خاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية

الشكل 1.8: خطوات التنمية المدرجة في استراتيجية التنمية الحضرية المتكاملة

الخطوة 1: تأسيس مجموعة عمل شاملة ومتعددة التخصصات وتحديد نطاقها وأهدافها ومهامها.

الخطوة 2: تحديد سبل لجمع البيانات، وتحليل الوضع الحالي، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص، والمخاطر.

الخطوة 3: إجراء تحليل للوضع الحالي ذي الصلة بجميع الموضوعات المحددة.

الخطوة 4: تمكين مشاركة سكان المدينة في عملية وضع الاستراتيجية من خلال توفير المعلومات من خلال القنوات التلفزيونية المحلية وصفحات الويب المخصصة لذلك، وإجراء المسوحات.

الخطوة 5: تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة موضوعية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لمناقشة نتائج تحليل الوضع الحالي، بما في ذلك نتائج المسوحات العامة.

الخطوة 6: دمج الأفكار والاقتراحات الجديدة ومعالجة نتائج تحليل الوضع الحالي في شكل تحليل قطاعي لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

الخطوة 7: اقتراح الأهداف والتدابير والمشاريع القطاعية لمختلف المجالات المواضيعية، بما يتماشى مع اهتمام القطاع العام وكذلك المستثمرين من القطاع الخاص، ولكن أولا بما يتماشى مع الاحتياجات الواقعية للمواطنين الذين يعيشون في المنطقة.

الخطوة 8: تنظيم منتدى (منتديات) عام/ة للمشاركة الفعالة لسكان المدينة ووضع اللمسات الأخيرة على الأهداف والتدابير والمشاريع وفقا لذلك.

الخطوة 9: إعطاء الأولوية لأفكار المشروع المجمعة من أجل تقييم أهميتها واتخاذ القرار فيما يتعلق بالفترة المثالية لتنفيذها.

الخطوة 10: تحديد مصادر التمويل الوطنية والدولية لتحقيق المشاريع المحددة في نطاق الاستراتيجية.

الخطوة 11: إعداد مشروع الاستراتيجية التي يتم استعراضها من قبل جميع أعضاء مجموعة العمل.

الخطوة 12: تنظيم المراجعة العامة ومناقشة الخبراء حول مشروع الاستراتيجية.

الخطوة 13: تقديم الاستراتيجية إلى الهيئات المختصة في سلطات المدن لفحصها، ثم طرحها على برلمانات المدن لاعتمادها.

الخطوة 14: بعد الاعتماد، ينبغي أن تكون سلطات المدن، فضلا عن المؤسسات العامة الأخرى وأصحاب المصلحة المحليين مسؤولين عن تحقيق التدابير والمشاريع. ستكون وحدة تنفيذ الاستراتيجية ضرورية للتأكد من أن استراتيجية التنمية الحضرية المتكاملة أصبحت أساسا مهما للتخطيط السنوي لميزانية المدن والتقدم بطلب للحصول على أموال الدعم من المصادر الوطنية والدولية.

الخطوة 15: إنشاء آلية الرصد، لتمكين عمليات التقييم والتحديثات المستقبلية للاستراتيجية.

المصدر: من إعداد موظفي سيسرك بناء على أمثلة جيدة.

تتميز المدن بأشكال مختلفة. فبعضها يتطور حول نواة تاريخية، وبعضها يتوفر على أكثر من مركز، والبعض الآخر ينتشر عبر مناطق شاسعة. وتؤثر هذه الخصائص المادية بشكل كبير على أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (Ahlfeldt et al., 2018). وإن التنمية الحضرية المتكاملة تعزز المدن المدمجة والإعمار المراع للنقل العام، والتي تدعو إلى إدارة التوسع المحيطي للمدن لصالح مدن مدمجة أكثر بكثافة أعلى. وفي جملة أمور، فهي تفترح ما يلي:

- إنشاء مناطق مختلطة لاستخدام الأراضي تدمج السكن والتجارة والمكاتب، وتخدم مزيجا من الأجيال يجمع أناسا متنوعين ذوي مستويات دخل وثقافات متنوعة،
- مرافق ملائمة للمشاة والدراجات،
- حصص أكبر مخصصة للنقل العام والمرافق العامة والأماكن المفتوحة،
- تحسين الربط بالبلدات والمناطق الريفية المجاورة لتوليد اقتصاديات التكتل.
- المناظر الطبيعية التي تحافظ على الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية وتعززها،
- ظليلة الأشجار والتصميم الحضري الشامل على أساس المبادئ البيئية.

ويمكن أن تؤدي التنمية الحضرية المدمجة إلى جانب الكثافات السكنية والتشغيلية العالية إلى تقليل استهلاك الطاقة، وأميال السيارات المقطوعة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (تقليل الانبعاثات في وسائل النقل، وتدفئة وتبريد المباني)، بالإضافة إلى توفير الأراضي للزراعة والحياة البرية والموائل باستخدام مساحات أرضية أقل للتنمية الحضرية.

وبشكل عام، فإن إنشاء وتشغيل نفس البنية التحتية بكثافة عالية يكون أكثر كفاءة وأكثر قابلية للتطبيق من الناحية الاقتصادية وغالبا ما يؤدي إلى خدمات عالية الجودة (Nature, 2010: 912-913) وبالاعتماد على أكثر من 300 مقال أكاديمي تدرس آثار الشكل الحضري المدمج، يوضح التقرير المعنون "إزالة الغموض عن النمو الحضري المدمج: أدلة مستوحاة من 300 دراسة في جميع أنحاء العالم" أن المدن ذات الكثافة العالية تولد عائدات اقتصادية كبيرة. وبشكل عام، توصلت 69% من الأوراق البحثية التي تمت مراجعتها إلى وجود آثار إيجابية مرتبطة بالشكل الحضري المدمج (Ahlfeldt et al., 2018).

يقال إن التمددات الحضارية العشوائية المنخفضة الكثافة تقوم بفصل الناس عن الجيوب الاقتصادية واستخدام الأراضي، مما يحد من تفاعلهم ويعزلهم عن الطبيعة. كما تشير المدن المدمجة إلى سياق مختلف، حيث تتمثل مهمة المهندسين المعماريين والمصممين الحضريين في تصميم جودة المساحات العامة (خاصة الساحات والأسواق التجارية) وتركيبات الشوارع العملية والمنحوتات العامة والأرضيات المصممة جيدا. وبالتالي، توفير الفرص لعقد اجتماعات غير رسمية وعرضية للعامة؛ ومجموعة متنوعة من الأماكن المريحة للجلوس والانتظار ومشاهدة الناس؛ والأماكن الثالثة الودية (المقاهي، والمطاعم، إلخ) وقبل كل شيء، الإحساس بالهوية والانتماء إلى مدينة معينة (Knox, 2011: 247) .

2.8 إدارة توسع المدن من خلال الاستخدام الفعال للأراضي

وفقا لبيانات من ديموغرافيا، في عام 2018، بلغ متوسط الكثافة السكانية (لكل كيلومتر مربع) للمدن الكبيرة الـ217 في منظمة التعاون الإسلامي 6,501 شخصا، أي ضعف الكثافة السكانية في المناطق الحضرية الكبيرة في البلدان المتقدمة (2980 شخصا)، ولكنها أقل بشكل ملحوظ من متوسط الكثافة السكانية للمناطق الحضرية الكبيرة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (868 شخص) (الشكل 2.8). ويعيش معظم سكان منظمة التعاون الإسلامي (49%) في 217 مدينة كبيرة بكثافة تتراوح بين 4,000 و 10,200 لكل كيلومتر مربع (انظر الشكل 3.8).

الشكل 3.8: تصنيف أكبر 217 مدينة في منظمة التعاون الإسلامي حسب الكثافة السكانية (لكل كيلومتر مربع، 2018)

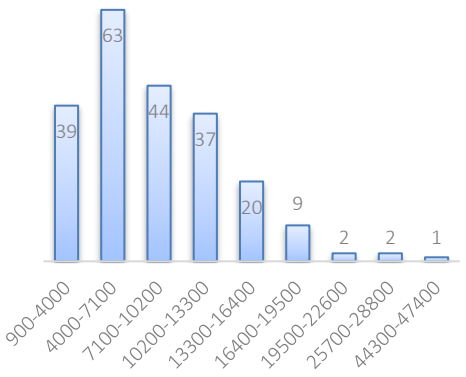

الشكل 2.8: متوسط الكثافة السكانية لأكبر المناطق الحضرية المبنية في العالم (لكل كيلومتر مربع، 2018)

المصدر: الديموغرافيا، المناطق الحضرية في العالم، الطبعة السنوية الرابعة عشرة، مارس 2018.

ملاحظات: المناطق الحضرية ذات 500,000 نسمة وأكثر. المنظمة - العدد = 217؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة - العدد = 630؛ البلدان المتقدمة - العدد = 217؛ العالم - العدد = 1064.

أكبر منطقة حضرية مُشيدة في منظمة التعاون الإسلامي هي جاكرتا والتي تقدر مساحتها بحوالي 3,302 كيلومتر مربع (الشكل 4.8). وفي هذا الصدد، تلي جاكرتا كل من كوالا لمبور (2,163) وأونيتشا-نيجيريا (1,965) ثم القاهرة (1,917 كيلومتر مربع). وأصغر المناطق الحضرية المُشيدة في المنظمة التي يزيد عدد سكانها عن 500,000 نسمة هي راجشاهي (بنغلاديش) ولاركانا (باكستان)، حيث تبلغ مساحتهما 31 كم مربع فقط.

ويبين الشكل 5.8 المناطق الحضرية الأكثر كثافة في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 25 منطقة والتي يزيد عدد سكانها عن 500,000 نسمة. وتعد دكا (بنغلاديش) أول منطقة حضرية في العالم من حيث الكثافة، حيث يبلغ عدد سكانها 47,000 لكل كيلومتر مربع. وثاني أكبر المناطق الحضرية كثافة في المنظمة هي مقديشو (الصومال) حيث يبلغ عدد سكانها 28,600 نسمة لكل كيلومتر مربع. فيما تعد مدينة الدمام

الشكل 4.8: أكبر المناطق الحضرية المنشأة في منظمة التعاون الإسلامي (كيلومترات مربعة، 2018)

المصدر: ديموغرافيا، المناطق الحضرية في العالم، الطبعة السنوية الرابعة عشرة، مارس 2018.

(المملكة العربية السعودية) الأقل كثافة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يبلغ عدد سكانها 900 نسمة لكل كيلومتر مربع.

وفي بعض الحالات، قد تقيد العوامل الجغرافية السياسية تطور الضواحي، وبالتالي تمهد الطريق لكثافات عالية في المدن. وهناك أيضا اختلافات كبيرة في تباين الكثافة داخل المناطق الحضرية المُشيدة، ولا يوفر متوسط الكثافة الحضرية أي معلومات عن هذه الاختلافات (Demographia, 2018). وبشكل عام، يوجد في جميع المناطق الحضرية الكبرى تقريبا ضواحي واسعة ذات كثافة أقل بكثير، خارج النوى التاريخية - التي تتميز بالكثافة العالية. ففي حالة أفريقيا، يحدث التوسع الحضري في الغالب في واجهة ريفية - حضرية - مناطق يقل عدد سكانها عن 500,000 نسمة، حيث يعيش 82% من سكان أفريقيا (AfDB at al., 2017).

ومع انتقال الناس إلى المناطق الحضرية، تميل المدن إلى توسيع حدودها الجغرافية لاستيعاب سكان جدد.

ويوضح الشكل 6.8 إجمالي عدد سكان المناطق الحضرية ونمو المناطق العمرانية في 42 مدينة[6] تقع في مناطق منظمة التعاون الإسلامي المختلفة. فبين عامي 1999-2003 وعامي 2010-2015، تجاوز معدل توسع الأراضي الحضرية (40%) نمو سكان المناطق الحضرية (31%). ونتيجة لذلك، أصبحت 42 مدينة في المنظمة في المتوسط أقل كثافة بفضل نموها، مما تسبب في انتشار حضري عشوائي، حيث أصبحت الأمور غير الرسمية أكثر شيوعا بمرور الوقت. ويشير وجود الزحف العمراني المتزايد إلى أن حصة المناطق في المدن الواقعة على مسافة قريبة من الطرق الفرعية آخذة في التناقص، وأن الأطراف الحضرية

[6] أفغانستان (كابول)، والجزائر (الجزائر العاصمة، تبسة)، وأذربيجان (باكو)، وبنغلاديش (دكا، راجشاهي، سيدبور)، ومصر (الإسكندرية، القاهرة)، وإندونيسيا (سيربيون، ميدان، باليمبانج، باريب، بيماتانجتيانتار)، وإيران (أهواز، غورغان، قم، طهران)، والعراق (بغداد)، وكازاخستان (شيمكنت)، وماليزيا (إيبوه، روانج)، مالي (باماكو)، والمغرب (مراكش)، وموزمبيق (بيرا)، ونيجيريا (غومبي، إبادان، لاجوس، أويو)، وباكستان (كراتشي، لاهور، سيالكوت)، المملكة العربية السعودية (الرياض)، والسودان (الخرطوم)، وتونس (القيروان)، وتركيا (إسطنبول، قيصري، ملاطية)، وأوغندا (كمبالا)، وأوزبكستان (بخارى، طشقند)، واليمن (صنعاء).

ليست مرتبطة بشكل فعال بأسواق العمل الحضرية، مما يجعل المدن أقل إنتاجية وأقل شمولية (Shlomo Angel et al.,2016)

الشكل 5.8: المناطق الحضرية الـ25 الأكثر كثافة في المنظمة البالغ عدد سكانها أكثر من 500,000 نسمة

الـدول	المنطقـة الحضريـة	الكثافـة السـكانية (لكل كيلـومتر مـربع)
بنغلاديش	دكا	47,400
الصومال	مقديشو	28,600
بنغلاديش	شيتاغونغ	18,800
بنغلاديش	راجشاهي	18,300
السنغال	داكار	17,800
مصر	الإسكندرية	16,900
بنغلاديش	بوجرا	16,900
العراق	اربيل	16,700
باكستان	اركانا	16,700
مصر	بورسعيد	16,500
المغرب	الدار البيضاء	16,200
الكاميرون	دوالا	16,200
باكستان	حيدر آباد	16,100
أفغانستان	كابول	15,400
الكاميرون	ياوندي	15,300
فلسطين	غزة	15,300
بنغلاديش	خولنا	15,000
إندونيسيا	تاسيكمالايا	14,900
باكستان	سرغودا	14,800
نيجيريا	وكوجا	14,700
العراق	السليمانية	14,300
مصر	المحلة الكبرى	14,300
نيجيريا	آبا	14,200
باكستان	سوكور	14,200
بنغلاديش	سيلهيت	14,000

المصدر: Demographia, World Urban Areas, 14th Annual Edition, March 2018.

يقدم الشكل 7.8 دليلا آخر على حقيقة أن الكثافة في المناطق الحضرية في منظمة التعاون الإسلامي آخذة في الانخفاض، وأن التوسع الحضري غير المدمج كان يوجه مخططي المدن على مدار سنوات. فبين عامي 2003-1999 وعامي 2015-2010، بالإضافة إلى الارتفاع في المناطق العمرانية الحضرية (42%)، ازدادت الضواحي (الامتداد الحضري) في 42 مدينة في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 33%. ولهذا السبب، تواجه العديد من مدن المنظمة تحديات صعبة ناشئة عن وثيرة التوسع السريعة في المناطق المبنية والتمدد الحضري العشوائي المنخفض الكثافة. ويظهر إجمالي مساحة المناطق المبنية في بعض مدن المنظمة في الخريطة 1.8.

الشكل 6.8: إجمالي النمو السكاني في المناطق الحضرية وإجمالي التوسع العمراني (42 مدينة في منظمة التعاون الإسلامي)

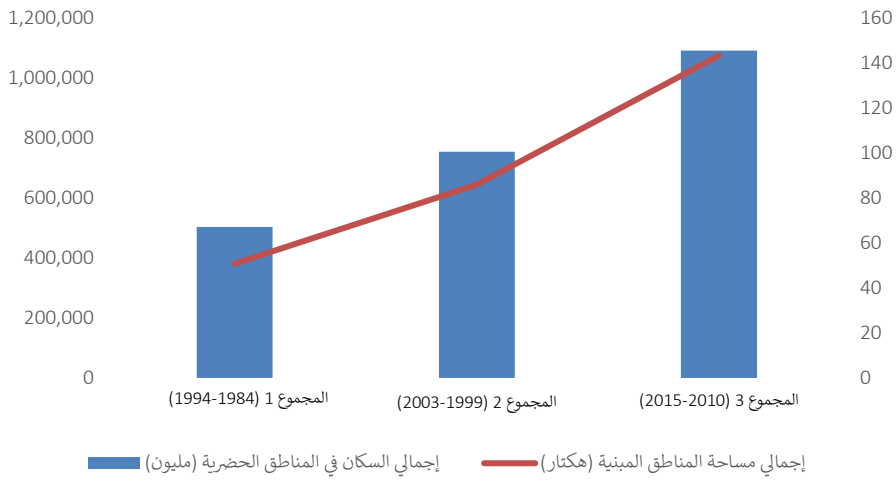

المصدر:

Shlomo Angel et al., Atlas of Urban Expansion, 2016 Edition, Volume 1: Areas and Densities, New York University, UN-Habitat and Lincoln Institute of Land Policy, New York, 2016.

ملاحظات: البيانات المتاحة في العام الماضي لفترات T1 و T2 و T3. المجموع الكلي (المحور الأيسر)، إجمالي عدد السكان في المناطق الحضرية (المحور الأيمن). تشكل المنطقة العمرانية الحضرية وضواحيها، إلى جانب المساحة الحضرية المفتوحة داخلها وحولها، مجموعات حضرية. يتم تعريف أكبر مجموعة حضرية في منطقة دراسة معينة لمدينة معينة على أنها النطاق الحضري للمدينة.

الشكل 7.8: تفصيل نمو إجمالي المساحة المُشَيدة (42 مدينة في منظمة التعاون الإسلامي)

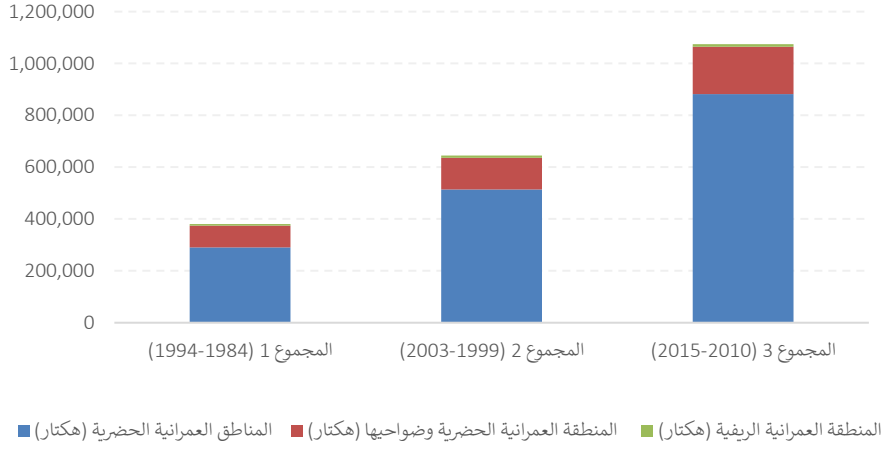

المصدر:

Shlomo Angel et al., Atlas of Urban Expansion, 2016 Edition, Volume 1: Areas and Densities, New York University, UN-Habitat and Lincoln Institute of Land Policy, New York, 2016.

ملاحظات: البيانات المتاحة في العام الماضي لفترات T1 و T2 و T3.

الخريطة 1.8: توسع إجمالي المساحة المُشَيدة لبعض مدن منظمة التعاون الإسلامي

كابول، أفغانستان

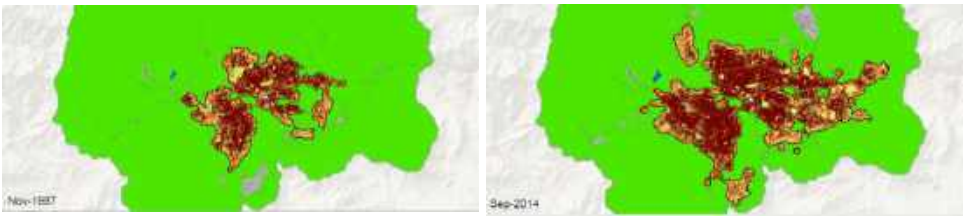

الجزائر العاصمة، الجزائر

باكو، أذربيجان

الإسكندرية، مصر

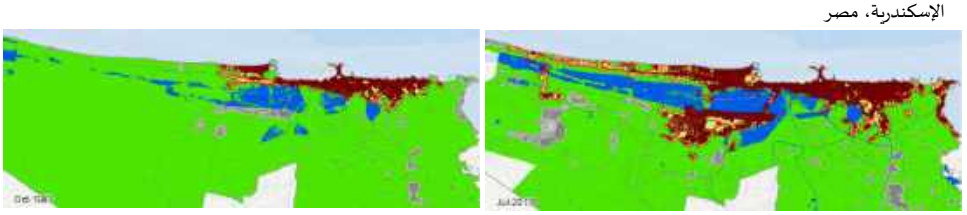

ميدان، إندونيسيا

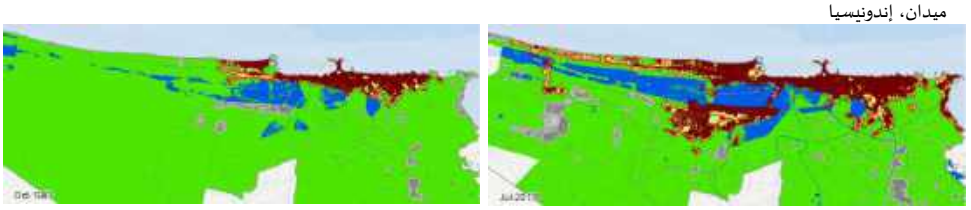

طهران، إيران

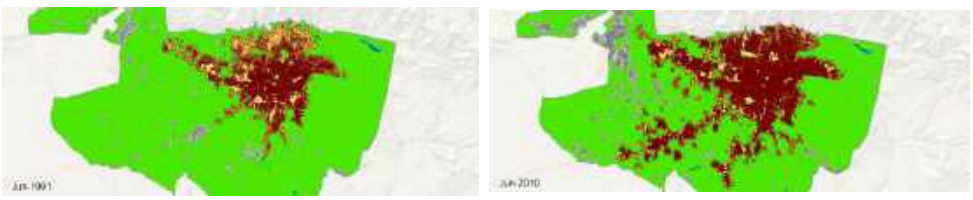

بغداد، العراق

شيمكنت، كازخستان

إيبوه، ماليزيا

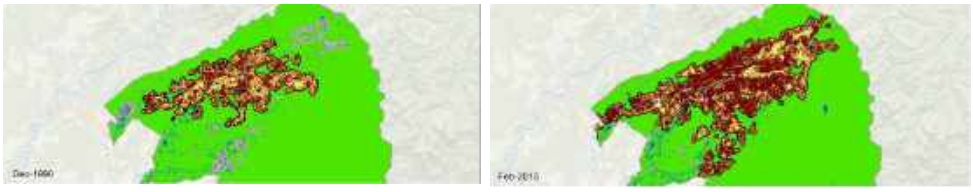

باماكو، مالي

لاغوس، نيجيريا

كراتشي، باكستان

الخرطوم، السودان

إسطنبول، تركيا

تركيا

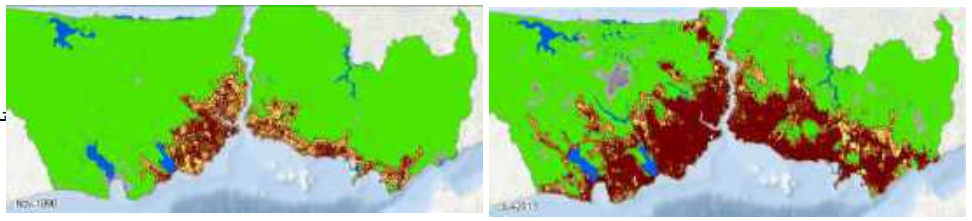

طشقند، أوزبكستان

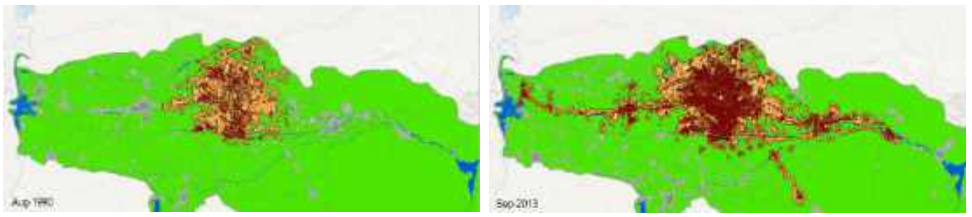

المصدر:

Shlomo Angel et al., *Atlas of Urban Expansion*, 2016 Edition, Volume 1: Areas and Densities, New York University, UN-Habitat and Lincoln Institute of Land Policy, New York, 2016.

عندما تنمو المدن من حيث عدد السكان وحجم الثروة، فإنها عادة ما تتوسع وتبذل الجهود اللازمة لزيادة مقدار ونوعية الأراضي من أجل الاستخدام الحضري. ونظرا لأن المعدل الذي يصبح فيه السكان وتغطية الأراضي في المناطق الحضرية هو أسرع من أي وقت آخر في التاريخ، ينبغي أن يسترشد تحويل الأراضي من الريف إلى الحضر بسياسات فعالة، بما ينسجم مع الخطط أو اللوائح البلدية السليمة.

ويدعو التزام بوغوتا وخطة عملها إلى استخدام خطط ولوائح استخدام الأراضي كأداة استراتيجية لإدارة الزحف العمراني، والحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع الإدماج الاجتماعي، وتقييم الثقافة والتراث المحلي، والحد من المضاربات على الأراضي والمساكن، وضمان أمن حيازة الأراضي. كما يوصي أيضا بتصميم خطط البنى التحتية إلى جانب خطط استخدام الأراضي (UCLG, 2016).

ويطلب نهج التنمية الحضرية المتكاملة كذلك من المدن إصلاح موقفها تجاه إدارة الأراضي الحضرية والتخطيط المكاني (Ellis and Roberts, 2016). وتضم إدارة الأراضي مجموعتين رئيسيتين من الأنشطة: (1) تنمية الأراضي عن طريق الاستثمار الكبير فيها أو تغيير الاستخدام القائم للأراضي، و (2) الرصد والإدارة والإشراف .(Gerhard, 1997) ويشير التخطيط المكاني على نطاق واسع إلى أنماط استخدام الأراضي والكثافة وربط البنى التحتية داخل المدن وعبر المناطق دون الوطنية. وإلى جانب إدارة الأراضي ومعالجة

الإجراءات غير الرسمية، يلعب التخطيط المكاني دورا مهما في توجيه توسع المدن (Ellis and Roberts 2016)، في حين أن الأداء في إدارة الأراضي والتخطيط المكاني يؤثر على استدامتها.

بشكل عام، تلعب إدارة الأراضي والتخطيط المكاني دورا حاسما في الطبيعة المادية والاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات الحضرية (World Bank, 2010). فعلى سبيل المثال، من الواضح أن تقسيم المناطق وقوانين البناء وأنظمة تقسيم الأراضي لها تأثير مباشر على كثافة التوسع الحضري. وقد يؤدي إصلاح إدارة الأراضي والتخطيط المكاني بطريقة تدعم نهج المدن المدمجة إلى تحقيق مكاسب عديدة تشمل: (أ) تخفيض تكاليف البنى التحتية والخدمات (يزيد انخفاض الكثافة والزحف العمراني من التكاليف التي تتحملها الحكومات المحلية نتيجة زيادة تكاليف البنى التحتية، وتقديم الخدمات العامة والنقل)؛ (ب) إعادة النظر في تصميم مجاري الفيضانات لتخفيض تكاليف الأضرار الناجمة عنها (يلعب تخطيط استخدام الأراضي دورا رئيسيا في معالجة مخاطر تغير المناخ وبناء استراتيجيات فعالة للتخفيف منها والتكيف معها)؛ (ج) الحفاظ على المناظر الطبيعية الزراعية المنتجة المتنوعة على أفضل أنواع التربة، و (د) الاستثمار في المجالات الرئيسية لحماية الطبيعة والسياحة القائمة على الطبيعة (Forman, 2008).

وفي أكثر الأوضاع مثالية، ينبغي أن تهدف إدارة الأراضي إلى توفير مساكن آمنة وبأسعار معقولة والحد الأدنى من مستويات المعيشة، مدعومة بممرات نقل فعالة ووصلات سهلة بين أماكن العمل وأماكن السكن، بما في ذلك المجالات المخصصة للمشي وركوب الدراجات (Glaeser and Joshi-Ghani 2013). ولسوء الحظ، كما يوضح الشكل 8.8، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط لا تقوم بأداء جيد بما فيه الكفاية عندما يتعلق الأمر بالسياسات الوطنية لتشجيع المشي وركوب الدراجات، وكذلك وضع معايير السلامة للمشاة وراكبي الدراجات. وحتى أن 17 من 54 دولة في منظمة التعاون الإسلامي لا تملك سياسات واستثمارات في مجال النقل العام في المناطق الحضرية.

الشكل 8.8: سياسات المشي، وركوب الدراجات والنقل الحضري في دول المنظمة (2016)

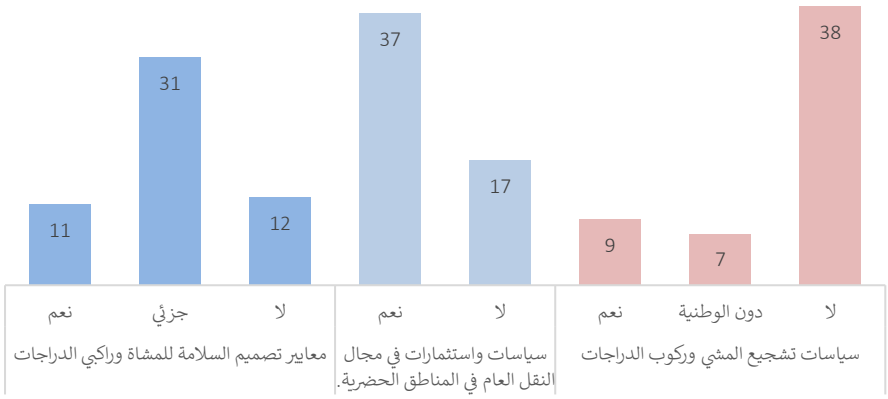

المصدر: منظمة الصحة العالمية، تقرير الوضع العالمي عن السلامة على الطرق 2018، جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2018.
ملاحظات: المنظمة - العدد = 54.

كما تشير الأدبيات القائمة إلى حقيقة أن أنظمة إدارة الأراضي في العديد من أنحاء العالم غير مناسبة لزيادة التنمية الحضرية المستدامة، كما هي الحال مع المدن الأفريقية (AfDB et al., 2017). ولهذا السبب، ينبغي أن تكون إصلاحات الأراضي الحضرية في قلب السياسات الحضرية الوطنية. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك إطارا قانونيا فعالا لتخصيص الأراضي الحضرية وتداولها بكفاءة، وللضرائب الواجب دفعها من قبل مالكي العقارات لتمويل الخدمات البلدية.(UN Habitat, 2016b) وإلا، فإن التوسع الخارجي الذي يتجاوز الحدود الإدارية الرسمية والمستوطنات غير الرسمية سيبقى سمة مميزة للعديد من مدن المنظمة

الفصل التاسع

قضايا السياسة العامة من أجل التنمية الحضرية المستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يمكن للنمو السكاني في المناطق الحضرية أن يعني المزيد من النشاط الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ولكن يمكن أن يعني أيضا زيادة العبء على جملة أمور من بينها مرافق الطاقة والمياه والصحة والنقل والإسكان. وكل ما سبق، بدوره، يمارس ضغوطا على البيئة وتغير المناخ. فقد أحدث اتجاه التوسع الحضري السريع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عددا من الآثار الإيجابية. ومع ذلك، فإن العديد من المدن تشهد زيادات كبيرة في أعداد السكان دون الاستفادة من النمو الاقتصادي المصاحب.

ولسوء الحظ، فإن المعارف والبيانات المتعلقة بالمناطق الحضرية في منظمة التعاون الإسلامي محدودة ومجزأة للغاية. ولهذا السبب، فإن أحد أكبر المخاطر التي يتم مواجهتها في محاولة تحديد الأولويات الحضرية للمنظمة هو العمل على الافتراضات. فلا يمكن لأحد أن يقول على وجه اليقين ما هي السياسات التي من شأنها تحسين الظروف الحضرية في منطقة المنظمة بفعالية أكبر، وذلك لسببين إضافيين. أولا، المدن أنظمة معقدة تتشابك مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والهيكلية بشكل كبير، وبالتالي يصعب فهمها بمعزل عن غيرها. ثانيا، توجد في مدن العالم الإسلامي أوجه اختلاف وتشابه من حيث حجم مشاكلها ومدى استعجالها وكذلك أنماط تنميتها. وهذا يعني أن السياسات المصممة ضرورية لمواجهة التحديات القائمة واغتنام الفرص المتاحة لكل مدينة. ولكن يمكن استخلاص التوصيات العامة التالية من نتائج هذا التقرير.

الأساسيات أولا

لا شك أن حكومات المدن يجب أن تركز على وضع الأساسيات، مثل الحصول على المياه العذبة والكهرباء والصرف الصحي والطرق والإسكان الميسور التكلفة. وخلاف ذلك، فإن الفشل في توفير هذه الخدمات بشكل كاف يهدد صحة وأمن سكان المدن، وخاصة الفقراء، ويقلل من الأنشطة الاقتصادية.

وإن تصميم أنظمة البنية التحتية والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان أمر منطقي بشكل خاص لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعاني من تجمعات ضخمة غير رسمية في المدن. ومع ذلك ، فإن نجاح المدن لن يعتمد فقط على إنفاقها الحالي على الاستثمارات المادية، ولكن أيضا على الاستثمارات الاجتماعية طويلة الأجل، وخاصة التعليم، التي تتراكم الثروة البشرية والاقتصادية.

آليات التنسيق من أجل تنفيذ الخطط الحضرية الجديدة

تدعو الخطة الحضرية الجديدة الحكومات الوطنية إلى وضع أهداف التوسع الحضري المستدام في لب الجهود المبذولة من أجل التنمية الوطنية. وتعد المشاركة النشطة للمدن ضرورية لتحقيق العديد من أهداف السياسة الوطنية، بما في ذلك أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، يتطلب التنفيذ الفعال تعاونا نشطا بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية.

ويستلزم التوسع الحضري المستدام التفكير طويل المدى والنهج الاستباقية. وتعتبر السياسة الحضرية الوطنية (NUP) أداة مهمة تضع رؤية لتحقيق النتائج الحضرية المرغوبة، بما في ذلك معالجة الفقر

الحضري، وتشجيع الفرص المتكافئة، وتحسين الربط بين المدن، وتعزيز الروابط الحضرية الريفية وما إلى ذلك. ويتعين على الحكومات الوطنية تحديد أولوياتها المحلية التي تناسب وضعهم الخاص. كما يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوسع بسرعة في المناطق الحضرية ولا تزال ريفية في الغالب أن تولي اهتماما للتوازن بين الأولويات في المناطق الحضرية والريفية. وعلى أي حال، فإن نقل المسؤوليات والموارد المناسبة ضروري لتمكين سلطات المدن لمواجهة التحديات على أرض الواقع.

وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لا تتوفر على سياسة حضرية وطنية متخصصة، يتعين على الحكومات التأكد من إنشاء آلية تنسيق فعالة على المستوى الوطني. ينبغي أن تتضمن آلية التنسيق تعليمات واضحة بشأن مسؤوليات المؤسسات ذات الصلة على مختلف المستويات. وتعد آليات الرصد والإنفاذ ضرورية أيضا لضمان التقدم في عملية تنفيذ سياسة حضرية وطنية معينة.

التنمية الحضرية المتكاملة

يجب دعم السياسات الحضرية الوطنية بإدخال التحسينات على الحوكمة. فإن المدن تعتمد بشكل متزايد على الحوكمة الفعالة والقدرات المؤسسية المتطورة لمعالجة قضايا التوسع الحضري المستدام. وتمثل نتائج هذا التقرير دعوة مفتوحة لحكومات منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في بناء القدرات الفنية الملائمة - خاصة لتطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتعزيز الآليات التي تجعل الحكومات المحلية مسؤولة عن أعمالها. كما تلعب الحكومات الوطنية أيضا دورا في تعيين مسيرين محليين على درجة عالية من الاحترافية، وهو أمر ممكن فقط من خلال فصل السياسة عن احتياجات الإدارة الحضرية اليومية.

وتمشيا مع سياسة حضرية وطنية معينة، يُتوقع أن تتبنى الحكومات دون الوطنية استراتيجية متكاملة للتنمية الحضرية. وفي هذا الصدد، يتعين على الإدارة المحلية السماح لجميع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص بالمشاركة في صياغة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، تُقترح التدخلات الشاملة لعدة قطاعات مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين الإسكان واستخدام الأراضي والبنى التحتية والبيئة والعمالة والتعليم والموارد الطبيعية وغيرها من مجالات السياسة، مما سيقلل أيضا من تجزئة الولاية التي تَحول في كثير من الأحيان دون تحسين الحوكمة.

ويعد جمع البيانات أمرا ضروريا لتحسين الإدارة المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي وتقديم خدمات أفضل للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وسيكون جمع البيانات أيضا داعما لجهود رصد أفضل، وهو أمر ضروري لمراجعة نتائج المشاريع الجارية وتوفير أساس للإجراءات الحضرية المستقبلية. ولإنتاج البيانات المحلية، ينبغي أن تدعم الجهود الوطنية المكاتب الإحصائية دون الوطنية وقدراتها.

إصلاح التشريعات الحضرية

تقر الخطة الحضرية الجديدة بالدور الرائد للحكومات الوطنية في تحديد التشريعات الحضرية وتنفيذها، بينما تدعو إلى مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وإذا تم وضع التشريعات الحضرية ومراقبتها

ومراجعتها بشكل فعال، فستتيح إمكانية معالجة تحديات التوسع الحضري بشكل أكثر ملاءمة. فلا يوجد مخطط للإصلاح القانوني الحضري في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، لأن أنظمة وضع القوانين والسياقات السياسية والتحديات على المستوى الحضري في البلدان تختلف بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن لإطار إصلاح التشريعات الحضرية الأساسية الوارد موجزه في الشكل 5.7 من هذا التقرير أن يكون نقطة انطلاق لجميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

التخطيط الحضري الاستراتيجي

هناك حاجة لتحسين ممارسة التخطيط الحضري في مدن منظمة التعاون الإسلامي. ويجب أن لا تكون استجابات التخطيط للتوسع الحضري السريع استراتيجية فحسب، أي متبصرة وتشاركية ومتفق عليها ديمقراطيا، ولكن أيضا أصيلة وداعمة للتاريخ والتقاليد والهوية والموارد والأهداف الإنمائية المحددة لمكان معين. وبدلا من ممارسة أشكال قديمة من التخطيط الحضري، من المتوقع أن تتكيف الحكومات دون الوطنية مع الظروف المحلية الجديدة. وفي هذا السياق، يجب إعادة النظر في تدريب وتعليم المخططين.

يعد التخطيط للتوسع العمراني أكثر فعالية من حيث التكلفة من خلال إعداد الأراضي والبنى التحتية قبل دخول الناس، بدلا من محاولة إصلاح أو إعادة تنمية أو نقل المستوطنات بعد إنشائها. وإلى جانب الجهود المبذولة على مستوى التخطيط، ينبغي للحكومات ضمان عدم قيام تصميم المدن على المصالح الاقتصادية والسياسية، بل قائما على الإنسان في محوره، وهو ما يعني تصميم المدن مع مواطنيها ومن أجلهم.

التمويل الابتكاري

في كثير من الحالات، يتوفر الحكام المحليين في منظمة التعاون الإسلامي على رؤية سديدة بخصوص مدنهم، وكيف يجب أن تبدو عليه. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية والقوة الاقتصادية تحدد تصاميم المدن وتحولها في الحياة الحقيقية. وفي كثير من الحالات، تتمتع مدن منظمة التعاون الإسلامي بقدرة مالية محدودة لتطوير البنى التحتية الحضرية. ولهذا السبب، ستكون الآليات المالية المحسنة والمبتكرة مع مشاركة أوسع للقطاع الخاص أمرا ضروريا لسد الفجوات التمويلية. وهناك الكثير من الأمثلة في جميع أنحاء العالم على المدن التي تستخدم بنجاح كبير آليات مالية مبتكرة، مما يوفر مجالا لاستخلاص الكثير من الممارسات الفضلى.

تعد الخطة الحضرية الجديدة وعملية توطين أهداف التنمية المستدامة فرصة سانحة للحكومات دون الوطنية للدعوة إلى وضع خطط ضريبية محلية أفضل. ولكن، من المهم أن تدير الحكومات دون الوطنية ميزانياتها بشكل أفضل، من خلال إعداد تقرير ميزانية سنوية شفاف، يبين بوضوح الأصول الحقيقية للمدن، سواء كانت اقتصادية أو بشرية أو اجتماعية. وبالتال ، ينبغي للحكومات دون الوطنية في منظمة التعاون الإسلامي أن تنظر فيما إذا كان بإمكانها توليد مصادر دخل جديدة، من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الأصول العقارية والتجارية التي تمتلكها. فعلى سبيل المثال، تعد الأراضي إحدى أكثر الأصول

التي تمتلكها البلدية قيمة، وينبغي أن تتمتع الحكومات المحلية في المنظمة بالحق القانوني في استخدام آليات استرداد القيمة الزائدة للأراضي كأداة مالية إضافية. بحيث تتبع هذه الآليات المنطق القائل بأن الوصول المعزز للبنى التحتية الجديدة، مثل أنظمة النقل الجماعي، يضيف قيمة للأراضي والعقارات. ولأن هذه القيمة الإضافية ناتجة عن الاستثمارات العامة، يجب على الحكومات المحلية محاولة تسجيل الفائض، على سبيل المثال باستخدام الضرائب أو الآليات الأخرى.

وينبغي للحكومات دون الوطنية أن تشجع الاستثمارات عن طريق إنشاء شراكات مالية مبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة المتعددين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتنظيمية لتحسين الظروف التمكينية. كما أن تعزيز الجدارة الائتمانية للمدن وتمكينها من الوصول إلى أسواق رأس المال سيكون داعما لتمويل المدن.

الاستخدام المكثف للأراضي الحضرية

لكي تكون المدن أماكن أكثر إنتاجية وقابلة للعيش، يجب استخدام الأراضي الحضرية بكفاءة وبشكل مكثف. كما ينبغي على الحكومات المحلية في منظمة التعاون الإسلامي إدارة التوسع المحيطي للمدن، للحصول على مدن مدمجة أكثر وذات كثافة أعلى تجعل استخدام الأراضي أكثر كفاءة. وإن التنمية التي تنتشر خارج المحيط بكثافة أقل هي أكثر تكلفة من حيث التمويل، فهي تسبب حالة مرتفعة من عدم المساواة بالنسبة للسكان المستضعفين والمهمشين ولها تأثير أكبر بكثير على الموارد الطبيعية والظروف البيئية - مدفوعة إلى حد كبير باستخدام السيارات.

ويجب تخصيص الأراضي لأنشطة الاستثمار المختلفة بكفاءة، لتمكين تلبية الطلب المتزايد على الأراضي الحضرية. كما أن عدم وضوح ملكية الأراضي سيثني المالك عن تنميتها، ويمنع في الوقت نفسه بيعها لمستخدم أكثر إنتاجية.

الارتقاء بالإجراءات الشكلية

إن أكثر القضايا صعوبة في التخطيط الحضري وإدارة الأراضي هي معالجة الأمور غير الرسمية التي تنشأ عندما لا تستطيع أسواق الإسكان الرسمية تلبية الطلب. وفي كثير من الأحيان، تضمنت نهج السياسات المتبعة تجاه المستوطنات العشوائية إزالة الأحياء الفقيرة ونقل السكان إلى مناطق بعيدة عن وسط المدينة. واليوم، يفضل الإجماع الدولي بشكل متزايد الارتقاء الموقعي بدلا من نقل السكان، ما لم تكن هناك أية مخاوف تتعلق بالبيئة أو السلامة أو مشاغل قوية تتعلق بالمواضيع العامة. وتمثل الدافع وراء هذا التحول في إدراك أن إزالة الأحياء الفقيرة ونقل السكان يؤدي ببساطة إلى تفاقم الفقر والإقصاء.

وحيثما كان ذلك ممكنا، ينبغي الاعتراف رسميا بالمستوطنات غير الرسمية القائمة وتطويرها. ومع ذلك، يجب أن تكون الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي حذرة في تطبيق الحلول المستقاة من العالم الغني على مشاكل الإسكان، لأنه في هذه الحالة قد يكون سعر السكن باهظا بالنسبة لسكان المدن الأكثر

فقرا. وبدلا من ذلك، من الضروري اتباع عملية شاملة لجمع المعلومات التي يجب أن تكون قائمة على المشاركة وتشمل الانخراط مع المتضررين. كما يجب أن تأتي حلول رفع المستوى غير الرسمي من الأشخاص المتضررين، ويجب على الحكومات أن توفر لهم الفرص لطرح أفكارهم وتفضيلاتهم المبتكرة، والتي غالبا ما تكون غير مكلفة للغاية. وقد يكون الارتقاء التدريجي بالأمور غير الرسمية مع المشروعات الصغيرة نقطة انطلاق للعديد من مدن منظمة التعاون الإسلامي.

إذ أن مفتاح رفع مستوى الأمور غير الرسمية ليس فقط توفير مساكن أكثر بأسعار معقولة - بل هو ضمان الإسكان في أماكن توفر الكثير من المنفعة للمقيمين، بما في ذلك فتح الإمكانات الاقتصادية والبشرية للأشخاص الذين يعيشون هناك.

تحسين القدرة على التصدي/ المرونة

تعد الاستدامة البيئية وخاصة القدرة على التصدي لتغير المناخ المجال الذي يحضى بأضعف درجة من الاهتمام في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي للحكومات أن تشجع التنمية الحضرية التي تقلل من استهلاك الموارد والطاقة، وتقلل من التلوث والانبعاثات. كما يجب على الحكومات أيضا دفع المدن لتحسين قدراتها في إدارة الكوارث وأطر السياسات، وبالتالي زيادة قدراتها على التصدي والتكيف من أجل الاستجابة الفعالة والكفؤة للكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القاسية. وفي هذا الصدد، يقدم الفصل 6 من هذا التقرير بعض المقترحات الأكثر واقعية حول كيفية تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال.

ترسيخ الشراكة والتعاون

بدأ سيسرك في إعداد هذا التقرير، ليس لأن لديه فكرة واضحة عن كيفية حل التحديات القائمة في مجال التوسع الحضري في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. بل بهدف لفت انتباه المنظمة وحكومات دولها الأعضاء إلى أهمية التوسع الحضري المستدام وتشجيع إنشاء منصة للتعاون المنهجي، وبالتالي تعميق شراكات في إطار التوسع الحضري في المنظمة من خلال الجهود الجماعية والإجراءات الملموسة. ففي البداية، يمكن أن تبدأ منظمة التعاون الإسلامي بتنظيم ورش عمل سنوية متخصصة رفيعة المستوى حول التوسع الحضري، بقصد توفير مثل هذا المنبر وتمكين الاستخدام الأفضل لإمكانيات التآزر القائم.

وموازاة لذلك، يجب على المنظمة تشجيع دولها الأعضاء على إعادة اكتشاف الروابط بين مفاهيم وأنظمة القيم في الإسلام والاحتياجات المعاصرة للمدن، سواء تلك المرتبطة تحديدا باستخدام الأراضي وتلك المتعلقة بقضية علاقة الإنسان بالإنسان والإنسان بالطبيعة. ويعتقد سيسرك أن الإسلام يوفر إطار عمل تجريدي، يمكن من خلاله استنباط منهج شامل للاستدامة وقابلية الحياة الحضرية.

المراجع

الفصل الأول

Abdulac, S. (1984). "Large-Scale Development in the History of Muslim Urbanism". *Continuity and Change: Design Strategies for Large-Scale Urban Development*, in Margaret Bentley Sevcenko (Ed.), Cambridge, Massachusetts: The Aga Khan Program for Islamic Architecture.

Abu-Lughod, J. L. (1987). "The Islamic City–Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance", *International Journal of Middle East Studies*, 19(2), 155-176.

Ades, A. F., & Glaeser, E. L. (1995). "Trade and Circuses: Explaining Urban Giants", *The Quarterly Journal of Economics*, 110(1), 195-227.

Agoston, Gabor and Masters, Bruce (2009). *Encyclopedia of the Ottoman Empire*, New York: Facts on File.

Ahmad, B. (1995). "Urbanization and Urban Development in the Muslim World: From the Islamic City Model to Megacities, *GeoJournal*, 37(1), 113-123.

Alver, K. (2017). *Kent Sosyolojisi*, Istanbul: Çizgi.

Amirahmadi, H., & Razavi, M. R. (1993). "Urban Development in the Muslim World: Encounter with Modernity and Implications for Planning", in H. Amirahmadi and S. El-Shakhs (Eds.), *Urban Development in the Muslim World*, New Brunswick, NJ: Rutgers University, 1-36.

Awumbila, M. (2017). Drivers of Migration and Urbanization in Africa: Key Trends and Issues. *International Migration*, UN/POP/EGM/2017/12, New York: UN Expert Group Meeting on Sustainable Cities, Human Mobility and International Migration, Population Division, UN DESA, 7-8 September.

Bairoch, Paul. (1988). *Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present*, Chicago: The University of Chicago Press.

Bartone, C., Bernstein, J., Leitmann, J., & Eigen, J. (1994). *Toward Environmental Strategies for Cities: Policy Considerations for Urban Environmental Management in Developing Countries*, New York: World Bank.

Borjas, G.J. (1994). "The Economics of Immigration". *Journal of Economic Literature*, Vol. XXXII, 1667-1717.

Brockerhoff, M. (1995). “Fertility and Family Planning in African Cities: The Impact of Female Migration”. *Journal of Biosocial Science*, 27, 347-358.

Brunschvig, R. (1947). *Urbanisme Médiéval et Droit Musulman*, Paris : P. Geuthner.

Childe, V. G. (1950). “The Urban Revolution”. *Town Planning Review*, 21(1), 3.

Fay, M. & Opal, C. (2000). “Urbanization without Growth: A Not-So-Uncommon Phenomenon”. *World Bank Policy Research Working Paper No. 2412*, Washington: World Bank.

Fischel, I. W. (1956). The City in Islam. *Middle Eastern Affairs,* vol.7, 227-232.

Fox, S. (2012). Urbanization as a Global Historical Process: Theory and Evidence From Sub-Saharan Africa. *Population and Development Review*, *38*(2), 285-310.

Gollin, D., Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization with and without Industrialization. *Journal of Economic Growth*, 21(1), 35-70.

Gottdiener, M., Hutchison, R., & Ryan, M. T. (2014). *The New Urban Sociology*, New York: Routledge.

Greenwood, M. J. (2009). *Contemporary Internal Migration and Urbanization in Historical Perspective*, Prepared for the Pontifical Council for the Pastoral Care of Migrants and Itinerant People, Quaderni University.

Haider, G. (1984). “Habitat and Values in Islam: A Conceptual Formulation of an Islamic City”. *The Touch of Midas*, 170-208.

Hamdan, G. (1962). “The Pattern of Medieval Urbanism in the Arab World”. *Geography*, vol. 47, 121- 134.

Hassan, R. (1972). “Islam and Urbanization in the Medieval Middle East”. *Ekistics*, vol. 33.

Hayaty, H., & Monikhi, F. (2016). “Investigating the Characteristics and Principles of Islamic City Based on Islamic Literatures”. *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, 1(1), 933-954.

Hofmann, A. & Wan, G. (2013). “Determinants of Urbanization”. *ADB Economics Working Paper Series No. 355*, Asian Development Bank.

Hourani, A. H., & Stern, S. M. (1970). *The Islamic City: A Colloquium,* Oxford: Bruno Cassirer.

Jayyusi, S. K., Holod, R., Petruccioli, A., & Raymond, A. (2008). *The City in the Islamic World*, Volume 94/1 & 94/2, Ledien: Brill.

Jedwab, R., Christiaensen, L., & Gindelsky, M. (2015). “Demography, Urbanization and Development: Rural Push, Urban Pull and… Urban Push?” *World Bank Policy Research Working Paper 7333*. New York: World Bank.

Kasarda, J. D., & Crenshaw, E. M. (1991). "Third World Urbanization: Dimensions, Theories, and Determinants". *Annual Review of Sociology*, 17(1), 467-501.

Lapidus, I. M. (1973). "The Evolution of Muslim Urban". *Comparative Studies in Society and History*, 15(1), 21-50.

Marqais, W. (1928). "LTslamisme et la Vie Urbaine". *C. R. de L'Acade-mie des Inscriptions et Belles-Lettres*, Paris, 86-100.

Martin, Richard C. (2004). *Encyclopedia of Islam and the Muslim World*, Volume 1, New York: Macmillan Reference.

Matali, Z.H. (2012). ''Sustainability in Islam'', in R. Clugston and S. Holt, *Exploring Synergies Between Faith Values and Education for Sustainable Development*, UNESCO Chair on Education for Sustainable Development and the Earth Charter.

Mohamad, J. (1998). "Building Heaven on Earth: Islamic Value in Urban Development." *Jurnal Usuluddin*, *8*, 121-134.

Mortada, H. (2002). "Urban Sustainability in the Tradition of Islam". *WIT Transactions on Ecology and the Environment*, 54.

Mumford, L. (1956). *The Natural History of Urbanization*, Chicago: University of Chicago Press.

Octifanny, Y., & Hudalah, D. (2017). "Urban Agglomeration and Extension in Northern Coast of West Java: A Transformation into Mega Region". *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 79, 012011.

OECD (2016). *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation*, Paris: OECD Publishing.

Rapoport, A. (1977). *Human Aspects of Urban Form*, Vol. 3, Oxford: Pergamon.

Saoud, R. (2002). "Introduction to the Islamic City", FSTC Limited, No. 4012 Manchester.

Sattaria, M., Rajabib, A., and Jahangiric, B. (2014). "A Study on the Concept of District or Neighborhood in Islamic Cities". *Indian J.Sci.Res*, 5 (1): 296-304.

Scott, John (2006). *Sociology: The Key Concepts,* London: Routledge.

SESRIC (2017), *Humanitarian Crises in OIC Countries: Drives, Impacts, Current Challenges and Potential Remedies*, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

Seto, K. C., Sánchez-Rodríguez, R., & Fragkias, M. (2010). "The New Geography of Contemporary Urbanization and the Environment." *Annual Review of Environment and Resources*, 35(1), 167–194.

Shojaee, F., & Paeezeh, M. (2015). Islamic City and Urbanism an Obvious Example of Sustainable Architecture and City, *Cumhuriyet Science Journal*, 36(6), 231-237.

Skeldon, R. (2017). "International Migration, Internal Migration, Mobility and Urbanization: Towards More Integrated Approaches". B*ackground Paper prepared for UN Expert Group Meeting on Sustainable Cities, Human Mobility and International Migration*. UN/POP/EGM/2017/7.

Spellman, Frank R. (2010). *Geography for Nongeographers*, Lanham: Government Institutes.

Tacoli, C. (1998). "Rural-Urban Interactions: A Guide to the Literature." *Environment and Urbanization*, Vol. 10. No.1, 147-166.

Tignor, Robert et al. (2011). *Worlds Together, Worlds Apart: A History of the World from the Beginnings of Humankind to the Present*, New York: W. W. Norton & Company.

Tonkiss, F. (2005). *Space, the City and Social Theory: Social Relations and Urban Forms*. Oxford: Polity Press.

UN (2008). *World Population Monitoring - Focusing on Population Distribution, Urbanization, Internal Migration and Development: A Concise Report*, New York: United Nations Population Division.

UN-Habitat (2015). "Inclusive Cities". *Habitat 3 Issue Papers*, Kenya: United Nations Human Settlements Programme.

UN-Habitat (2016). *The World's Cities in 2016*: *Data Booklet*, Kenya: United Nations Human Settlements Programme.

UN-Habitat (2016a). *World Cities Report 2016: Urbanization and Development - Emerging Features.* Kenya: United Nations Human Settlements Programme.

UNICEF (2012). *The State of The World's Children*. New York: United Nations Children's Fund.

WHO, and UN-Habitat (2010). *Hidden Cities: Unmasking and Overcoming Health Inequities in Urban Settings*, Switzerland.

الفصل الثاني

Brookings Institution (2015). *Global MetroMonitor 2014: An Uncertain Recovery*, Brookings Institution Metropolitan Policy Program, 2015.

Citymayors (2018). "Largest Cities in the World in 2018", Citymayors.com.

NASA Earth Observatory.

Pestalozzi, Nicola (2013). *Nighttime Lights as Proxy for the Spatial Growth of Dense Urbanized Areas*, Master Thesis, Swiss Federal Institute of Technology Zurich, Department of Management, Technology and Economics.

UN Millennium Development Goals Indicators.

UN (2016), *The World's Cities in 2016: Data Booklet*, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, ST/ESA/ SER.A/392.

UN-Habitat Urban Data.

UN-Habitat (2003). *Slums of the World: The Face of Urban Poverty in the New Millennium?* Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UN Habitat (2016). *Slum Almanac 2015/2016: Tracking Improvement in the Lives of Slum Dwellers*, Nairobi: UNON Publications.

WEF (2016). *Inspiring Future Cities & Urban Services: Shaping the Future of Urban Development & Services Initiative*, World Economic Forum, April.

World Bank Open Data.

الفصل الثالث

Allen, Adriana (2009). "Sustainable Cities of Sustainable Urbanization?" *Palette UCL's Journal of Sustainable Cities*, Summer.

EC (2001). "Directive 2001/42/EC of the European Parliament and of the Council on the Assessment of the Effects of Certain Plans and Programmes on the Environment", *Official Journal of the European Communities*, L 197/31, 21 July.

Girardet, Herbert (1999). "Sustainable Cities: A Contradiction in Terms?" in David Satterthwaite (Ed.), *The Earthscan Reader in Sustainable Cities,* London: Earthscan Publications.

Kaza, Silpa et al. (2018). *What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050*, Washington: World Bank.

Koch Florian, Kabisch Sigrun and Krellenberg Kerstin (2018). "A Transformative Turn towards Sustainability in the Context of Urban-Related Studies? A Systematic Review from 1957 to 2016", *Sustainability,* No 10/58.

Naudé Wim, Waldo Krugell and Matthee Marianne (2011). "Globalization and Local Economic Growth in South Africa", in Bruno Dallago and Chiara Guglielmetti (Eds), *Local Economies and Global Competitiveness*, UK: Palgrave Macmillan.

Rasoolimanesh, S. Mostafa (2012). "City Development Strategies (CDS) and Sustainable Urbanization in Developing World", *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, 36 (2012), 623-631.

Saks, Džefri D. (2014). *Doba Održivog Razvoja*, translated by Mira and Vera Gligorijević, Belgrade: CIRSD.

SDSN (2018). *SDG Index and Dashboards Report 2018: Global Responsibilities - Implementing the Goals*, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, July.

Seto C. Karen, Sanchez-Rodriguez Roberto and Fragkias Michail (2010). "The New Geography of Contemporary Urbanization and the Environment", *Annual Review of Environment and Resources*, No. 35, 2010, 67-94.

Solecki W., Seto K., and Marcotullio P. (2013). "It's Time for an Urbanization Science." *Environment: Science and Polity for Sustainable Development*, vol. 55, Issue 1.

UN (2013). *World Economic and Social Survey 2013: Sustainable Development Challenges*, United Nations Department of Economic and Social Affairs, E/2013/50/Rev. 1.

UN (2016). *New Urban Agenda*, Adopted at the United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development (Habitat III) in Quito, Ecuador, on 20 October 2016.

UN (2018). *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision*, United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division.

UN-Habitat (2009), *Planning Sustainable Cities: Global Report on Human Settlements 2009*, United Nations Human Settlements Programme, London: Earthscan.

UN-Habitat (2016). *World Cities Report 2016: Urbanization and Development: Emerging Futures*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UN Habitat (2017). *Action Framework for Implementation of the New Urban Agenda,* United Nations Human Settlements Programme, 19 April.

World Bank 2015). *Competitive Cities for Jobs and Growth: What, Who, and How*, Washington: The World Bank Group.

الفصل الرابع

2thinknow (2017). *Innovation Cities Index.*

A.T. Kearney (2017). *Global Cities Index.*

Bouchet, Max et al. (2018). *Global Metro Monitor 2018,* Metropolitan Policy Program at Brookings, July.

Detter Dag and Fölster Stefan (2017). *The Public Wealth of Cities: How to Unlock Hidden Assets to Boost Growth and Prosperity,* Washington: Brookings Institution Press.

EIU (2015). *The Global Liveability Index 2015*, Economist Intelligence Unit, August.

Fortune (2018). *Fortune Global 500,* Fortune Magazine.

GDCI (2018). *Global Destination Cities Index 2018*, Mastercard.

Geerts, Wouter (2018). *Top 100 City Destinations 2018*, Euromonitor International, 2018.

IESE (2017). *Cities in Motion Index.*

Kim, Yeong-Hyun and Short, John Rennie (2008). *Cities and Economies*, London: Routledge.

Knight Frank (2018). *The Wealth Report - Global Perspective on Prime Property and Investment,* 2018.

Light Anthony and Britton Mark (2018). "African & Middle Eastern Cities Outlook", *Oxford Economics*, February 2018.

Mercer (2018). *Quality of Living Index* and *Cost of Living Survey.*

MMF (2018), *Global Power City Index 2018*, the Institute for Urban Strategies at the Mori Memorial Foundation, October.

O'Flaherty, Brendan (2005), *City Economics*, Cambridge: Harvard University Press.

Oxford Economics city data.

Davison, John (2019). "No Plan for Mosul: Chaos and Neglect Slow Iraqi City's Recovery, *Reuters*, 4 February.

Sassen, Saskia (Ed.) (2002). *Global Networks, Linked Cities*, New York: Routledge.

The Skyscraper Center database.

Spence Michael, Annez Patricia Clarke, Buckley Robert M. (Eds.) (2009). *Urbanization and Growth*, Washington: World Bank.

UN (2013). *World Economic and Social Survey 2013: Sustainable Development Challenges*, United Nations Department of Economic and Social Affairs, United Nations Publication.

World Bank (2015a). *Competitive Cities for Jobs and Growth: What, Who, and How*, Washington: The World Bank Group.

World Bank (2015b). *Anadolu Kaplanları'nın Yükselişi: Türkiye Şehirleşme İncelemesi*, World Bank and TEPAV, Report No. 87180-TR, April.

World Bank (2015c). *Leveraging Urbanization in South Asia: Managing Spatial Transformation for Prosperity and Livability*, Washington: The World Bank Group.

World Bank Open Data.

WTTC (2018). *Travel & Tourism: City Travel & Tourism Impact 2018,* London: World Travel & Tourism Council.

الفصل الخامس

Abegunde D. O. et al. (2007). "The Burden and Costs of Chronic Diseases in Low-Income and Middle-Income Countries, *The Lancet, 370*(9603), 1929-1938.

Ahmed S. and McGillivray M. (2015). "Human Capital, Discrimination and the Gender Wage Gap in Bangladesh" *World Development*, Vol. 67(C), 506-524.

Bacchetta M., Ernst E. and Bustamante J. P. (2009). *Globalization and Informal Jobs in Developing Countries,* Geneva: World Trade Organization and International Labour Organization.

Baker J. L. (2008). *Urban Poverty: A Global View.* Washington: Workd Bank.

Clark D. (2000), "World Urban Development: Processes and Patterns at the End of the Twentieth Century", *Geography*, Vol. 85, No. 1, 15-23.

Dal Poz M. R. et al. (Eds.) (2009). *Handbook on Monitoring and Evaluation of Human Resources for Health with Special Applications for Low and Middle-Income Countries.* Geneva: WHO.

Domosh Mona et al. (2010). *The Human Mosaic: A Cultural Approach to Human Geography*, New York: W. H. Freeman and Company.

EM-DAT, the Emergency Events Database.

Geneau R. et al. (2010). "Raising the Priority of Preventing Chronic Diseases: A Political Process", *The Lancet, 376*(9753), 1689-1698.

GLMM, Gulf Labour Markets and Migration Programme database.

HIIK (2018). *Conflict Barometer 2017*, Heidelberg: Heidelberg Institute for International Conflict Research, February.

Iredale R. (2001). "The Migration of Professionals: Theories and Typologies", *International Migration*, 39(5), 7-26.

Kariuki M. and Schwartz J. (2005). *Small Scale Service Providers of Water Supply and Electricity,* Washington: World Bank.

Kim Y.-H. and Short J. R. (2008). *Cities and Economies*, London: Routledge.

Levy C. (2013). "Travel Choice Reframed: Deep Distribution and Gender in Urban Transport, *Environment and Urbanization*, *25*(1), 47-63.

Mane O. (2017). "Albania's Urban Development and its Problems", *European Journal of Engineering and Technology*, Vol. 5, No. 3, 34-37.

Mathers C. D. and Loncar D. (2006). "Projections of Global Mortality and Burden of Disease from 2002 to 2030", *PLOS Medicine, 3*(11).

McGranahan G., Schensul D. and Singh G. (2016). "Inclusive Urbanization: Can the 2030 Agenda Be Delivered without It? *Environment and Urbanization*, Vol. 28, Issue 1, 13-34.

Muggah R. (2012). *Researching the Urban Dilemma: Urbanization, Poverty and Violence,* Ottawa: International Development Research Centre.

NASA Earth Observatory.

Ooi G. L. and Phua K. H. (2007). "Urbanization and Slum Formation", *Journal of Urban Health, 84*/01.

Roberts B. R. (1994). "Urbanization, Development, and the Household", in A. D. Kincaid and A. Portes (Eds.), *Comparative National Development: Society and Economy in the New Global Economy*, Chapel Hill: University of South Carolina Press, 199–236.

Saeed A. (2016). "Fed Up with No Sewers, Pakistan's Slum Residents Go DIY", *Thomson Reuters Foundation*, 13 October.

Shenkar O. (2001). "Cultural Distance Revisited: Towards a More", *Journal of International Business Studies*, 32, 519-535.

Spellman R. F. (2010). *Geography for Nongeographers*, Plymouth: Government Institutes.

Stalker P. (2000). *Workers without Frontiers: The Impact of Globalization*, Boulder: Lynne Reiner.

Twigg J. (2015). *Disaster Risk Reduction,* London: Overseas Development Institute.

UN (2016). *Policies on Spatial Distribution and Urbanization: Data Booklet,* United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division.

UN (2017). *Trends in International Migrant Stock - The 2017 Revision.* United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division.

UN Habitat (2015a). "Habitat III: Issue Paper on Infrastructure and Basic Services. United Nations Human Settlements Program.

UN Habitat (2015b). "Habitat III: Issue Paper on Informal Settlements", United Nations Human Settlements Program.

UN Habitat urban data.

UNFPA (2018). "Urbanization", the United Nations Population Fund, https://www.unfpa.org/urbanization.

Walker J., Frediani A. A. and Trani J.-F. (2012). "Gender, Difference and Urban Change: Implications for the Promotion of Well-Being?" *Environment and Urbanization*, 25(1), 111-124.

WEF (2017). *Migration and Its Impacts on Cities*, Geneva: World Economic Forum.

Woetzel et al. (2016). *People on the Move: Global Migration's Impact and Opportunity*, McKinsey Global Institute.

World Bank (2013). *Inclusion Matters.* Washington: IBRD and World Bank.

World Bank (2017). "Cities of Refuge in the Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge", *World Bank Policy Note*, 14 September.

WHO (2013). *Global Action Plan for the Prevention and Control of Noncommunicable Diseases 2013-2020,* Geneva: World Health Organization.

الفصل السادس

AFED (2009). *Impact of Climate Change on the Arab Countries*, Lebanon: The Arab Forum for Environment and Development.

CCFLA (2015). *State of City Climate Finance 2015*, New York: Cities Climate Finance Leadership Alliance.

FAO (2007). *Coping with Water Scarcity: Challenge of the Twenty First Century*, Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nation.

FDA (2018). *Flood Risk and Cities in Developing Countries*, Paris: French Development Agency.

Fischer E. M. and Knutti R. (2015). "Anthropogenic Contribution to Global Occurrence of Heavy-Precipitation and High-Temperature Extremes", *Nature Climate Change*, 5, 560–564.

Horton R., Coffel E. and de Sherbinin A. (2018). *Temperature and Humidity Based Projections of a Rapid Rise in Global Heat Stress Exposure During the 21st Century*, Current Climate Change Reports, 2, 242–59.

IEA (2016). *World Energy Outlook 2016*, Vienna: International Energy Agency.

IESE (2017). *Cities in Motion Index.*

IPCC (2007). *Climate Change 2007: Synthesis Report*, Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.

IPCC (2014). *Climate Change 2014: Synthesis Report*, Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.

Liu W. et al. (2018). "Global Drought and Severe Drought-Affected Populations in 1.5 and 2 °C Warmer Worlds", *Earth System Dynamics*, 9, 267-283.

McDonald R. et al. (2014), "Water on an Urban Planet: Urbanization and the Reach of Urban Water Infrastructure", *Global Environmental Change*, Vol. 27, July, 96-105.

Mishra V. et al. (2018). "Changes in Observed Climate Extremes in Global Urban Areas", *Environmental Research Letters*, 10 (2).

NOAA, National Centers for Environmental Information data, National Oceanic and Atmospheric Administration.

SESRIC (2014). *Managing Disasters and Conflicts in OIC Countries*, Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2016a). *OIC Water Report*, Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2016b). *OIC Environment Report*. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

Strauss B. H., Kulp S. and Levermann A. (2015). "Mapping Choices: Carbon, Climate and Rising Seas, Our Global Legacy", *Climate Central Research Report*, 1-38.

Swiss Re (2013). *Mind the Risk – A global Ranking of Cities under Threat from Natural Disasters*, Zürich: Swiss Re Corporate Real Estate & Logistics Media Production.

Taha H. (1997). "Urban Climates and Heat Islands: Albedo, Evapotraspiration and Antropogenic Heat", *Energy and Buildings*, 25, 99-103.

Tan J. et al. (2010). "The Urban Heat Island and its Impact on Heat Waves and Human Health in Shanghai", *International Journal of Biometeorology*, 54, 75–84.

UN-Habitat (2016). *World Cities Report 2016: Urbanization and Development - Emerging Features.* Kenya: United Nations Human Settlements Programme.

UN-Habitat and OECD (2018). *Global State of National Urban Policy*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UNISDER (2015). Local Government Powers for Disaster Risk Reduction: A Study on Local-Level Authority and Capacity for Resilience, Geneva: United Nations International Strategy for Disaster Reduction.

UNU-EHS, United Nations University - Institute for Environment and Human Security database.

Willner S. et al. (2018). Adaptation Required to Preserve Future High-End River Flood Risk at Present Levels, *Science Advances* Vol. 4, No. 1.

World Bank (2013). *Turn Down the Heat: Climate Extremes, Regional Impacts and the Case for Resilience,* Washington: World Bank.

WRI, CAIT Climate Data Explorer, World Resources Institute.

Zhao L. et al. (2018). “Interactions between Urban Heat Islands and Heat Waves”, *Environmental Research Letters*, 13(3).

الفصل السابع

AfDB at al. (2017). *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation*, African Development Bank Group, Abidjan: OECD Publishing.

Berrisford Stephen and McAuslan Patrick (2017). *Reforming Urban Laws in Africa: A Practical Guide*, Rondebosch: African Centre for Cities (ACC), Cities Alliance, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) and Urban LandMark.

Davidson N. and Mistry N. (Eds.) (2016). *Law between Buildings: Emergent Global Perspectives in Urban Law*, London: Routledge.

Detter Dag and Fölster Stefan (2017). *The Public Wealth of Cities: How to Unlock Hidden Assets to Boost Growth and Prosperity,* Washington: Brookings Institution Press.

Eleni et al. (2018). *Local and Regional Governments in the Follow-Up and Review of Global Sustainability Agendas*, Berlin/Brussels: adelphi/Cities Alliance.

Forman Richard T. T. (2008). *Urban Regions: Ecology and Planning Beyond the City*, Cambridge: Cambridge University Press.

IMF, Government Finance Statistics (GFS) database, International Monetary Fund.

LSE Cities, UN-Habitat and UCLG (2016). *Global Urban Governance Survey*, https://urbangovernance.net.

OECD (2016). *OECD Regions at Glance 2016*, Paris: OECD Publishing.

OECD and UCLG (2016), *Subnational Governments around the World: Structure and Finance*, Paris: OECD Publishing.

UCLG (2017). *Local and Regional Governments’ Report to the 2017 HLPF: National and Sub-National Governments on the Way towards the Localization of the SDGs*, Barcelona: United Cities and Local Governments.

UN Habitat (2016a). *The Evolution of National Urban Policies: A Global Overview*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UN Habitat (2016b). “National Urban Policy”, *Habitat III Policy Paper 3,* 29 February.

UN Habitat (2017). *Action Framework for Implementation of the New Urban Agenda,* United Nations Human Settlements Programme, 19 April.

UN Habitat and OECD (2018). *Global State of National Urban Policy*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UNDP at al. (2017). *Localizing the SDGs: The Trainer’s Guide*, July.

UNGA (2015), Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda), resolution adopted by the United Nations General Assembly on 27 July 2015, A/RES/69/313.

الفصل الثامن

AfDB at al. (2017). *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation*, African Development Bank Group, Abidjan: OECD Publishing.

Ahlfeldt, G. et al. (2018). Demystifying Compact Urban Growth: Evidence from 300 Studies from Across the World, *OECD Regional Development Working Papers 2018/03*, OECD Publishing, Paris.

Demographia (2018). *World Urban Areas,* 14th Annual Edition, March.

Ellis Peter and Roberts Mark (2016). *Leveraging Urbanization in South Asia: Managing Spatial Transformation for Prosperity and Livability*, Washington: World Bank.

Forman Richard T. T. (2008). *Urban Regions: Ecology and Planning Beyond the City*, Cambridge: Cambridge University Press.

Glaeser Edward and Joshi-Ghani Abha (2013). "Rethinking Cities: Toward Shared Prosperity", *Economic Premise,* No. 126, October.

Knox Paul L. (2011). *Cities and Design*, London: Routledge.

Larsson, Gerhard (1997). *Land Management, Public Policy, Control and Participation*, Stockholm: The Swedish Council for Building Research.

Nature (2010). "A Unified Theory of Urban Living", *Nature*, Vol. 467, 21 October.

UCLG (2016). *The Bogota Commitment and Action Agenda,* 5th UCLG Congress – World Summit of Local and Regional Leaders, 15 October.

Shlomo Angel et al. (2016). *Atlas of Urban Expansion*, 2016 Edition, Volume 1: Areas and Densities, New York: New York University, UN-Habitat and Lincoln Institute of Land Policy.

UN-Habitat (2009). *Planning Sustainable Cities: Global Report on Human Settlements 2009*, United Nations Human Settlements Programme, London: Earthscan.

UN-Habitat (2016a). *World Cities Report 2016: Urbanization and Development: Emerging Futures*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

UN Habitat (2016b). *The Evolution of National Urban Policies: A Global Overview*, Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.

WHO (2018). *Global Status Report on Road Safety 2018*, Geneva: World Health Organization.

World Bank (2010). *Cities in Transition: World Bank Urban and Local Government Strategy*, Washington: International Bank for Reconstruction and Development.